وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

# المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

**أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي بعنوان**

المجلس الشعبي الوطني أنموذجا (2017-2021)

**إعداد الطالبة:**
**فاكيةحمادي**

**إشراف الدكتور:**
**رشيد بوسعادة**

**السنة الجامعية: 2022/2021**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

# المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

**أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي بعنوان**

المجلس الشعبي الوطني أنموذجا (2017-2021)

**إعداد الطالبة:**
**فاكيةحمادي**

**إشراف الدكتور:**
**رشيد بوسعادة**

**السنة الجامعية: 2022/2021**

# بسم الله الرحمن الرحيم

" اقرا باسم ربك الذي خلق. خلق الانسان من علق. اقرا وربك الاكرم .الذي علم بالقلم. علم الانسان مالم يعلم"

" سورة العلق الآية 1-5 "

# إهداء

أهدي جهدي المتواضع إلى من يفيض قلبي حنينا واشتياقا لذكراه روح أبي الطاهرة
في جنة النعيم "حمادي عبد الوهاب"
وإلى من لا أنفك أذكر سعيه لإلحاقي بالمدرسة عن عمر خمس سنوات، روح خال
أبي رحمة الله في جنات الخلود " قعلول محمد الشريف"

إلى من لا أتوانى عن الدعاء لها في صلواتي، ومن حنانها أستلهم إرادتي وقوتي،
إلى العزيزة الغالية أمي مع فائق حبي وامتناني

**فاكية حمادي**

# شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف" بوسعادة رشيد" الذي أتحفني بتوجيهاته القيمة خلال مرحلة إعداد الدراسة

وإلى كل من ساهم في تقديم كل ما من شأنه إثراء هذه الدراسة بكل أشكال الدعم

**فاكية حمادي**

**ملخص:**

لقد شكل موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية الموضوع الأساسي لعدة تقارير دولية ووطنية، بل أصبح من الضروري إعطاء أهمية قصوى وعناية كبيرة لتعزيز دورها في المجتمع وفي الحياة السياسية. وإن نحث مقاربة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة تنعكس على مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما ترتبط بالسياسات العامة ومختلف القوانين للوطنية.

تحاول هذه الدراسة كمسعى لمعرفة خلفيات المشاركة السياسية للمرأة عند اتجاهات طبقة من النساء (نائبات بالمجلس الشعبي الوطني) من خلال معالجة الإشكالية التالية:

ما هي الخلفيات الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية للمرأة؟

ولمناقشة ذلك انتهجنا المنهج الوصفي مستخدمين في ذلك أسلوب الدراسة الميدانية عن طريق بناء استمارة تم توزيعها على عينة الدراسة والتي بلغ عددها 30 نائبة بالمجلس الشعبي الوطني، وبعد التحليل والتفسير خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها:

- تعتبر التنشئة السياسية أحد أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الميولات السياسية لدى المرأة حيث لعبت الأسرة الدور الأبرز في ذلك.
- تتوقف دافعية المرأة ورغبتها في المشاركة السياسية على نسق سوسيو–اقتصادي أي أن هناك أمامها مجالا للاستقلالية المادية والاعتماد على ذاتها، وبالتالي الإحساس بكيانها وإبراز مكانتها الاجتماعية.
- إن تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي ينعكس وبشكل إيجابي لإشباع حاجات نفسية لدى المرأة وتحقيق ذاتها وطموحاتها.
- تمثل المشاركة السياسية انعكاسا للمتغيرات الثقافية أي أن توافر إطار ثقافي تعليمي يكون محفزا للمزيد من الوعي السياسي.
- يدعم النسق السياسي البناء الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال توفير الشروط اللازمة لتوسيع حظوظها في المجالس المنتخبة.

**الكلمات المفتاحية:**

المشاركة السياسية– التنشئة السياسية– الكوتا النسائية

**Abstract :**

The issue of women's participation in public and political life has been the main subject of several international and national reports. It has become necessary to give utmost importance and great care to enhancing the role of women in society and in enhancing their role as well in political life, and activating women's political participation is reflected in Various social, economic and cultural dimensions are also linked to public policies and various national laws. This study attempts as an endeavour to know the backgrounds of women's political participation in the attitudes of a class of women (deputies in the National People's Assembly) by addressing the following problematic study:

What are the social and cultural backgrounds for women's participation in the political field?

To study and discuss this, we touched on the descriptive approach, and we used the method of the field study by preparing a form that was distributed to the study sample, which numbered 30 female parliamentarians in the National People's Assembly, and after analysis and interpretation, the study concluded with the most important results:

- The political class is considered one of the most important factors influencing the formation and development of women's political inclinations, as the family played the most prominent role in this.
- Women's motivation and desire for political participation depend on an economic system, meaning that there is room for material independence and self-reliance, and thus a sense of their being and highlighting their social status.
- Enhancing women's participation in the political sphere is reflected positively in satisfying women's psychological needs and achieving their own aspirations.
- Women's political participation is a reflection of cultural changes, meaning that the cultural-educational framework provides a catalyst for more political awareness.

The political system of social construction is supported by the political participation of women by providing the necessary conditions for distributing their fortunes in the elected councils.

**Key words**

Political participation - political upbringing - women's quota

# فهرس المحتويات

**فهرس الجداول**

**فهرس الأشكال**

**مقدمة**

## الباب الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

### الفصل الأول: المقاربة النظرية لموضوع الدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع ..... 2
2. أهمية اختيار الموضوع .....3
3. أهداف الدراسة .....3
4. الإشكالية .....3
5. فرضيات الدراسة.....5
6. تحديد المفاهيم .....9
7. المقاربة النظرية للدراسة .....12
8. الدراسات السابقة .....14
9. صعوبات الدراسة..... 19

**الفصل الثاني:المشاركة السياسية**

تمهيد

1. مفهوم المشاركة السياسية .....23
2. تعريف المشاركة السياسية .....24
3. أهمية المشاركة السياسية ..... 25
4. خصائص المشاركة السياسية .....28

5. قنوات المشاركة السياسية .....29
6. دوافع المشاركة السياسية .....33
خلاصة الفصل الثاني .....38

**الفصل الثالث: تاريخ العمل السياسي للمرأة الجزائرية**

**تمهيد**

**1. لمحة تاريخية عن المرأة الجزائرية**.....41
**2. تطور الدور السياسي للمرأة الجزائرية**..... 42
أ. المرأة الجزائرية في قلب المعركة..... 43
ب. مرحلة الحزب الواحد.....49
ت. مرحلة ما بعد الحزب الواحد..... 53
**3. المرأة ومنظمات المجتمع المدني**..... 56
أ. الاتحاد الفرنسي لنساء الجزائر 1937.....56
ب. جمعية النساء المسلمات الجزائريات.....57
ت. اتحاد النساء الجزائريات..... 58
**خلاصة الفصل الثالث**.....60

**الفصل الرابع: المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة**

**تمهيد**

**1. المواثيق والاتفاقيات الدولية "المرأة"** .....63
أ. ميثاق الأمم المتحدة.....63
ب.الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.....64
ت.العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية 1966..... 65
ث.الميثاق العربي لحقوق الإنسان..... 65
ج. ميثاق الاتحاد الإفريقي.....66

ح. اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952..... 66
خ. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز سيداو Sidaw.....67
**2. المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية** .....70
أ. مؤتمر الصومام 1956..... 70
ب.ميثاق طرابلس.....70
ت.دستور 1963.....71
ث.دستور 1976.....71
ج. دستور 1996.....72
**3. مسار المشاركة السياسية في الجزائر**..... 73
أ. في الحكومة.....73
ب. على مستوى المنظمات العليا.....77
ت.في المجلس الشعبي الوطني.....77
ث.التمثيل النسوي في الجماعات المحلية.....80
ج. الكوتا.....87
**خلاصة الفصل الرابع**.....93

## الباب الثاني: الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة

**الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة**

تمهيد

1. مجالات الدراسة.....97
2. المنهج المستخدم في الدراسة.....97
3. أدوات جمع البيانات.....97

**الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات وتفسير النتائج**

1. خصائص العينة .....103
2. الفرضية الأولى .....108
3. النتائج الجزئية .....133
4. النتائج العامة .....149

**خاتمة**.....144

**قائمة المراجع** .....147

**الملاحق**.....160

# فهرس الجداول


| رقم | العنوان | ص |
|---|---|---|
| 1 | تواجد المرأة في الحكومة في الفترة 1962- 2016 | 74 |
| 2 | عدد ونسبة حضور النساء في البرلمان | 79 |
| 3 | عدد النساء بالمجالس المحلية بالجزائر من 1967 إلى 2012 | 82 |
| 4 | مشاركة النساء في المجالس الشعبية البلدية والولائية من 1997 إلى 2021 | 83 |
| 5 | تمثيــل الاحزاب السياسية و القوائم الحـرة في المجلس الشعبي الوطني2012 -2017 | 83 |
| 6 | تمثيل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة في المجلس الشعبي الوطني 2017-2021 | 84 |
| 7 | توزيع المبحوثات حسب السن | 103 |
| 8 | توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية | 104 |
| 9 | توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في المجلس الشعبي البلدي | 105 |
| 10 | توزيع المبحوثات حسب الوظيفة الأصلية | 106 |
| 11 | توزيع المبحوثات حسب الانتماء الحزبي | 107 |
| 12 | توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للأمهات | 108 |
| 13 | توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للآباء | 109 |
| 14 | توزيع المبحوثات حسب مهنة الأم | 110 |
| 15 | توزيع المبحوثات حسب مهنة الأب | 111 |
| 16 | توزيع المبحوثات حسب الأفراد الذين يناقشون سياسيا في الأسرة | 112 |
| 17 | يبين إذا كان هناك تصور معين حول المشاركة السياسية | 113 |
| 18 | تقبل المحيط العائلي للمشاركة السياسية للمبحوثة | 114 |
| 19 | توزيع المبحوثات حسب أفراد الأسرة المشجعين لمشاركتهن السياسية | 115 |
| 20 | وجود أفراد من العائلة تقلدوا مناصب سياسية | 115 |
| 21 | معايشة المبحوثات حالات من المشاركة السياسية خارج العائلة | 116 |
| 22 | توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي | 117 |
| 23 | توزيع المبحوثات حسب التخصص العلمي | 118 |
| 24 | يوضح هل للمؤهل العلمي أثر على تأدية الأدوار النيابية | 119 |
| 25 | يوضح مساهمة المستوى في تفعيل المشاركة السياسية بالمجلس الشعبي الوطني | 120 |

| | | |
|---|---|---|
| 26 | يوضح هل كان للدخول المجلس الشعبي الوطني أثر في تحقيق مكانة اجتماعية مميزة | 122 |
| 27 | يبين ما إذا كان دخول المجلس الشعبي الوطني له أثر واضح في التأثير على التمكين الأسري | 123 |
| 28 | يبين هل للعامل الاقتصادي أثر واضح في التمكين الاجتماعي | 124 |
| 29 | يبين إذا ما كان بلوغ مراكز صنع القرار لتحقيق رغبة نفسية وطموحات معينة | 125 |
| 30 | كيف تعبر المرأة على الاندماج الإيجابي في المجتمع | 126 |
| 31 | يوضح خلفيات المشاركة السياسية للمرأة | 128 |
| 32 | أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة قبل تبني نظام الكوتا | 130 |
| 33 | محددات المشاركة السياسية للمرأة | 131 |

## فهرس الأشكال:


| رقم | العنوان | ص |
|---|---|---|
| 1 | توزيع المبحوثات حسب السن | 103 |
| 2 | توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية | 104 |
| 3 | توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في المجلس الشعبي الوطني | 105 |
| 4 | توزيع المبحوثات حسب الوظيفة الأصلية | 106 |
| 5 | توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للأمهات | 108 |
| 6 | توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للآباء | 109 |
| 7 | توزيع المبحوثات حسب مهنة الأم | 110 |
| 8 | يوضح وجود تصور معين حول المشاركة السياسية | 113 |
| 9 | توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي | 117 |
| 10 | يوضح هل للمؤهل العلمي أثر على تأدية الأدوار النيابية | 119 |
| 11 | يوضح هل ساهم المستوى في تفعيل المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني | 120 |
| 12 | يبين إذا ما كان بلوغ مراكز صنع القرار لتحقيق رغبة نفسية وطموحات معينة | 125 |
| 13 | يوضح خلفيات المشاركة السياسية للمرأة | 129 |
| 14 | أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة قبل تبني نظام الكوتا | 130 |
| 15 | محددات المشاركة السياسية للمرأة | 131 |

**مقدمة:**

لقد احتلت قضايا المرأة ومشاركتها السياسية في الآونة الأخيرة إرهاصا معنويا وماديا من حيث التحليل والتمحيص يترجم ديناميكية المجتمع ونهضته بشكل تنموي شامل دون تجاهل دور المرأة في التأثير على المتغيرات الحاصلة ومساهمتها في التشييد والتنمية الوطنية.

إن التأكيد على إشراك المرأة في مسيرة البناء الداخلي والإقلاع التنموي أصبح أكثر من ضرورة في ظل المتغيرات والتحولات السوسيو–سياسية والثقافية وأصبح المجتمع يقاس بما يقدمه من حقوق وحريات سياسية. لقد نص ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية على المساواة بين المرأة والرجل عبر مبدأ المشاركة في مختلف مناحي الحياة لا سيما السياسية مما ساهم في إحداث حركية لتسريع وتيرة التغيرات المرتبطة بأوضاع المرأة.

وقد مثلت قضية حق المرأة في المشاركة السياسية في الدستور الجزائري وتمكينها في المجالس المنتخبة منذ صدور دستور 1963 إحدى أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام إذ فتح أمامها فرصا للمشاركة في تخطيط السياسات العامة وتوجيههاوقد خطى المجتمع الجزائري خطوة هامة نحو إدماج المرأة في الحياة السياسية وتكريس الديمقراطية الفعلية فمشاركة المرأة في التنمية والتشييد أكثر من كونه واجبا وطنياوهو ما كرسته الدساتير الجزائرية؛ وبقدر ما تتاح للمرأة فرص للتوسيع في حظوظها في المجالس المنتخبة لا تزال حياتها في المجال السياسي تتسم بالضعف مقارنة بكونها تمثل نصف المجتمع، ويكشف لنا الواقع وبصورة متزايدة العديد من العراقيل التي تحول دون تمكين المرأة وبقائها حبيسة كونها "أقلية سياسية" وهو الأمر الذي جعل من حجم المشاركة السياسية أبعد مما هو منتظر منها في رسم السياسات العامة.

وقد شكل التعديل الدستوري لسنة 2008 محطة هامة في تاريخ حقوق المرأة الجزائرية فقد أحال على قانون عضوي يحدد آليات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة تمثيلا عادلا يتناسب مع حجمها المجتمعي، والاعتماد على النظام الإجباري

للحصص من شأنه أن يضاعف من التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة حيث استطاعت أن تضمن المرأة لنفسها تمثيلا نيابيا هاما في المجلس الشعبي الوطني ومواقع صنع القرار.

إن طرح إشكالية تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من منظور سياسي يستوجب النظر أيضا إلى مختلف أنساق المفاهيم والقيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار قانوني يشرع قدراته وينظم مستويات ومرجعيات بلورة حجم المشاركة السياسية وانطلاقا من هذه الاعتبارات جاء اختيارنا لموضوع المشاركة السياسية للمرأة، المجلس الشعبي الوطني أنموذجا، وقد سعت هذه الدراسة لمعرفة محددات المشاركة السياسية للمرأة، وقد قسمناهاإلى بابين:

الأول يتعلق بالإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ويضم أربع فصول تمثلت في:

- المقاربة النظرية لموضوع الدراسة: واندرج ضمنه كل من أسباب اختيار الموضوع وأهمية وأهداف الدراسة والإشكالية متبوعة بفرضيات الدراسة وتحديد المفاهيم ثم المقاربة النظرية متمثلة في إلقاء نظرة على النظرية البنائية الوظيفية تلتها الدراسات السابقة ثم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز الدراسة.
- المشاركة السياسية: قدمنا فيه عرضا عن مفهوم المشاركة السياسية والتعريف بها وأهميتها كما عرجنا على تحديد خصائص المشاركة السياسية وقنواتها وكذا الدوافع إليها.
- تاريخ العمل السياسي للمرأة الجزائرية: من خلال هذا الفصل قدمنا لمحة تاريخية عن المرأة الجزائرية وتطور دورها السياسي منذ الثورة التحريرية إلى مرحلة التعددية السياسية ثم تطرقنا إلى مؤشرات مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي.
- المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة:قدمنا عرضا سريعا لأهم المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة وهي: ميثاق الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية 1966، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ميثاق الاتحاد الإفريقي، اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز؛ أتبعناها بالمقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية متمثلة في: مؤتمر الصومام 1956، ميثاق طرابلس، دستور 1963، دستور 1976، دستور 1996؛ ثم نتتبع مسار المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر على مختلف المستويات: الحكومة، المنظمات العليا، المجلس الشعبي الوطني، الجماعات المحلية ونظام الكوتا.

الباب الثاني المتمثل في الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة شمل فصلين:

- الإطار المنهجي للدراسة تعرضنا فيه إلى مجالات الدراسة والمنهج المستخدم فيها وأدوات جمع البيانات.
- عرض وتحليل البيانات وتفسير النتائج: عرضنا فيه تحليل المعطيات الميدانية وتفسيرها، عرض نتائج الدراسة، الاستنتاج العام للدراسة.

جاءت الخاتمة للإلمام بأهم نتائج الدراسة متبوعة بقائمة المراجع المعتمدة في إنجاز هذا العمل.

# الباب الأول:
# الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

## الفصل الأول: المقاربة النظرية لموضوع الدراسة

1. أسباب اختيار الموضوع
2. أهمية الدراسة
3. أهداف الدراسة
4. الإشكالية
5. فرضيات الدراسة
6. تحديد المفاهيم
7. المقاربة النظرية للدراسة
8. الدراسات السابقة
9. صعوبات الدراسة

## 1. أسباب اختيار الموضوع:

لا بد أن يكون لكل موضوع بحث مجموعة من الأسباب تدفع القائمين عليه إلى الخوض فيه بالبحث والدراسة ومن الأسباب التي دفعت بنا لاختيار موضوعنا:

### أ. الأسباب الذاتية:

- إن اختيارنا لموضوع بحثنا نابع من حب المعرفة العلمية واكتساب كم معرفي حول الموضوع بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالعمل السياسي.
- الفضول لمعرفة مكانة المرأة في المجتمع السياسي وتقديم معلومات خاصة حول مشاركتها السياسية.
- التحضير لنيل شهادة علمية جديدة وهي شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي.

### ب. الأسباب الموضوعية:

- من خلال اطلاعنا المستمر على مختلف الدراسات السوسيولوجية التي تتناول موضوع المرأة وجدنا أنه من أكثر المواضيع التي تدور حولها الكثير من التساؤلات التي تتطلب منا الإجابة عليها حتى نتمكن من فهم طبيعة المشاركة السياسية لدى فئة أكثر من مهمة في المجتمع الجزائري.
- حداثة الموضوع واهتمام الدراسات السوسيولوجية بهذه الفئة نظرا لأهميتها على الصعيد الاجتماعي والتربوي والمكانة المميزة التي أصبحت تتمتع بها المرأة الجزائرية في المجتمع.
- التغير الملحوظ مؤخرا في إقبال المرأة على المشاركة السياسية بعد تطبيق نظام الكوتا واستمرار مشاركتها على مستوى الأحزاب أو المؤسسات التمثيلية.
- يعيش المجتمع الجزائري تغيرات مستمرة وكذلك الأمر بالنسبة للساحة السياسية التي شهدت تغيرات ملحوظة لذلك فمن المؤكد أن النتائج ستختلف حتى وإن أعيدت دراسة هذا الموضوع عدة مرات.

## 2. أهمية الدراسة:

تكتسي دراستنا هذه والتي تعنى بالمرأة الجزائرية وبواقع مشاركتها في العمل السياسي أهمية كبرى خاصة ضمن دراسات علم الاجتماع السياسي لا سيما في ظل القانون العضوي الذي يسعى إلى تعزيز مكانتها السياسية من خلال توسيع حظوظها في المجالس المنتخبة وكذا تقلدها مناصب قيادية على مستوى مراكز صنع القرار، فكانت الرغبة ملحة لمعرفة ما إذا كانت مشاركتها عن طريق نظام الكوتا سيساهم في توسيع حظوظ مشاركتها، كما أن كل ما يتعلق بالمرأة أصبح مدخلا هاما للتغير الاجتماعي وحيزا معتبرا للصراع الحضاري.

## 3. أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى ما يلي:

- التعرف على أهمية وحقيقة التمثيل النسوي في المجلس الشعبي الوطني.
- التعرف على النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالمشاركة السياسية.
- الكشف عن واقع التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية في الأسرة الجزائرية.
- عرض الأبعاد الكامنة وراء المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وهي نتائج تجربة عايشتها من خلال التجارب النسائية في المشاركة السياسية سواء كمرشحات أو ناخبات.
- الكشف عن مدى فعالية القانون العضوي في استقطاب المرأة وتوسيع حظوظها.

## 4. الإشكالية:

اتفق مجمل الباحثين في الدراسات السياسية على أن المشاركة السياسية للمرأة أصبحت عاملا لترسيخ مفاهيم قيم الانتماء الوطني وتعزيز المواطنة الفعلية في ظل انتشار المفاهيم الحديثة التي تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ولذلك أصبح من الضروري إعطاء أهمية قصوى وعناية كبيرة لتعزيز دور المرأة في المجتمع باعتبارها القوة المحركة للحياة الاجتماعيةوالاقتصادية والسياسية وغيرها وتطوير أدوارها بالإضافة إلى تربية أجيال واعية صالحة لخدمة مجتمعها، كذلك تعزيز دورها السياسي من خلال انضمامها إلى مؤسسات المجتمع المدني وتقلد مناصب قيادية والترشح في الانتخابات

والمساهمة في صنع القرار وبالتالي تعزيز طاقات الأمة لتحقيق مختلف عمليات التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وقد شكل موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية الموضوع الرئيس لعدة تقارير حكومية ودولية، حيث سعت الأمم المتحدة إلى لفت أنظار العالم نحو أهمية دور المرأة في بناء أي نظام ديمقراطي ومشاركتها في التنمية المستدامة، حيث ظهر بشكل جلي من خلال العديد من المنظمات الدولية ومجموع الحكومات العضوة ومن خلال العديد من المؤتمرات والمواثيق الدولية التي أشارت إلى قضية المرأة كجزء من الخطاب الدولي ضمن عملية تمكين المرأة في جميع المجالات لا سيما تفعيل دور المرأة في الممارسة الديمقراطية وذلك من خلال طرح عدد من الآليات والوسائل لتدعيم مشاركتها السياسية.

لقد انتهجت الدولة الجزائرية نفس المنهاج المسطر من قبل الأمم المتحدة حيث عملت على تجسيد ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال التعديل الدستوري 2008 بقانون عضوي يحدد آليات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة وهذا نتيجة مسارها التاريخي الحافل بدورها في النضال والتحرر وكذلك في الاقتصاد كما عرفت قفزة نوعية بعد أن كانت تعاني من قلة الفرص المتاحة وبذلك أصبحت مشاركة المرأة في الحياة السياسية مطلبا رئيسيا ومحددا ضروريا من محددات الديمقراطية والمواطنة.

ويشير علم الاجتماع السياسي إلى أن نسج مقاربة لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة ومشاركتها في مواقع صنع القرار تنعكس على مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أنها ترتبط بالسياسات العامة ومختلف القوانين التي حظيت باهتمام النظام السياسي، زيادة على ارتباطها بطبيعة التغير الذي يؤثر على جميع الأنساق المكونة لبنية المجتمع الجزائري؛ ذلك أن هذه الحركية أفرزت العديد من الآثار في بناء ووظائف المجتمع، وحول آثار هذه الحركية يشير فرانسيس ألان « F. Allen » إلى أن التغير الاجتماعي قد أصاب بناء الأسرة ووظائفها وتغيير المكانة والأدوار الاجتماعية فيها[1] أي أن الموضوع يزداد اتساعا عندما ندرك تأثير ذلك على النظام الأسري وعلى مختلف الأنساق المكونة للتنشئة الاجتماعية لما لهما من دور هام في تنمية المجتمع في جميع مجالاته من خلال بناء شخصية سياسية فاعلة تعرف دورها في المشاركة لخدمة مجتمعها؛ وتحيل بعض المؤشرات الأمبريقية لاستقراء الواقع إلى الدور الفعال الذي تلعبه الأسرة في التأثير على المرأة من

[1] إسماعيل حسن الباروء، **أبعاد التنمية**، ط 2 ، القاهرة: دار المعارف، 1982، ص 79.

خلال اكتساب قيم وميولات وتصورات ثقافية وسياسية حيث تعكس أيضا ثقافة عائلتها في نمط متميز يقود إلى مرحلة الاهتمام والغربة وإعداد أفراد يمارسون حقوقهم السياسية[1] وتدريبهم على أدوارهم المستقبلية ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع وتلقينهم القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد والعرف السائد في المجتمع لتحقيق التوافق بين الأفراد وبين المعايير والقوانين الاجتماعية مما يؤدي إلى خلق نوع من التضامن والتماسك[2]، إن إدماج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي مستمرة تبدأ من الميلاد داخل الأسرة وتستمر في المدرسة وتتأثر بجماعة الرفاق ونسق المهنة ومن ثم تستمر عملية التنشئة باتساع دائرة التفاعل وهي تسعى لتحقيق التكامل والتوحد مع العناصر الثقافية والاجتماعية وإن ما تدركه المرأة من خلال تراكم مكاسب الثقافة والمعارف له دور هام وهو محدد فعلي لبناء نسق من المواقف ويشكل الاتجاهات وتفعيل مشاركتها السياسية؛ كما يلعب البعد والمكون الثقافي والمعرفي دورا في بناء شخصية مدركة لمسؤولياتها وأدوارها في مراكز القرار في جو من الديمقراطية والحرية وتحقيقا للعضوية في المجتمع وفي البيئة السياسية؛ ومن هنا تأتي دراستنا لرصد معرفة المحددات الكامنة وراء مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتي تستمد منها المرأة الجزائرية مرجعيتها حيث يتحدد جزء منها في المحددات الاجتماعية والثقافية دون إغفال محددات النظم السياسية، كل هذه النقاط نطرحها ضمن التساؤل الرئيسي التالي:

- ما هي الخلفيات الاجتماعية والثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجلس الشعبي الوطني؟

يتفرع عن هذا التساؤل أسئلة فرعية متمثلة في:

- هل تساهم التنشئة السياسية داخل الأسرة فيتعزيز المشاركة السياسية للمرأة؟
- هل يؤثر المستوى العلمي للمرأة على مشاركتها السياسية؟
- هل تعزز المشاركة السياسية للمرأة تمكينها داخل المجتمع؟

## 5. فرضيات الدراسة:

وفقا لطبيعة الإشكالية المطروحة والموضوع الذي تتطرق إليه هذه الدراسة ولأن أي بحث يجب أن ينطلق من اقتراح فرضيات أساسية تحدد اتجاهه وتضبط أهدافه ونتائجه فإن موضوع بحثنا ينطوي على فرضيات وهي على النحو الآتي:

[1]طلعت حسن عبد الرحيم، **علم النفس الاجتماعي المعاصر**، ط 2، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981، ص 9.
[2]سلوى عبد المجيد الخطيب، **نظرة معاصرة في علم الاجتماع المعاصر**، القاهرة: مطبعة النيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 12.

**الفرضية الأولى:**

- كلما كانت التنشئة سياسية داخل الأسرة كلما دفعت بالمشاركة السياسية للمرأة ومن مؤشراته:

1. يؤثر التحصيل العلمي للأبوين على المشاركة السياسية للمرأة.
2. يرشد الحوار في القضايا السياسية داخل الأسرة إلى المشاركة السياسية.
3. يحث انخراط الأبوين في المجتمع المدني على مشاركة المرأة سياسيا ودخولها المجلس الشعبي الوطني.

**الفرضية الثانية:**

- كلما كان المستوى التعليمي للمرأة مرتفعا كلما ساهم في مشاركتها وتفعيلها بشكل أفضل داخل المجلس الشعبي الوطني.

ومن مؤشراته:

1. يؤثر المستوى التعليمي للمرأة في مشاركتها السياسية.
2. يساهم مستوى النائبة واختصاصها العلمي في تفعيل مشاركتها السياسية وتعزيز أدائها النيابي.

**الفرضية الثالثة:**

- كلما كانت المشاركة السياسية للمرأة واسعة كلما عزز تمكينها داخل المجتمع.

ومن مؤشراته:

1. تحقق المشاركة السياسية لدى المرأة مكانة اجتماعية مميزة.
2. تؤثر المشاركة السياسية على التمكين الأسري والقرارات داخل الأسرة.
3. يؤثر العامل الاقتصادي في التمكين الاجتماعي للمرأة.
4. تعمل المشاركة السياسية على تحقيق رغبة نفسية لدى النائبة وتشبع حاجاتها وطموحاتها.

**تفكيك الفرضيات:**

الفرضية الأولى:

- كلما كانت التنشئة سياسية داخل الأسرة كلما كانت المشاركة السياسية للمرأة وبلوغها مراكز صنع القرار مرتفعة

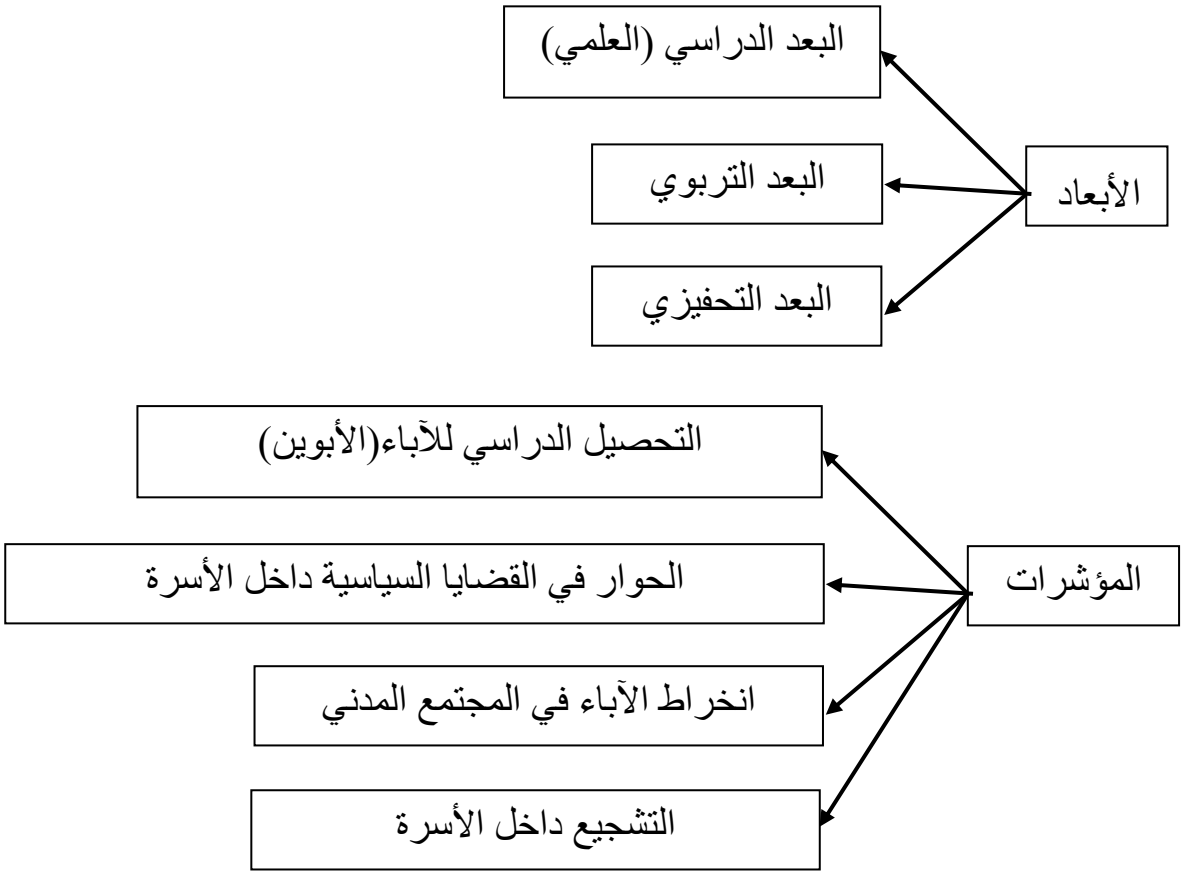


الفرضية الثانية:

- كلما كان المستوى التعليمي للمرأة مرتفعا كلما كانت المشاركة السياسية مرتفعة وبلوغها مراكز صنع القرار أكثر.

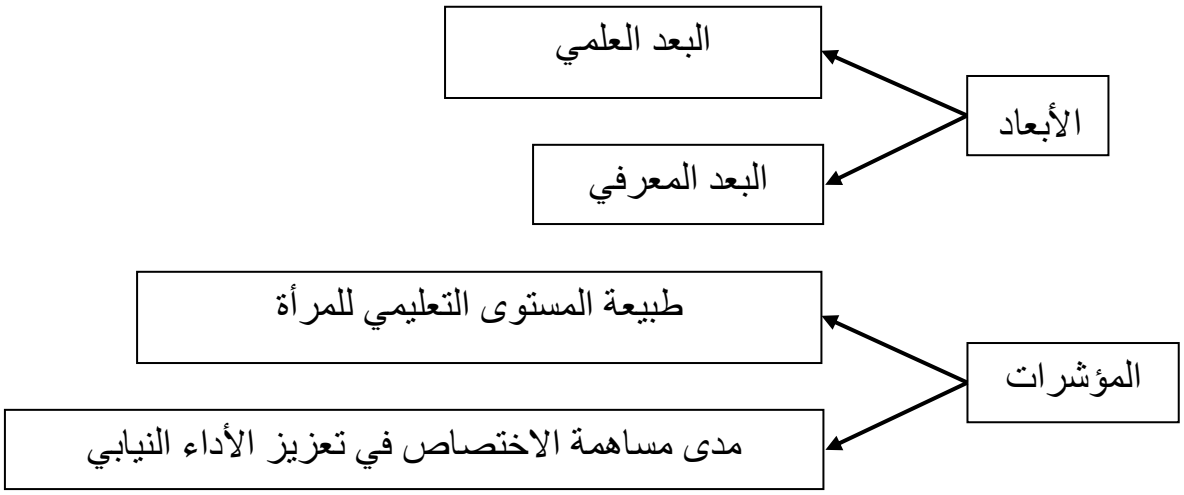

الفرضية الثالثة:

- كلما كانت المشاركة السياسية للمرأة واسعة وبلوغها مراكز صنع القرار كلما عزز تمكينها داخل المجتمع الجزائري.

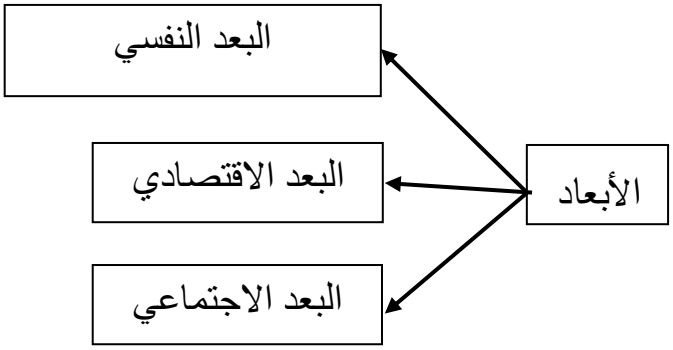


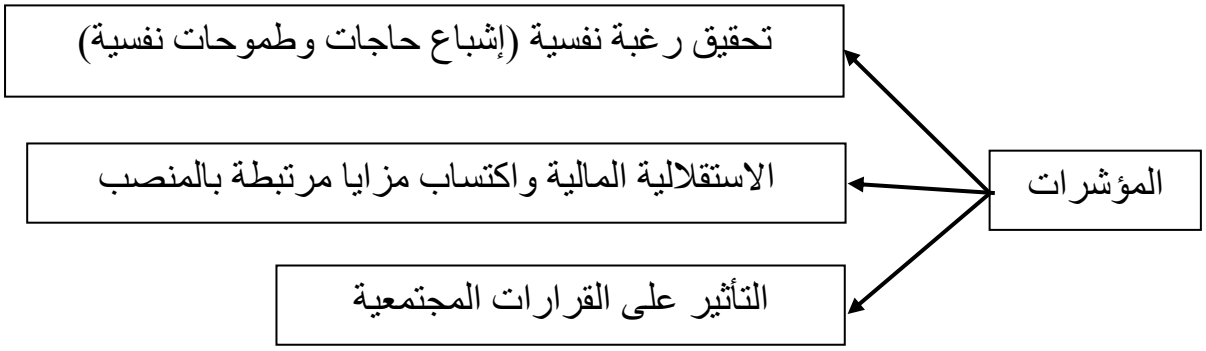

## 6. تحديد المفاهيم:

♦ السياسة La politique:

كلمة السياسة كما هو معروف مشتقة من بوليس Polis المصطلح اليوناني القديم وهي تعني اصطلاحا الحياة الاجتماعية المنظمة وسط مجموعة من البشر أو الناس.[1]

ويقدم "موريس دوفرجيه" في كتابه "مفكرة الساسة" تعريفين للسياسة، فالأول يعرفها على أنها علم حكم الدولة والثاني يعرفها على أنها فن وممارسة حكم المجتمعات الإنسانية[2]

أما في قاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث فالسياسة مصطلح يشير إلى العمليات التي ينطوي عليها السلوك الإنساني والتي يتم عن طريقها إنهاء حالة الصراع بين الخير العام ومصالح الجماعات وغالبا ما يتضمن استخدام القوة أو أي صورة من صور الكفاح، وقد يقتصر استخدام المصطلح على الإشارة إلى العمليات التي تظهر داخل الإطار النظامي للدولة.[3]

عموما يتفق أغلب علماء السياسة والمعاجم على أن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم وتطلق أيضا على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة كما تطلق على الحكام.[4]

♦ المشاركة السياسية La participation politique:

تعرف المشاركة السياسية في علم السياسة بأنها ممارسة الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم في مجتمع من المجتمعات، ويجب أن تظل في إطار ديمقراطي بحيث يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية باتجاه الأهداف المجتمعية العامة وإطار الشعور بجدية الفكر وجدية العمل وجدية التعبير.[5]

وتعرف دائرة العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها تلك الأنظمة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام

---

[1] A. Laland, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, 6ème ed, Paris : PUF, 1951, p 785.

[22] اسماعيل علي سعد، **علم الاجتماع السياسي في السياسة والمجتمع**، الجامعة الزرايطية: دار المعرفة، 2005، ص 96.

[3] حسين أبو رمان، **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، الأردن: دار سندباد للنشر، 2000، ص 198.

[4] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 173.

[5] Philippe Brand, Sociologie politique, Alger : Casbah Éditions, 2004, p 40.

السياسي؛ يؤكد هذا التعريف على أن هدف الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة.[1]

وتعتبر المشاركة السياسية أهم قضايا علم الاجتماع السياسي فهي عملية اجتماعية سياسية وتعرف بأنها العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية المجتمعية، وهي تشمل النشاطات المباشرة وغير المباشرة: تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك في المظاهرات العامة[2].

وينظر جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau إلى المشاركة السياسية من جانبين:

الأول: يعتبرها ممارسة السلطة الحامية أي تلازم انخراط أو نشاط لكل مواطن في قضايا الدولة

الثاني: يرى بأن الأسس التي ترتكز عليها الحقوق والمجتمع السياسي تكمن في مجموع المواطنين الذين يتصرفون جماعيا ويتقبلون القوانين المطبقة على كل فرد. [3]

ويعرف عبد الجوهري المشاركة السياسية بأنها تلك العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية المجتمعية وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.[4]

- التنشئة السياسية:

تشير التنشئة السياسية إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، هي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته المختلفة وقد تقتصر هذه العملية على مجرد نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل، وقد تستهدف إحداث تغير جزئي أو شامل في عناصر ومكونات هذه الثقافة، وتعتبر الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بهذا الدور من خلال تكوين رؤية المواطن نحو المجتمع والسياسة عبر صفحاتها.[5]

---

[1]طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 108.

[2]محمد السويدي، مرجع سابق، ص 159.

[3]صبيحة حمدان، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران أنموذج، **جامعة وهران**، قسم علم الاجتماع، 2016، ص ص 19-20. .

[4]عبد الهادي وآخرون، **المشاركة السياسية ودراسة علم الاجتماع السياسي**، مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1984، ص 23.

[5]سماح قارح، "التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية"، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 2-3 ، 2011.

وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ومعارفه ومشاعره وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي، كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطويرية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل) من خلالها من النضوج سياسيا، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم البيئة السياسية المحيطة به والارتباط بها؛ وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءا من توجهاته الاجتماعية العامة فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية.[1]

إذن فالتنشئة السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه للسياسة وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية فقد كان الاهتمام به منذ بداية الحضارة وأكد فلاسفة السياسة كذلك خلال زمن طويل على التنشئة الاجتماعية السياسية وذلك لأهميتها، إلا أن إهمال علماء السياسة لهذا الموضوع يثير الاستغراب من نواح عديدة، فقد كانت أهميته تبدو واضحة ولم يغفل الحكام عنها أبدا فكان اهتمامهم متواصلا على مر الأزمان بمشاكل التربية السياسية فهي تنطوي على دراسة الوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك على الفرد وعلى مواقفه وقيمه السياسية، ومن هذه الناحية تعد التنشئة الاجتماعية والسياسية مهمة للغاية لكونها قد تدفع بالأفراد إلى الانخراط بمستويات متباينة في النظام السياسي القائم وحتى المساهمة السياسية.[2]

- الكوتا النسائية:

الكوتا هي تخصيص مقاعد للنساء، وقد أوصت بعض مؤسسات المجتمع المدني باعتماد تخصيص مقاعد مضمونة للنساء كتدبير مؤقت تعتمده الدولة يعطي المرأة نوعا من المساندة للمؤسسة كتعويض عن التمييز الفعلي الذي يعانين منه.[3]

"فنظام الكوتا من الناحية القانونية خروج عن مبدأ المساواة بين الجنسين في الوصول إلى فرص الترشح والكلمة للناخب فالمادة 31 مكرر من الناحية القانونية تعد استثناء عن المبدأ العام"[4]

---

[1]ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، لبنان: دار النهضة العربية، 2008، ص 202.
[2]صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده**، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1916، ص 260.
[3]إيمان بيبرس، "المشاركة السياسية للمراة في الوطن العربي"، **جمعية نهوض وتنمية المرأة**، عدد 28-35، ص 17
[4]عمار عباس بن طيفور نصر الدين، "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 10، جوان 2013، ص 93.

وتعتبر الكوتا تخصيص عدد محدد من المقاعد داخل الهيئات النيابية لفئة محددة على أساس الجنس كما في الكوتا النسائية من أجل تحقيق التمثيل الأنسب لهذه الفئة للتعبير عن مصالحها وآرائها داخل المجلس النيابي.[1]

جاءت معالجتنا للمفاهيم بتصرف وأحيانا بحذر ذلك أنها نتيجة بنية اجتماعية مغايرة لما هو عليه في مجال دراستنا؛ ولذا يجب أن نتعامل معها بحذر قوي لأن الظروف التي يمر بها النسق السياسي في المجتمع الجزائري مرت بمراحل (فصل تبين الأثر الإديولوجي في التنمية وفي المؤسسات السياسية) مما يسبق كل حقبة بصفة خاصة بالنظام السياسي.

على العموم ما ورد في المفاهيم ليست هي قواعد ثابتة حتى في مجتمعها الأصلي ناهيك في مجتمعات أخرى وهذا نتيجة تضمن الظاهرة الاجتماعية الأنساق الأربعة في نفس الوقت على الرغم من أن الظاهرة الاجتماعية تحدد من خلال الحدث الاجتماعي ويتجلى ذلك من خلال الأثر الذي تحدثه في الجانب الميداني.

## 7. المقاربة النظرية:

استخدمنا في دراستنا نظرية البنائية الوظيفية التي يوضح عبد الغاني عماد كيف أنها ترتكز على محورين: الأول بنائي ويضم مكونات البناء الاجتماعي الذي يتألف من نظم (اجتماعية، سياسية، اقتصادية ... الخ) وكل نظام تبلور من أنساق تتألف بدورها من أنماط تشكل السلوك الاجتماعي والذي يربط البناء كله هو النظام، والمحور الثاني وظيفي وفيه تقوم المقاربة على دراسة الوظائف الاجتماعية للظواهر الاجتماعية والوقائع وما لها من تبعات وآثار وما ينتج عنها من معطيات بالإضافة إلى أن هذه المقاربة نادرا ما تستخدم مدخل الصراع الاجتماعي في التحليل.[2]

### البنائية الوظيفية:

يضع رواد ومنظرو البنائية الوظيفية وعلى رأسهم بارسونز افتراضا أساسيا مؤداه فكرة تكامل الأجزاء في المجتمع وتبادل الاعتماد بينها باعتباره نسقا متداخل العناصر أو

[1] إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص ص 26-28

[2] عبد الغاني عماد، **منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات، التقنيات، المقاربات**، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007، ص 104.

الأنساق الفرعية المرتبطة بشبكة علائقية فيما بينها والتي لا يمكن فهمها أو فهم مكوناتها إلا من خلال إدراك علاقتها في ذلك الكل. من هذا المنظور فالمجتمع عبارة عن شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار وتتفق حول القيم المترابطة بالأهداف ووسائل تحقيقها وبهذا فأجزاء النسق متساندة على نحو تسهم بطريقة ما في تدعيم الكل وإن كان الظاهر يبدي استقلالها عن بعضها البعض.[1]

وترى الوظيفية أن المجتمع تسود بين أجزائه علاقات التكامل والتضامن بوصفه نسقا متكاملا في ظل قيم مشتركة تكسب قدرا من الشرعية، وفي إطار هذا الاتجاه الفكري ظهرت مصطلحات سياسية كالديمقراطية المستقرة والشرعية والتحديث السياسي، فالذين يميلون إلى تبني الاتجاه البنائي الوظيفي من علماء الاجتماع السياسي ينظرون إلى النظام السياسي في ضوء علاقته التكاملية بالنظم الأخرى باعتباره نسقا فرعيا يؤدي وظيفة إيجابية للنسق الأكبر والمجتمع.[2]

وقد ذهب "ألفن جولدنر" في كتابه "الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي" أن نظرية بارسونز قد تطورت على تحديات الماركسية فإذا كانت هذه الأخيرة نظرية عامة عن المجتمع تدين الرأسمالية فقد غدت البنائية الوظيفية نظرية عن المجتمع لا تبرر الرأسمالية.[3] تنطلق هذه المقولة من أن المجتمع ما هو إلا بناء اجتماعي يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفيا مثل النسق الاقتصادي والسياسي والعائلي (القرابي) والديني والأخلاقي وغيرها، المؤثرة على عملية استقرار مكونات أو عناصر هذا البناء أو المجتمع ووظائفه بصورة ما.[4]

فالمشاركة السياسية لأفراد المجتمع لا سيما المرأة باعتبارها جزء من النسق السياسي في إطار ديمقراطية فعلية تلعب دورا إيجابيا وتتأثر بهذا القدر أو ذاك كمكونات الأنساق الفرعية التي يتكون منها المجتمع كالنسق الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي حيث تتأثر أوضاع مشاركتها السياسية باختلاف الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعيشها وبعض الوقائع الدستورية أيضا كما تتأثر بديناميكية المجتمع ومختلف عمليات التغيير.

---

[1] طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبد الحميد الزيات، **التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء 1، الاسكندرية: دار المعرفة، 1999، ص 68.

[2] سامية لخضر صالح، **المشاركة السياسية والديمقراطية**، مصر: كتب عربية، 2005، ص 38.

[3] إيان كريب، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس**، (تر محمد حسين غلوم)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999، ص 65.

[4] عبد الله محمد عبد الرحمن، **النظرية في علم الاجتماع النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003، ص 14.

وتقوم المقاربة البنائية الوظيفية على دراسة الوظائف الاجتماعية للظواهر والوقائع وما لها من تبعات وآثار وما ينتج عنها من معطيات[1]سوف يؤدي إلى حدوث تغيرات في بقية الأجزاء المكونة للكل لا سيما تأثره بالبنية الأسرية والتنشئة الاجتماعية نظرا لدورهما في تكوين الشخصية الاجتماعية كما تلعب دورا كبيرا في التنمية السياسية من خلال بناء شخصية المرأة السياسية لتقوم بدورها ووظيفتها في المشاركة بخدمة مجتمعها ووطنها.

وتؤكد البنائية الوظيفية البارسونزية على أن المشاركة السياسية تعد قاسما مشتركا بين كل المواطنين وجماعات المصلحة حيث يلجأ إليها الطرفان تدعيما للنظام السياسي ولمشاركة المواطن ودعمه يمكن للسياسة أن تبرز القيادات المسؤولة كما تسعى إلى تحقيق المطالب المجتمعية العريضة[2] فالهيئات البنائية الوظيفية سواء على المستوى المحلي أو القومي تستمد شرعيتها من النظم الديمقراطية في حدود صفتها التمثيلية إلا أن واقع الحياة السياسية بما يسودها من توزيع غير متكافئ للموارد السياسية من معرفة ومال ووقت وقدرة تنظيمية وجاه اجتماعي واتصالات استراتيجية كانعكاس لعلاقات القوة في المجتمع يؤدي إلى تباين واسع في مدى التناسب بين حجم فئات اجتماعية عديدة وتمثيلها العددي داخل هذه الهيئات فالجماعات الفقيرة المنخفضة التعليم والمشتغلة بالأعمال اليدوية عادة ما تكون أقل تواجدا في الهيئات المنتخبة.[3]

## 8. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية للمرأة نرصد من بينها الدراسات التالية:

* دراسة نعيمة نصيب، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ( سنة 2002):[4]

تتمثل في رسالة دكتوراه في علم الاجتماع حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية والتي نوقشت بكلية الآداب بعين شمس في مصر،سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة لمعرفة آليات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وأهم أبعادها ومظاهرها حيث سلطت الضوء على واقع الممارسة السياسية في الوسط السياسي لدى المرأة بمدينة عنابة خلال

[1]عبد الغاني عماد، مرجع سابق، ص 104.
[2]عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص 27.
[3]انظر الشرح في كتاب Peter selb et institut Fur Romain Lachat,Elections 2003 : **L'évolution du comportement électoral, Genève : politikwissenchaftdeuniversitait Zuric**h, 2004, pp 2-16.
[4]نعيمة نصيب،"المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، (دكتوراه)، **جامعة عين شمس**، 2002.

الفترة الزمنية 2002 حيث اختارت عينة تقدر بـ 30 امرأة محزبة و11 امرأة برلمانية؛ أما عن منهج البحث فقد اعتمدت الباحثة على منهج دراسة الحالة الذي يتوافق مع هذا النوع من الدراسات؛ وحاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

– ما هي المتغيرات البنائية الوظيفية المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية؟

ركزت الدكتورة نعيمة نصيب في دراستها على دور الأسرة في عمل المرأة السياسي باعتبارها النواة الأساسية للتنشئة الاجتماعية والسياسية ، وتطرقت الباحثة إلى العوامل التي من شأنها أن تعرقل مشاركتها ونشاطها السياسي منها تحمل المرأة لأعباء مضاعفة (أسرية، مهنية، سياسية) وصعوبة التوفيق فيما بينها إذ يترتب عليها ضعف في نشاطها السياسي، وإلى التأثير السلبي للموروث الثقافي وعلاقة ذلك بالنظرة التمييزية بين الرجل والمرأة وتأثير ذلك على تقبلها اجتماعيا في الوسط السياسي بالإضافة إلى عدم الاهتمام الحزبي بقضايا المرأة عامة وبتعطيل دورها في هياكلها خاصة، وافتقار المرأة للمهارات اللازمة لمزاولة المهام السياسية نتيجة قلة الخبرة، وصعوبات ترتبط بالنظام الاجتماعي والسياسي والإطار الثقافي السائد في المجتمع.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجو السياسي الذي تنشأ فيه المرأة يساهم بشكل كبير في خلق مناخ ملائم لتمارس السياسة وكشفت الدراسة عن الدور الكبير الذي تلعبه الأسرة في وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، كما أن المشاركة في التنظيمات الاجتماعية تعتبر الخطوة الأبرز في تأطير وتوجيه المرأة وتهيئتها للنشاط السياسي.

ويمكننا أن نوضح أن هذه الدراسة تشترك مع دراستنا في دور التنشئة الأسرية في تعزيز دور المرأة في الممارسة السياسية من خلال ترسيخ مفهوم المواطنة وتنمية القيم السامية التي اعتمدت عليها دراستنا مما مكننا من إثراء دراستنا في هذا الجانب.

* دراسة حمداد صبيحة، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي (2016):[1]

عالجت الباحثة إشكالية ماهي العوامل التي تحد من التمثيل الواسع والفاعل للمرأة الجزائرية في السياسة الوطنية وفي قراراتها؟ حيث طبقت الدراسة على عينة من النساء الفاعلات في الحقل السياسي بمدينة وهران، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الجهود

[1] حمداد صبيحة، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا"، **جامعة وهران 2**، 2016.

الحكومية المبذولة لتفعيل دور المرأة في الحقل السياسي من خلال إفساح المجال لها للمشاركة في المؤسسات السياسية: الأحزاب، المجالس المنتخبة المحلية والوطنية وفي مراكز صنع القرار؛ إلا أن طموح المرأة الجزائرية في المشاركة الفعلية كما وكيفا في العمل السياسي لم يبلغ إلى حد الآن درجة التحقيق الفعلي، كما أظهرت الدراسة أن ثمة معوقات ذات صلة بالجانب السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي كانت سببا في تواجد فجوة كبيرة بين إرادة الدولة في تعزيز وتفعيل دور المرأة في الممارسة الديمقراطية وبين الواقع الذي يعكس تمثيلا ضعيفا لها في هذا المجال.

* دراسة حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر أنموذجا (2011):[1]

وهي دراسة ميدانية بحتة انطلق الباحث فيها من تساؤل رئيسي: ما مدى مشاركة المرأة العربية عموما والمرأة الجزائرية خصوصا في تكريس الديمقراطية؟ ، وحاول الباحث أن يوضح ما حققته المرأة العربية بشكل عام والمرأة الجزائرية بشكل خاص في المجال السياسي وخلصت الدراسة إلى أن المرأة العربية تعيش في سياقين اجتماعيين: الأول سياق تقليدي يعتمد الموروث الاجتماعي والثقافي تقوده التيارات الرافضة لدخول المرأة الحياة السياسية وكمثال التيار السلفي في الكويت والسعودية، والثاني سياق حديث أو في صدد تحوله إلى الحداثة ويدعو إلى المساواة بين الجنسين سياسيا وتقوده المنظمات الحقوقية المهتمة بقضايا النساء.

ومن جهة أخرى كشفت الدراسة عن وجود بعض من الدول العربية التي ما زالت لم تصادق على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وبخصوص النساء بصفة خاصة (السعودية) أو مصادقة بلدان عربية أخرى عليها مع تقديم تحفظات قد تقيد حقوق النساء وتبقي التمييز في نظام قانوني يطمح لتحقيق المساواة (الجزائر)؛ كما كشفت الدراسة بأن النساء العربيات يناضلن من أجل المشاركة السياسية في إطار مجتمعي غير ديمقراطي، ويلاحظ أيضا أن التغير الديمقراطي الذي مس أجزاء كثيرة من العالم مع الربع الأخير من القرن العشرين لم تصب الدول العربية إلا إجابات هامشية (إرهاصات)، ونجحت

[1] زكرياء حريزي، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا، (ماجستير)، **جامعة الحاج لخضر باتنة**، 2011.

الدول ذات الأنظمة التسلطية من المحافظة على استمراريتها ولو عن طريق الاعتماد على بعض الأساليب والإجراءات الديمقراطية بشكل عام والديمقراطية التشاركية الشكلية بشكل خاص وهو ما أعاق توسع مشاركة المرأة العربية بشكل عام والمرأة الجزائرية بشكل خاص في الحياة السياسية وكشفت الدراسة كذلك عن إيجابيات نظام الحصص بالرغم من الجدل الواسع الذي يثيره.

* دراسة سمير بارة، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة:[1]

وهي عبارة عن دراسة ميدانية لنيل شهادة الدكتوراه تبحث في اتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة حول مشاركة المرأة السياسية بعد تطبيق نظام الكوتا الذي تم تبنيه بموجب القانون العضوي للانتخابات تحت رقم 12-03 وذلك ابتداء من الانتخابات التشريعية التي نظمت سنة 2012 والكشف عن مدى فعالية هذا القانون في توسيع حظوظ تواجد المرأة في المجالس المنتخبة.

واستعمل الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي بهدف الوصول إلى دراسة ووصف وتحليل دقيق للتمثيل السياسي للمرأة من خلال نظام الكوتا؛ وانطلقت الدراسة من التساؤل التالي:

- هل استطاع نظام الحصص (الكوتا) مجابهة لإفرازات البيئة الاجتماعية الثقافية الجزائرية في تحقيق تمثيل سياسي حقيقي للمرأة؟ وإلى أي مدى يمتاز تطبيقه بالفعالية والمساواة حسب آراء طالبات كلية الحقوق والعلوم بجامعة ورقلة؟

وتطرق الباحث إلى مفهوم التمثيل السياسي والتمثيل الديمقراطي حيث يمكن أن نختزل التمثيل السياسي في أن يتاح للمواطنين المشاركة في الحكم والأطر الضابطة والمنظمة والمتحكمة في ذلك من خلال المشاركة في صناعة القرارات وبناء السياسات العامة بطريقة غير مباشرة، وهذا ما استشفه من خلال المقاربة المفاهيمية للتمثيل الديمقراطي، كما أشار الباحث إلى أهم الصعوبات المنهجية والميدانية التي واجهته أثناء العمل.

وخلصت الدراسة إلى:

[1] سمير بارة، التمثيل السياسي للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة دراسة ميدانية لاتجاهات طالبات كلية الحقوق والعلوم السياسية" (دكتوراه)، **جامعة قاصدي مرباح ورقلة**، د ت.

- أن نظام الكوتا لعب دورا هاما في مواجهة التقاليد والأعراف الاجتماعية والثقافية الجزائرية الرافضة لممارسة المرأة للعمل السياسي.
- مكن نظام الكوتا من رفع نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة إلى الثلث وأزيد لتصبح الجزائر الأولى عربيا بهذا الصدد.
- يرى أفراد العينة أن تمكين المرأة بحاجة إلى تنمية حقيقية لجميع الفاعلين أكثر من حاجتها إلى نصوص قانونية.
- ضعف الوعي السياسي للمرأة ساهم بشكل كبير في عدم حصولها على الكثير من حقوقها وحرمانها من إثبات جدارتها في بعض الميادين كالانضمام للمجالس المنتخبة.

لقد مكنتنا هذه الدراسة على الوقوف على جانب مهم حول دور منظومة الأطر التشريعية والقانونية الدولية بالنهوض بحقوق المرأة وأثر نظام التخصيص على تجربة الجزائر من خلال نظام الكوتا ودوره في رفع تواجد المرأة في المجالس المنتخبة.

* دراسة صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (2014):[1]

عالج الباحث مفهوم الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (9) لسنة 2010 والتي يتم بموجبها منح المرأة مقاعد إضافية مخصصة للمرأة فقط في مجلس النواب.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة نظام الكوتا النسائية في قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (09) على تمثيل المرأة الأردنية في مجلس النواب الأردني، فبعد صدور قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (09) لسنة 2010 تم رفع عدد المقاعد المخصصة للمرأة إلى (12) مقعد وهو أعلى عدد من المقاعد يتم تخصيصه للمرأة (كوتا نسائية) في تاريخ المجالس النيابية في الأردن بعد أن كان عدد المقاعد المخصصة للمرأة في مجلس النواب في انتخابات عام 2003 وانتخاب عام 2007 ستة مقاعد فقط.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما هي طبيعة مشاركة المرأة الأردنية في انتخابات مجلس النواب السادس عشر؟ ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

[1]صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، " المشاركة السياسية للمرأة الأردنية دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخاب مجلس النواب السادس عاشر 2012، **جامعة العلوم الإسلامية الأردن**، جوان 2014.

- ما عدد النساء المرشحات اللواتي فزن بعضوية مجلس النواب السادس عشر 2010؟
- ما هي ملامح نظام الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (09) لسنة 2010؟
- ما هي آلية تطبيق نظام الكوتا النسائية وطريقة احتسابها؟

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما استخدم المنهج القانوني وذلك من خلال البحث في النصوص القانونية التي تحدثت عن الكوتا النسائية في قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (09) لعام 2010.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المرأة الأردنية شاركت في انتخابات مجلس النواب السادس عشر عام 2012 وبشكل إيجابي حيث بلغ عدد المرشحات (134) وعدد الفائزات بعضوية مجلس النواب السادس عشر (13) سيدة، وأن طريقة احتساب الكوتا بحاجة إلى تعديل، وقد أوصت الدراسة بأن يتم استمرار العمل بالكوتا النسائية في القانون الانتخابي وأن يتم تعديل كيفية تطبيق الكوتا النسائية بحيث يعطي لكل محافظة مقعد واحد، وبذلك تصبح كل مرشحة تتنافس مع أبناء محافظتها في نفس الظروف والبيئة، وهذا الأمر يؤدي إلى توزيع المقاعد على جميع دوائر المملكة وبالتالي يشجع النساء على الترشح في كل دوائر المملكة.

يمكننا أن نوضح أن دراستنا تشترك مع هذه الدراسة من حيث أنها تناولت موضوع الكوتا النسائية وأثره على مشاركة المرأة في العمل السياسي وبلوغها مراكز صنع القرار.

في ختام استعراضنا الوجيز لهذه الدراسات يمكننا القول أنها مكنتنا من الوقوف على جوانب هامة حول المشاركة السياسية للمرأة من رؤى مختلفة حيث تمت الاستفادة من هذه الدراسات واختلافاتها المتعددة وتأتي دراستنا لاستكمال الدراسات السابقة حول العوامل المحددة للمشاركة السياسية للمرأة، والملاحظ أن نتائج هذه الدراسات تكشف لنا أن ضعف المشاركة السياسية للمرأة إنما هو ظاهرة تشترك فيها جميع الدول وأن مشاركة المرأة في الحقل السياسي تعكسه الظروف الاجتماعية ومنظومة القيم الثقافية التي تسري في المجتمعات وكذلك أثر نظام المحاصصة (الكوتا) في رفع نسبة تواجد المرأة في الحقل السياسي وفي مواجهة التقاليد والأعراف الاجتماعية.

## 9.صعوبات الدراسة:

من التحديات الرئيسة التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة لا سيما ما يتعلق بالجانب الميداني:

- عدم القدرة على إتمام بعض المقابلات في الوقت المطلوب بسبب انشغال أفراد العينة.
- التراجع عن إجراء المقابلة من طرف بعض عضوات المجلس الشعبي الوطني بالرغم من الموافقة المبدئية في البداية.
- حراك 2019 وتشتت أفراد العينة على مستوى الولايات.

# الفصل الثاني: المشاركة السياسية

تمهيد

1.مفهوم المشاركة السياسية

2.تعريف المشاركة السياسية

3.أهمية المشاركة السياسية

4.خصائص المشاركة السياسية

5.قنوات المشاركة السياسية

6.دوافع المشاركة السياسية

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

تعتبر المشاركة في المجال السياسي من أكبر المواضيع التي اهتم بها علماء الاجتماع والسياسة لكونها تجمع بين عمليتين أساسيتين هما: العملية الاجتماعية والعملية السياسية الشيء الذي يدفع بالبعض إلى اعتبارها عملية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف وتطوير الديمقراطية التشاركية[1]، ولهذا احتلت المشاركة السياسية أهمية قصوى في تجسيد مبدأ أساسي من الديمقراطية يتجلى في اشتراك الأفراد في وضع السياسات العامة والمساهمة في صناعة القرار.

وعلى هذا الأساس ارتأينا في هذا الفصل تشخيص المشاركة السياسية ومعرفة قنواتها وخصائصها والوقوف على أهم الدوافع المؤثرة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

[1]،عبد اللطيف بوزيدي،" المنافسة الإلكترونية في المشاركة السياسية، دراسة حالة الجزائر في 2008"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 1، جانفي، 2015، ص 11.

## 1. مفهوم المشاركة السياسية:

اشتقت كلمة participation من اسم المفعول للكلمة اللاتينية participare والمتكونة في الأصل من جزأين أولهما Part بمعنى جزء وثانيهما part ici بمعنى القيام وعليه يكون إجمالي المعنى الحرفي هو القيام بدور To take part وفي اللغة العربية يقال: شارك في الشيء أي كان له نصيب فيه أو بمعنى آخر كثير المشاركة أي الربط الفردي والكلي[1] فهي مشتقة من الفعل شارك، يشارك، مشاركة وتعني المساهمة المشتقة من الفعل ساهم يساهم مساهمة وهي بهذا المعنى يستدل بها على أنها مشاركة في كل المكاسب الاجتماعية وتعني كذلك التعاون في مجال الحصول عليها أو على جزء منها وهي كذلك اقتسام الخسائر والأرباح معا.[2]

أما السياسة فقد ظهر علمها كعلم قائم بذاته في منتصف القرن العشرين، وبما أنه كان يهتم في الأول فقط بالدولة والسياسة لأنها كانت مركز الحياة العامةللمجتمعات البشرية فقد كثرت فيها التعريفات والاجتهادات، وبالتالي أصبح نشوء السياسة أمرا ممكنا بعدما تخطى الإنسان مرحلة العيش البدائي لذا أصبح موضوع المشاركة السياسية يمثل موضوعا محوريا من موضوعات علم الاجتماع السياسي؛ ويمكن للمشاركة السياسية أن تكون نشاطا إداريا سلوكيا تطوعيا ولكنها بالرغم من ذلك تختلف عن أنواع كثيرة من الأعمال التطوعية مثل المشاركة في حملات النظافة والنشاطات الاجتماعية... الخ، لأن مجمل هذه النشاطات ليس لديها نفس أهداف المشاركة السياسية.[3]

وتعتبر المشاركة السياسية أرقى صور العلاقة بين المجتمع والسلطة وبالتالي فإنها تعد من أهم مصادر الفعالية السياسية حيث أنها تحتضن كلا من قاعدتيه القانونية والمشروعية ثم إنها تعكس الاستعدادات والممارسة العملية لدعم النظام والسلطة وتأييدها، وبذلك فهي تعتبر من أهم قواعد ومقومات التضامن السياسي والاجتماعي.[4]

أما في علم الاجتماع السياسي فهناك تعاريف متعددة حيث تعرف على أنها العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وبذلك تكون لديه الفرصة بأن

---

[1]إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص 237.
[2]شريفة ماشطي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، عدد 10، سبتمبر 2000، ص 143.
[3]سعد إبراهيم جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984، ص 32.
[4]عمر إبراهيم الخطيب، "التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، السنة الخامسة، عدد 40، 1982، ص 39.

يساهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها وذلك من خلال نشاطات سياسية مباشرة كأن يقوم مثلا بترشيح نفسه لانتخابات أو مناقشة القضايا العامة أو الاشتراك في الحملات السياسية، أومن خلال النشاطات السياسية غير المباشرة كأن يقتصر دور الفرد على مجرد قراءة صحف سياسية والمعرفة والوقوف على المسائل العامة أو الانتساب كعضو في بعض الهيئات الاجتماعية.[1]

## 2. تعريف المشاركة السياسية:

تعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها لا تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، يؤكد هذا التعريف على أن هذه الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة.[2]

والمشاركة السياسية عند إسماعيل علي سعد تعني إشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه سواء أكان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر[3].

وتعرف على أنها عملية يلعب الفرد من خلالها دور الحماية السياسية وأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.[4] ويقدم لوينز تعريفا آخر للمشاركة السياسية فيعرفها على أنها كل عمل إرادي ناجح أو فاشل منظم أو غير منظم مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إرادة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المستويات الحكومية محلية أو وطنية، وهو أول تعريف يتضمن اللجوء إلى العنف السياسي ووسائل غير شرعية باعتبارها من أشكال المشاركة غير التقليدية.[5]

ويذهب عبد الهادي محمد والي إلى أن المشاركة السياسية هي حرص الجماهير على ممارسة حقوقها السياسية ابتداء من التصويت الانتخابي إلى الإدلاء بالرأي في المواقف المختلفة إلى التمسك بكل حق مقرر في نظام الدولة كل هذا فضلا على الانتماء الحزبي أو

---

[1] علي جبلي، **علم الاجتماع المعاصر أسس ودراسات واقعية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1982، ص ص521- 522.
[2] طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر، 2000، ص 108.
[3] إسماعيل علي سعد، **علم الاجتماع السياسي ين السياسة والمجتمع**، مصر: دار المعرفة الجامعية، ط 1، 1999، ص 223.
[4] عبد الهادي الجوهري وآخرون، **المشاركة الشعبية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1984، ص 23.
[5] طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 108.

العمل من خلال تنظيم سياسي مشروع ومعترف به والمشاركة في جهود وأعمال الندوات العامة والمؤتمرات وحلقات النقاش وباختصار فإن الفرد في مثل هذه الحالات مطالب بأن لا يقف موقف المتفرج من القضايا الأساسية والجماهيرية[1] ويظهر من خلال هذا التعريف فعالية الفرد في الإطار التنظيمي في حين أنه أهمل مجال متابعة الأحداث السياسية وجماعات الضغط التي غالبا ما تكون غير مؤطرة في تنظيم معين.

ويعرف محمد السويدي المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف[2] وتشمل النشاطات السياسية المباشرة، تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشح في الانتخابات، التصويت، والنشاطات غير المباشرة، عضوية في هيئات التطور والترقية الاجتماعية...الخ.[3]

وتعتبر المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها الفرد للمجتمع بغية تحقيق أهداف تنموية في المجال الاجتماعي والاقتصادي؛ أما من وجهة نظر علم السياسة فهي تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين للاشتراك بصفة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم[4].

من خلال هذه التعاريف يمكن اعتبار المشاركة السياسية بأنها تلك الممارسات السياسية التي يؤدي فيها الفرد أو الجماعات عمليات صنع القرار واختيار الحكام وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء عن طريق الترشح أو الانتماء الحزبي أو التصويت أو اهتمامات الأفراد والجماعات في مراقبة القرار السياسي.

## 3.أهمية المشاركة السياسية:

تكمن أهمية المشاركة السياسية في ذلك الترابط العضوي بينها وبين عملية التنمية بشكل عام في كافة الدول وفي كافة المجتمعات إذا أردنا تنمية شاملة ومستدامة حيث تمكن

---

[1]عبد الوهاب محمد والي، **التنمية الاجتماعية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 114.
[2]محمد السويدي، مرجع سابق، ص 173.
[3]نفس المرجع، ص 176.
[4]صبيحة حمداد، مرجع سابق، ص 32.

المشاركة السياسية للمجتمع من طرح قضاياه واحتياجاته الفعلية مما يجعل السلطة السياسية تضع الخطط والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات وبالتالي طرح الفكر التنموي المناسب وتنفيذه، إن هذه المشاركة وتوصيل هذه القضايا والاحتياجات يجعل المجتمع يتابع هذه القرارات والمشروعات الحكومية وتكوين رأي عام بصددها يسعى لكشف أوجه القصور فيما يساهم في تعديل السياسات ويضمن تحقيق الفائدة القصوى على ضوء الإمكانات المتاحة.[1]

يقدر تقرير التنمية البشرية لعام 1993 أن أكثر من 90% من سكان العالم يعجزون عن فرض أي تأثير حقيقي على الأداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمعات التي يعيشون فيها ولهذا السبب فإن إعطاء حق التعبير للناس عبر زيادة مستويات مشاركتهم يشكل تحديا رئيسا يواجه عملية التنمية[2]؛ كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 على نصوص عديدة تتصل بالمشاركة والتي تحمل في طياتها وثناياها أهمية المشاركة السياسية من خلال تأكيده على الملكية الشخصية لحق حرية الرأي والتعبير، الحق في إدارة الشؤون العامة للبلاد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الحق في إنشاء أو الانضمام إلى نقابة لحماية مصلحته.[3]

ويرى الدكتور "جنات السمالوطي" بأن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية في أي مجتمع والطريق إلى تحقيق التنمية الشاملة المتواصلة[4] إذ من متطلبات المتغيرات العصرية الحديثة تضييق الفجوة بين الحاكمين والمحكومين من خلال مشاركة أفراد المجتمع في صناعة مختلف السياسات والقرارات، فالمشاركة الحقيقية هي التي تقوم بتدعيم الفكر الحكومي بالكثير من الآراء الجماهيرية التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما تؤدي إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم في جمعيات أهلية تساند الهيئات الحكومية في مقابلة الاحتياجات العامة للجماهير ككل.[5]

وعلى صعيد السياسة العامة تجلب المشاركة أعظم خير لأكبر عدد من الأفراد لأنها تدفع الحاكم للاستجابة لمطالب المواطنين وتساهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة، فالمجتمع القائم على المشاركة شرط مسبق للتنمية في عالم اليوم فالمشاركة

---

[1]حنين عبد الرحيم جاد الله، " التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006"، **جامعة النجاح نابلس**، 2007.

[2]POGER.http.//wwwpogar.org./arabe/themes/participation.asp

[3]عبد الهادي الجوهري، **دراسات في علم الاجتماع السياسي**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1985، ص 324.

[4] المجلس القومي للمرأة، 2000، ص 40.

[5]السيدة عليوة، منى محمود، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 19.

تمكن المجتمع من الاستخدام الأمثل لطاقات وقدرات أفراده وجماعاته المنظمة فهي تدعو إلى إعطاء دور كبير للمجتمع المدني وتوجب تطبيق اللامركزية على صعيد الإدارة العامة أو الحكومة وتمكن المواطن من المشاركة بين السلطة ومن التأثير على السياسات الاجتماعية[1].

ويرى جون ستيوارت ميل أن من بين المزايا الكبرى للحكومة الحرة أنها تنمي الذكاء والوجدان لجميع أفراد المجتمع عندما يدعون للمشاركة في أعمال تؤثر مباشرة على المصالح العظمى للبلد، ومن خلال المشاركة يتسنى للفرد تعلم المسؤولية وبهذا المعنى يكون للمشاركة أكثر من قيمة وظيفية هي غاية في حد ذاتها، وفي واقع الأمر يستطيع المرء القول بأنه في ظل المعايير الديمقراطية يتحطم تقدير المرء لذاته إذا لم يشارك في القرارات التي تؤثر في حياته.[2] ويرى "هارولد لازويل" أن المشاركة السياسية تحقق قدرا من الإشباعات السوسيولوجية وتحقق القوة والثروة والرفاهية تشبع العاطفة وتحقق الاستقامة.[3]

فالمشاركة السياسية تشعر الفرد بكينونته الاجتماعية والسياسية أو كوحدة في بناء نسق سياسي معا متكاملين ومتناسقين له القدرة على ممارسة أدوار فاعلة فيهما بالمشاركة في صنع قرارات حكومته وبرامجها التنموية ولا سيما التحرك النشيط على مستوى الحياة السياسية ورسم هياكلها وسياساتها وتحديد أهدافها وأبعادها ذلك أن المشاركة تجعل الأغلبية راضية على القرار السياسي ومستعدة لتحمل نتائجه سلبا أو إيجابا.[4]

وهي أبسط حقوق المواطنة بحيث تمنح للفرد فرصة القيام بدوره في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بقصد تحقيق أهداف التنمية الشاملة وبالتالي تصبح مفتاحا للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية وقناة اتصال لتدعيم التوجه الديمقراطي مما يتيح استتباب الأمن والسلم في المجتمع، وتعتبر المشاركة السياسية أيضا إضفاء لمصداقية وشرعية النظام والهيئات الحكومية وسياجا أمنيا للديمقراطية وذلك من خلال تكريس حق المواطنين في التعبير عن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح به القانون وعدم احتكار العمل الوطني لمصالح فئة معينة تعطي لنفسها حق الحراك السياسي.[5]

---

[1]POGER.http.//wwwpogar.org./arabe/themes/participation.asp

[2]طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 18-19.

[3] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، (نسخة إلكترونية)، 2007، ص 88.

[4]جمال أبو شنب، **الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 244.

[5]محمد لمين لعجال أعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 244.

## 4.خصائص المشاركة السياسية:

يلخص الدكتور حسن الظاهر خصائص المشاركة السياسية في عشر قضايا:

- المشاركة السياسية هي مجرد مبدأ من ستة عشر مبدأ تقوم عليها الديمقراطية من المنظور الغربي.
- المشاركة السياسية سلوك إيجابي يختلف عن مجرد الاهتمام من زاوية ومن زاوية أخرى يختلف عن نقيض المشاركة التي هي اللامبالاة السياسية.
- المشاركة تحتاج إلى ضمانات وإجراءات تكفل ممارستها فعليا.
- يجب ألا تكون المشاركة السياسية نتيجة ضغوطات قد تمارسها السلطة على المواطنين للتأثير في درجة وكيفية مشاركتهم.
- تأتي المشاركة من الإقناع ومن ثم فهي ترتبط ارتباطا عضويا بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.
- المشاركة السياسية لا تتم في غياب الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات من القيادة إلى القاعدة أو العكس.
- تشمل المشاركة السياسية القيادة على الصعيد القومي، القيادات المحلية، نشاط الأعضاء في أي تنظيم وقادة الرأي من غير الرسميين.[1]

ويصف الدكتور عبد العزيز إبراهيم وعمارة خصائص المشاركة السياسية في جملة من الاعتبارات:

- المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث يقوم المواطنون بتقديم جهودهم التطوعية نتيجة لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف.
- المشاركة سلوك مكتسب يتعلمه الفرد عن طريق تفاعله مع الأفراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع.
- المشاركة سلوك إيجابي واقعي أي أنها تترجم إلى أعمال وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

[1]سعود محمد ناصر الشاوش، "المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمين 1990-"2001، (ماجستير)، **معهد البحوث والدراسات العربية**، 2002، ص ص 19-20.

- المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة تهدف إلى إشراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية في المعرفة، الفهم، التخطيط، التنفيذ، الإدارة، الاشتراك، التقويم، تقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع.
- للمشاركة مجالات مختلفة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا يمكن أن يشارك الفرد في أحدها أو في كلها في آن واحد، وقد تكون المشاركة الجماهيرية محلية أو إقليمية أو قومية.
- المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية كما أنها كذلك وسيلة لتمكين الجماهير من القيام بدور محوري في دفع عجلة التنمية، كما تقوم المشاركة بتوحيد الفكر الجماعي للجماهير حيث تعمل على بلورة الفكر الجماعي للجماهير حيث تعمل على بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.[1]

## 5.قنوات المشاركة السياسية:

إن وجود المؤسسات السياسية الرئيسية كالمجالس البلدية والولائية على المستوى المحلي والبرلمان على المستوى الوطني لا يكفي فحسب بل يشترط كذلك خلق تكامل بينهما ولأن انعدام هذه المؤسسات يحد كثيرا إن لم نقل كليا من مستوى المشاركة السياسية فإن وجودها وحده لا يكفي بل يتوجب وجود مجتمع مدني قوي يقوم بمراقبة هذه المؤسسات ويسهم في توجيه العملية السياسية في البلدان الديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية والتداول على السلطة عن طريق التنافس الحر والنزيه ووجود منظمات مهنية وعمالية وكذلك جماعات المصالح تستقطب شرائح المجتمع المختلفة، وهذه المؤسسات تسهم وبشكل كبير في نجاح العملية السياسية[2] وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار السياسي وتكريس قيم الديمقراطية التشاركية في رسم السياسات العامة وصنع القرار، ومن هنا تبرز أهمية توافر قنوات المشاركة السياسية.

---

[1]عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 183.

[2]لزهر بوراضي، "المشاركة السياسية للطلبة وعلاقتها بمتطلبات الواقع الاجتماعي والسياسي"، (أطروحة دكتوراه)، **جامعة الجزائر 2**، 2017/2016، ص ص 51-52.

وفي الحقيقة تباينت الكثير من الآراء في تحديد هذه القنوات في النظم الديمقراطية فهناك من يطبقها من منطلق نوعية النشاطات التي يقوم بها أفراد المجتمع:

- اشتراك المواطنين في الحياة السياسية بطريقة مباشرة باتجاهاته وسلوكه الشخصي.
- اشتراك المواطنين في الحياة السياسية من ثنايا الأحزاب السياسية.
- اشتراك المواطنين في الحياة السياسية من ثنايا جماعات الضغط السياسي.[1]

وهناك من يرى بأنها تتمثل في:

- النشاط الانتخابي والذي يتضمن إلى جانب التصويت، المشاركة في الحملات الانتخابية والدعوة إلى تأييد ومناصرة مرشح معين.
- الأنشطة الخاصة بممارسة الضغط والتأثير والتي تتضمن الجهود الفردية أو الجماعية للاتصال بالمسؤولين الحكوميين بهدف التأثير على قراراتهم في قضايا معينة وتغييرها طبقا للمصلحة العامة دون تفضيل المصلحة الفردية.
- النشاط التنظيمي والذي يتضمن مشاركة الفرد باعتباره عضوا أو مسؤولا في تنظيم تكون غايته القصدية ممارسة التأثير على عملية صنع القرار الحكومي.
- الاتصال وهو عمل فردي يتجه إلى المسؤولين الحكوميين ويسعى في الغالب الأعم إلى تحقيق مصالح فردية.
- الأنشطة العنيفة والتي تسعى إلى التأثير على عملية صنع القرار من خلال إلحاق الأذى المادي بالأفراد والممتلكات وتلك الأنشطة عادة غير قانونية في مختلف المجتمعات[2]

فالأغلبية الكبرى من الدول تنادي بسيادة الشعب ولكن إذا تمسكنا بالأصل الدقيق لمعنى الكلمة حكم الشعب بالشعب فإن أي نظام سياسي لن يكون ديمقراطيا إذا تكلمنا بدقة فالسلطة تمارس ذلك من قبل جزء من الشعب.[3]

وتسعى الأنظمة الديمقراطية التعددية لتحقيق أكبر قدر ممكن من مقولة حكم الشعب بالشعب من خلال عملية الانتخاب ولو أن العملية تطغى عليها صفة النسبية بحكم كبر حجم عدد السكان، وكلمة انتخاب عموما يقابلها الاقتراع أي الاختيار ولعل أهم هذه القنوات:

---

[1]محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، مرجع سابق، ص 266.

[2]ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، (تر حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد)، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص 238.

[3]فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، (تر محمد عرب صاصيلا)، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والإشهار والتوزيع، 1998، ص ص 163-166.

♦ المشاركة عن طريق عملية التصويت في الانتخابات:

إن التصويت حق وواجب فهو حق لأنه من حق أي مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وأن ينتخب من يمثله ويرى أنه الأصلح لقيادته، وواجب لأنه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعية، فالتصويت يعني أخذ الرأي بشأن موضوع ما وفكرة معينة كما يحدث في الاستفتاءات السياسية بينما يعني الانتخاب استطلاع الرأي والحصول عليه لتقلد أحد الأشخاص سلطة عليا في الدولة[1]، ويعتبر أرقى تعبير عن الديمقراطية التشاركية[2] ذلك أنها تؤدي وظيفة هامة وهي إضفاء الشرعية على النظام السياسي واستيعاب كافة القوى السياسية والاجتماعية، وهذا بدوره يؤدي إلى إيجابية في عملية الانتخاب، ويستعمل مصطلح التصويت في بعض الأحيان ويقصد به إعطاء الصوت في الانتخابات وإعلان الرأي حول قضية معروضة وحتمية الحصول على نسبة معينة أو عدد معين من الأصوات لاتخاذ قرار ما.[3]

♦ المشاركة عن طريق مؤسسات المجتمع المدني:

يعرف المختص في شؤون الديمقراطية لاري دايموند Larry diamond المجتمع المدني بأنه حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإدارة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة[4] ، فالتطرق إلى مفهوم المجتمع كقناة للمشاركة السياسية يدفعنا للإشارة إلى مفهوم القوى الاجتماعية كمكون من مكونات المجتمع المدني تختلف من نظام سياسي واقتصادي لآخر، إلا أنه في الجزائر تم حصره في فئة خاصة "إن القوى الاجتماعية في الوطن في الحقيقة هم فلاحون بسطاء، والعمال الكادحون والشباب المناضل والنساء اللاتي تعتمد عليها أية جهة اجتماعية"[5].

وتقوم مؤسسات المجتمع المدني برعاية مصالح المجتمع والحد من قهر الدولة وتسلطها على تلك المصالح، كذلك تقوم بمساعدة الدولة في عملية التنمية والتطوير والإصلاح المستمر[6]، كما تحمل مؤسسات المجتمع المدني على كاهلها مسؤولية التنشئة

---

[1]مصطفى عفيفي، **نظامنا الانتخابي في الميزان: سعد رأفت**، مصر: جامعة عين شمس، 1984، ص 16.

[2]طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 39.

[3]Marie-AnneecoPenset**, droit constitutionnel**, Paris : Edition Montchrestien, p 10

[4]صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية بالجزائر"**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، 2007، ص 257.

[5]Mustapha Boutefnouchet, **La culture en Algérie Mythe et réalité**, Algérie : EDSNPD, 1982, p 121.

[6]صالح زياني، مرجع سابق، ص 257.

السياسية للأفراد داخل المجتمع باعتبارها مؤسسات مستقلة عن الدولة، فهي تمتلك الأدوات التنظيمية التي تسمح لها بالقيام بهذا الدور متخذة منها مادة تثقيفية ترسخها في أذهان المواطنين وفق اتجاهات سياسية معينة يتحكم فيها مقدار التحولات السياسية وطبيعة النظام في حد ذاته واتجاهاته الإيديولوجية ومدى تفتحه أو انغلاقه محليا وإقليميا وعالميا في إطار تتقلده هذه المؤسسات داخل المجتمع ضمن علاقات واضحة المعالم مع الدولة[1]، كما تعمل على بلورة الرأي العام الضاغط على الحكومة وتزيد قوتها ومشاركتها خلال مرحلة الانتخابات لما لها من دور في التأثير على الخيارات السياسية للمواطنين.[2]

♦ المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية من أهم المؤسسات السياسية التي تقوم بإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، إذ تقوم بتأطير المشاركة السياسية وتفعيلها كما تقوم بالربط ما بين المواطن الراغب في المشاركة والسلطة السياسية، كما تقوم كذلك في الأنظمة الديمقراطية بمهمة تجميع المطالب الشعبية للتعبير عن الإرادات والمواقف الفردية للمواطنين، ففي فترة الانتخابات تقوم الأحزاب بتقديم المترشحين وتحديد برامجهم السياسية ومواقفهم، كما أنها تعمل على حث المواطنين على المشاركة السياسية لما تتوفر عليه من وسائل إعلام ومراكز حزبية في كافة أنحاء الدولة؛ ونظرا لدورها في مجال تفعيل المشاركة السياسية تقدم لها الدولة إعانات مالية كما تقوم بفتح باب وسائل الإعلام الرسمية للقيام بمهمة الدعاية لمرشحيها، إلا أن بعض الدول ترفض منح المشاركة السياسية من خلال الترشيح إلا لمن ينتمي إلى حزب من الأحزاب المعترف بها.[3]

إن وجود الأحزاب السياسية هو مؤشر على وجود الديمقراطية شريطة أن تتصف الممارسة السياسية بالسلمية، فالنظام الحزبي هو أحد مرتكزات الأنظمة الديمقراطية الحديثة حيث يجد الأفراد فيه متنفسا للتعبير عن آرائهم والإفصاح عن رغباتهم للوصول إلى مراكز السلطة وهو أسلوب اعتمدته المجتمعات من أجل تجنب العنف.[4]

---

[1]لزهر بوراضي، مرجع سابق، ص 56.

[2]حورية بقدوري،"المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر- دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر"، (ماجستير)، **جامعة الجزائر**، 2006، ص 54.

[3]ابرهيم أبرش، مرجع سابق، ص 254.

[4]ياسين ربوح، "الأحزاب السياسية وأثرها في التنمية السياسية بالجزائر (1996-2008)، (ماجستير)، **جامعة الجزائر**، 2009، ص 18.

ومن هنا تتضح الأهمية الكبيرة التي تمثلها الأحزاب من خلال تمكين مختلف الجماعات من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة وتقوم بدور التثقيف السياسي الذي يمكنها من المشاركة.[1]

## 6. دوافع المشاركة السياسية:

تعددت وتنوعت دوافع المشاركة السياسية للمرأة ذلك أن هناك عوامل مرتبطة ومتداخلة فيما بينها تنطلق من الذات لتصل إلى المؤثرات الخارجية وعليه يمكن تلخيص دوافع المشاركة السياسية للمرأة في النقاط التالية:

**الدوافع النفسية:**

ترجع المشاركة السياسية إلى عوامل نفسية يمكن تلخيصها في جملة من النقاط:

- الحاجة إلى الانتماء: يعتبر الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش بمفرده لأنه بحاجة إلى مساعدة الآخرين بهدف حل مشاكله، لذا يحاول الانتماء إلى هذه المجموعة لتكون بمثابة حماية ومشاركة له في مواجهة المشاكل والعقبات[2] حيث يمر الإنسان في حياته بالعديد من المشاكل فهو بالتالي بحاجة إلى جماعة قد تكون تنظيما أو حزبا سياسيا...الخ، تقوم الأحزاب في الدول المتخلفة بتخويف أفراد المجتمع من خلال تضخيمها للمشاكل والأزمات التي يمر بها المجتمع وتعمل على إقناع الناس بالانتماء إلى أفكارها وبرامجها من أجل حمايتهم[3].
- الإيمان بوجوب مشاركته فشعور المواطنين بأهمية مشاركتهم في الحياة السياسية يعمق من شعوره بوجوب مشاركته في تحسين الحياة الاجتماعية.
- الاندفاع إلى المشاركة السياسية يكون أحيانا استجابة للدوافع الخاصة والمصالح الشخصية المتمثلة في السيطرة والتمتع بالنفوذ وتحقيق المنافع المادية من خلال محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة التي تعود بالنفع عليهم.[4]

---

[1] نعمان الخطيب، "الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر،(دكتوراه)، **جامعة عين شمس**، 1983، ص 91.

[2] سعود محمد ناصر الشاوش، مرجع سابق، ص 22.

[3] نفس المرجع، ص 23.

[4] منى محمود عليوة، "المشاركة السياسية"، **موسوعة الشباب السياسية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، //ahram/2001/1/1/youth.htmhttp://www.ahram.org.eg/ocpss.

- تحقيق الذات: يمر الإنسان منذ ولادته وحتى وفاته بأطوار مختلفة يحتاج كل طور إلى نوع معين من الاحتياجات والمتطلبات، وهذا ما تناوله ماسلو في نظريته الشهيرة: هرم ماسلو للحاجات:
  - ✓ حاجات فسيولوجية (الأكل، الشرب، النوم...)
  - ✓ حاجات أمنية (حياة آمنة، مسكن، ملبس... )
  - ✓ حاجات الانتماء والمحبة
  - ✓ حاجات الاعتبار والتقدير (الاعتراف بالمكانة، التقدير، النجاح الاجتماعي...)
  - ✓ حاجات تحقيق الذات (تفتح واكتمال الشخصية، الرضا عن النفس...)

  كل حاجة من هذه الحاجات تظهر في فترة معينة فهناك من يعتبر أن الحاجة إلى الانتماء والحاجة إلى تحقيق الذات أهم من الحاجات الفسيولوجية، لذلك نجد البعض يندفع للمشاركة السياسية من أجل تحقيق هذه الأهداف، ويتجسد ذلك عندما يقوم البعض بترشيح أنفسهم بغض النظر عن إمكاناتهم وقدراتهم السياسية والمادية.[1]
- وقد تأتي المشاركة في الحياة السياسية كنتيجة لعقدة النقص، فكثيرا ما يدفع الشعور بالفشل وعدم التوفيق في النشاط المهني أو الاجتماعي إلى خوض الحياة السياسية ومن ثم تكون السياسة وسيلة للتعويض النفسي.[2]
- الإحساس بالانتماء للوطن وشعور الأفراد بأن مشاركتهم في الحياة السياسية والمجتمعية تعتبر واجبا وطنيا، وتطرقت الدكتورة حمدان صبيحة في أطروحتها لنيل شهادة الدكتوراه إلى أن الشعور بالمشاركة واجب وكذلك حب العمل العام والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستوى الخدمة والرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع[3]

**الدوافع الثقافية الاجتماعية:**

- تلعب التنشئة الاجتماعية السياسية في حضن الأسرة دورا هاما في تلقين الأفراد القيم السياسية والأخلاقية وهي أكثر المؤسسات الاجتماعية تأثيرا على حث الأفراد على المشاركة السياسية والمواطنة، فالأسرة مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط

[1]مسعود محمد ناصر الشاوش، مرجع سابق، ص 23.
[2]محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي، **مبادئ العلوم السياسية**، مصر: الدار الجامعية، 1998، ص 270.
[3]صبيحة حمدان، مرجع سابق، ص 34.

الاجتماعي ونقل القيم والعادات والتقاليد وترسيخ قيم المشاركة السياسية والحوار والانتقاء وعدم الخضوع واحترام الرأي والرأي الآخر فمن خلال التنشئة الاجتماعية السياسية التي تقوم بها الأسرة يتم نقل القيم الوطنية والفكرية التي يؤمن بها من الآباء إلى الأبناء.[1]

- المتغيرات الاجتماعية: حيث يرتبط مستوى المشاركة السياسية بالعديد من المتغيرات الاجتماعية كالجنس وعامل السن والغنى والفقر والصحة والمرض والبعد والقرب من المدن والمعرفة والجهل، فبدون شك أن التحسن في المستوى المعيشي يسهم ولو بقدر ضئيل في رغبة المواطن في المشاركة السياسية فأصحاب الدخل المتوسط أكثر استعدادا للمشاركة من نظائرهم من ذوي المداخيل الدنيا، كما أن ارتفاع مستوى التعليم يجعل الفرد المتعلم أكثر إيمانا وأشد وعيا بأهمية المشاركة ولا شك أن الأمية تأتي في مقدمة العوائق التي تعيق المواطنين عن المشاركة السياسية ولعل هذه الإشكالية تأتي في مقدمة العوامل التي تعيق التنشئة السياسية في الدول النامية.[2]
- إن مشاركة المرأة في صنع القرار بالقدر الذي تعني تمثيلا شموليا على مستوى المجتمع ككل تعكس بالقدر ذاته قدرة المرأة على تمثيل القطاع النسوي بشكل أكثر وضوحا وخصوصية تساعد في إدماج قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) في السياسات العامة للسلطة وتؤدي دورا بالغ الأهمية في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام، فمشاركة المرأة في القيادة لا تعد مطلبا من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، وإنما يمكن اعتبارها شرطا ضروريا لمراعاة مصالح المرأة بإدخال منظورها النسوي في جميع مستويات صنع القرار عدا أنها تؤدي إلى توازن يعكس بشكل أدق تكوين المجتمع.[3]
- تعزيز مشاركتها وتفعيلها سينعكس إيجابيا على المجتمع وقدرته على الوصول إلى التمكين الذاتي وعلى السيطرة ومقدرتها في إدارة شؤونه بطريقة أكثر نجاعة، إن تطور مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار وتدعيم وجودها التمثيلي في الهيئات المجتمعية والسياسية العليا سيشكلان حافزين لجمهور النساء نحو التنمية، الأمر الذي يعني إحداث نقلة في وعي المرأة لذاتها واكتساب القدرة على التمييز بين انتماء طوعي مدني يرقى بوعيها ودورها وانتماء إرثي يشكل في الغالب الأعم كبح وإعاقة لها منطلقا من المنظور القيمي الثقافي المحافظ.

---

[1] إحسان محمد حسن، **علم الاجتماع السياسي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 264.

[2] أحمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية ترجمة المادة الأجنبية**، (د ت ن)، ص 20.

[3] ريما كنانة نزال، **المرأة والانتخابات المحلية المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح"**،القدس: ب ت ن، ص 11.

- إن إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة السياسية القاعدية ونجاحها في الوصول إلى المؤسسات التمثيلية يعنيان تأكيد جدارتها في التحدي الذي تتعرض له في الميدان السياسي وسقوط ذرائع المشككين في كفاءاتها وقدراتها على تحمل المسؤولية والأعباء العامة بالكفاءة ذاتها التي يتحملها الرجل وإذا أريد بالمجتمع أن يخوض حركة وتنمية الموارد البشرية في الوقت الذي لا يملك فيه الكثير من الموارد والإمكانيات، فليس أهم تفعيل النصف المعطل ليلعب دوره الصحيح في الإنتاج وفي التنمية وفي وضع السياسات وتنفيذها لا شك أن مشاركة المرأة وتحديدا في المجالس المنتخبة، تبقيها على التماس مباشر مع القاعدة الجماهيرية ويبدو أنها الأهم في سياسة كسر النمط الذي يصف الأدوار الاجتماعية تبعا للأدوار البيولوجية للرجال والنساء حيث سيجد المواطن نفسه أمام مراجعة عضوات المجالس البلدية والمحلية اللواتي سيؤدين المهام ذاتها ويملكن الصلاحيات ذاتها المسندة للأعضاء من الرجال.[1]
- المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي حيث أن المشارك سياسيا لا تكون لديه أي ميول سياسية ولا يرغب في شغل منصب سياسي ولا ينتمي لأي جهة سياسية لكنه يشارك في الانتخابات مثلا ليدعم قريبا له ليضمن نجاحه، ويعد هذا النوع المشارك آني وظرفي.[2]

**الدوافع السياسية:**

- التعددية السياسية التي فتحت الباب على مصراعيه لكل فئات المجتمع للمشاركة في النشاط العام ومن بين هؤلاء فئة النساء التي رأت في التوجهات السياسية الجديدة أنها متناسبة مع أفكارها وقناعاتها.[3]
- المنبهات السياسية: مع زيادة تعرض الفرد للمنبهات السياسية عن طريق وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعية والمناقشات يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة إلا أن مستوى تعرض الفرد للمنبهات السياسية ترتبط بعوامل عديدة مثل الانتماء الطبقي، محل الإقامة والحالة التعليمية ناهيك عن الميولات الشخصية، والشخص

[1] ريما كنانة نزال، مرجع سابق، ص 10.
[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ص 248-256.
[3] سامية بادي، المرأة والمشاركة السياسية (التصويت- العمل الحزبي- العمل النيابي)، (ماجستير)، **جامعة قسنطينة**، 2005، ص 31.

الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية بل ويسعى لها بينما الشخص السلبي فبعكس ذلك على الإطلاق.[1]

- مدى الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة للوصول إلى الأهداف المطلوبة تحقيقها ومدى الرضا عن السياسات العامة للحكومة وعوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السياسية والإدراك الواعي التي تكسب المواطن دافعية نحو المشاركة السياسية وكذا وجود الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن تشجيع المواطن على المشاركة السياسية.[2]
- ترتبط المشاركة السياسية برؤية القيادة لدور المواطنين ومدى توافر الجدية للتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة وطبيعة النظام الإعلامي، فالمشاركة السياسية الموجودة في المجتمعات الغربية ترجع جزئيا إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور والانتخابات الدورية، التعدد الحزبي، الجماعات المصلحية، حرية الصحافة، البرلمان، أجهزة الحكم المحلي... الخ، وفي الدول الشيوعية تؤدي هيمنة الحزب إلى تفعيل دور المواطن في العملية السياسية واختيار القيادات، أما في الدول النامية فتعود أزمة المشاركة إلى تشوهات ونقائص في البناء السياسي متمثلة في عدم وجود دستور أو عدم وجود مجالس نيابية وحتى وإن وجدت فهي شكلية كما تفاوتت هذه الدول في الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه، هذا المستوى المنخفض من المؤسسة السياسية يقابلها تغيير اقتصادي واجتماعي مرموق لعل هذه الفجوة بينهما هي بسبب عدم الاستعداد السياسي الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي.[3]
- تتمثل الفرصة الأبرز في اعتماد نظام الحصص حسب النوع الاجتماعي في المجال السياسي، فقد أقرت الجزائر مختلف الإجراءات الإيجابية التي تهدف إلى تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ففي جوان 2009 عرض على البرلمان مشروع قانون يقترح اعتماد نسبة 30% للمرأة كنظام حصص في الهيئات المنتخبة في الجزائر.[4]
- يعتبر الرضا أو عدم الرضا على السياسات القائمة من أهم الدوافع للمشاركة في الحياة السياسية أو العزوف عنها، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد

---

[1] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، **مرجع سابق**، ص 184.

[2] سمير بارة، **"أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو"، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة**، 2007، ص 40.

[3] عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد جاب الله عمارة، مرجع سابق، ص ص 185-186.

[4] معهد الأمم المتحدة للبحث الدولي والتدريب لترقية (أنسترو) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، "الفرص والعقبات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس"، أفريل 2010، ص 4. http://www.connectionsgroup.org

مع زيادة الرضا عن هذه السياسات والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضا عن المجتمع.[1]

## خلاصة الفصل:

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية ديمقراطية من الناحية السياسية وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع[2]، فهي ذلك السياق العام الذي يتيح للأفراد فرص المشاركة في الحكم وصناعة القرارات وبناء السياسات العامة، وهي الركيزة الأساسية في أي نظام يتسم بالديمقراطية، وفي هذا السياق ومن خلال اطلاعنا على مختلف العناصر المتعلقة بالمشاركة السياسية ظهرت لنا الرؤية واضحة للوقوف على بعض الصلات لا سيما حول أهمية المشاركة السياسية وخصائصها وقنواتها ناهيك عن العوامل التي تدفع بالفرد للمشاركة السياسية.

[1] منى محمود عليوة، مرجع سابق.
[2] إيمان بيبرس، مرجع سابق، ص 3.

## الفصل الثالث: تاريخ العمل السياسي للمرأة الجزائرية

تمهيد

1. لمحة تاريخية عن المرأة الجزائرية
2. تطور الدور السياسي للمرأة الجزائرية:

أ. النضال السياسي أثناء الثورة (1954-1962) المرأة في قلب المعركة

ب. مشاركة المرأة في العمل السياسي بعد الاستقلال

ت. العمل السياسي للمرأة خلال مرحلة ما بعد الثمانينات

ث. التعددية السياسية ومشاركة المرأة خلالها

3. مؤشرات مشاركة المرأة الجزائرية في المجال السياسي

خلاصة الفصل

**تمهيد:**

ارتأينا في هذا الفصل أن نسلط الضوء على السياقات المختلفة في الكفاح والنضال السياسيين التي مرت بها المرأة الجزائرية، ولعل الملاحظين والمحللين للمشهد الصعب الذي عاشته المرأة الجزائرية يدركون تماما أن اهتمام المرأة الجزائرية بالعمل السياسي ليس وليد المواثيق والمعاهدات الدولية والوطنية فحسب وإنما هو امتداد للنضال والكفاح اللذين عرفتهما إبان الثورة التحريرية.

وفي ضوء هذه المعطيات سنحاول من خلال هذا الفصل تناول السياق السوسيو-تاريخي للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية معرجين قبل ذلك على مشاركتها في الثورة الجزائرية.

## 1. لمحة تاريخية عن المرأة الجزائرية:

إن الشعور الوطني لدى المرأة الجزائرية ليس وليد الثورة الجزائرية فحسب، وإنما يضرب بجذوره في عمق التاريخ مؤكدا بأن المرأة الجزائرية لم تتوان عن تقديم التضحيات كلما كان الأمر متعلقا بالوطن فتقدم الغالي والنفيس فداء له.

لقد جعلت المرأة الجزائرية من التحام الفترات التاريخية ملحمة نضالية ضد الغزاة الأجانب، ففي عهد الاحتلال الروماني تذكر المصادر التاريخية مقاومة "سيريياCYRIA" ابنة نوبل NUBELشيخ قبيلة لمنطقة التيطري الذي عرف بأفكاره الثورية ورفضه التام للتواجد الروماني على أرضه وتبنت "سيريا" نفس أفكار والدها وأبت إلا أن تساعد أخاها "فيرموسFIRMUS" الذي كلفها بالعودة إلى مسقط رأسها "بالمدية" لتشرف على تنظيم الدفاع تصديا لهجومات الرومانيين، فشكلت قواتها لمحاصرة مداخل المدينة، ونصبت وحدات لرمي النبال في كل المناطق الاستراتيجية لتشتت جنود الرومان وتسهيل تدخل جنود البربر في حين أبقت الخيالة تحت قيادتها المباشرة[1]؛ واستطاعت "سيريا" إلحاق هزيمة نكراء بأكبر قائد روماني "الكونت تيودوسTHEODOS" الذي انسحب إلى منطقة "مازونة"، لكن هذا الأخير أعد العدة للانتقام من فيرموسFIRMUSبمساعدة قائد منطقة التيطري "إيقمازنIGMAZEN" ولما علم فيرموس بالمؤامرة فضل الموت على أن يقع أسيرا فتشتتت قواته، أما أخته "سيريا" التي كانت تقود حامية "المدية" فقد أوقفت كل نشاط عسكري واختفت حيث لم يعثر لها على أثر.[2]

والكاهنة كنموذج للمرأة القديمة التي مارست الحكم وفي سرد سيرة هذا النوع من النساء في فترة تاريخية معينة دليل على حيوية المرأة الجزائرية القديمة وقدرتها وكفاءتها، ولم تكن لهذه المرأة القائدة ميزة الشجاعة والبطولة فحسب بل كانت تعمل بفكرها الثاقب متى يلزم ذلك، وعندما اقتنعت بالإسلام وعدالته وحضارته اختارت لولدين لها صفوف المسلمين وأمرتهما بالدخول في الإسلام وقالت: "إنما الملكة من تعرف كيف تموت ومماتي ككل قائد في ساحة القتال"[3] واعتصمت الكاهنة بعاصمتها (تيسدورس) لمدة طويلة بعد

---

[1]وزارة المجاهدين، **كفاح المرأة الجزائرية**، دراسات وبحوث الملتقى الأول حول كفاح المرأة، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، ط2، ص 322.

[2]Tahar Oussedik, **Des héroines algériennes dans l'histoire**, Alger : Dar El Ijtihad, 1992, pp 13-21.

[3]محمد بن عميرة، **"الكاهنة"، مجلة التاريخ**، العدد 2، ص 132.

انتصارها على "حسان بن النعمان" في معركة مسكيانة، ورغم الحصار المفروض عليها مدة ستة أشهر تمكنت من الفرار إلى الأوراس، وتختلف الروايات حول نهايتها حيث تذكر بعض المصادر أنها عندما شعرت بهزيمتها انتحرت، والبعض الآخر يذكر أنها همت بالهروب لكن عزة الملك صدتها عن ذلك قائلة: " أنا ملكة والملوك لا تفر من الموت لأن ذلك يجلب العار إلى قومي وبلادي" واستمرت في القتال حتى سقطت قتيلة في إحدى المعارك بمكان يسمى "بئر العطر" (بئر العاتر حاليا).[1]

وكان للمرأة في العهد الرستمي دور بارز في الحياة السياسية والفكرية وجدناها مجاهدة وعالمة وشاعرة مستفسرة عن مسائل دينها[2]، ونفس الدور لعبته المرأة في العهد الحمادي والموحدي، وفي العهد الزياني كانت المرأة الجزائرية تساهم في الحركة الثقافية والعلمية والدينية[3]؛ وفي النشاط السياسي والحزبي والاقتصادي والاستخبارات ومراقبة التجار وتفتيش النساء في أبواب المدينة[4]، وفي فترة العهد العثماني كانت نساء قبيلة "رياج" قد كافحن مع أزواجهن وإخوانهن بالسلاح لرد هجوم قامت به فرقة عسكرية تركية، فأظهرت هذه الأخيرة التراجع إلى "باب العسة" وبالتالي ألحقت بها هزيمة نكراء[5]، وهناك أمثلة كثيرة عن دور ومكانة المرأة الجزائرية في الفترة العثمانية.

وبطولة المرأة الجزائرية خلال المقاومة الوطنية في عهد الأمير عبد القادر لم تتوقف عند زوجته التي اختارت أن تبقى ظلا لزوجها يجوب بها الأودية وقمم الجبال، وكانت شقيقته خديجة هي الأخرى تمتطي الفرس ووالدته تتولى شؤون الأسيرات الفرنسيات وأقامت خيمتها بين خيامهن لرعايتهن بنفسها[6]، وتذكر لنا المصادر التاريخية أنه خلال ثورة الأمير عبد القادر شاركت المرأة مشاركة فعالة إذ كانت مؤخرة جيش الأمير متكونة من النساء، وكانت مهمتهن إعداد البارود ومداواة الجرحى وفي كثير من الأحيان إذا تحتم الأمر كن يأخذن أمكنتهن بين صفوف الرجال لخوض المعارك لكن كن يرتدين آنذاك

---

[1]خضراء بوزايد، "في رحاب الأوراس... شموخ أصالة وتاريخ"، **جريدة المجاهد**، العدد 1722، 6 أوت 1993.

[2]إبراهيم بحات، **الدولة الرستمية دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية**، غرداية: المطبعة العربية،1993، ص 377.

[3]عبد الحميد خالدي، "دور بجاية الحمادية في الحركة الفكرية"، **مجلة آفاق عربية**، ص 53.

[4]باديس فوغالي، الحقوق السياسية للمرأة العربية الجزائر أنموذج، ص 209.

[5]. وزارة الإعلام "المرأة الجزائرية عبر التاريخ"، **جريدة المقاومة الجزائرية**، العدد 16، 3 جوان 1957، من منشورات وزارة الإعلام والاتصال بمناسبة الذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة التحريرية، الجزائر، 1984.

[6]الأمير عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، شرح وتعليق الدكتور ممدوح حقي، ط2 منقحة، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1964، ص 157.

برنوسا أزرقا حتى لا يتميزن عن الرجال[1]، وفي سنة 1857 انتصبت المرأة الجزائرية بكل شجاعة لمقاومة الغزو الفرنسي وبرهنت على استعدادها الكامل للتضحية والكفاح والتفاني من أجل الاستقلال الوطني فالكثير من الحقائق التاريخية تشهد بذلك.

ولا يزال التاريخ يشهد بأن لالا فاطمة نسومر أول امرأة جزائرية واجهت وناضلت ضد الاستعمار الفرنسي حتى ألحقت به هزائم كبرى، لقد سجلت اسمها بأحرف من ذهب في سجل تاريخ المقاومة والكفاح معبرة عن حق وجودها مدافعة عن كيانها التي تعتبر مفخرة لكل امرأة جزائرية.[2]أعلنت لالا فاطمة نسومر الحرب على الاستعمار الفرنسي وهي في العشرين من عمرها، حيث أعلن الفرنسيون سنة 1851 احتلال منطقة جرجرة فشنوا حملة كبيرة حاصرت المنطقة من عدة جهات واستطاعت قوات الاستعمار إخماد نار ثورة القبائل التي قادتها مما اضطر الحاكم العام "راندون" على أن يخرج إلى مواجهتها بنفسه على رأس قوته ويتمكن بعد عدة معارك دامية من أن يهزم الثوار ويأسر القائدة "لالا فاطمة" في "أربعاء بني ايراثن" في ماي 1857 وفي جويلية من نفس السنة قبضوا على المجاهدة واستشهدت في الأسر[3]؛ وتذكر المصادر التاريخية أنه بلغ عدد المجاهدات اللواتي كن تحت قيادة لالا فاطمة حوالى 7000 امرأة، وكل ذلك مكن من استمرارية المقاومة ودحر وهزيمة عشر جنرالات من قادة جيوش فرنسا[4]

ولم تكن لالا فاطمة نسومر الوحيدة في الميدان فليس ببعيد عن جبال جرجرة ضربت لنا المرأة في الشرق الجزائري ولا سيما في مدينة قسنطينة مثالا في التعبئة والدفاع عن عاصمة الشرق الجزائري، فلما حاول الفرنسيون الدخول إلى المدينة إثر حصارهم الأول لها في شهر نوفمبر 1836 شاركت المرأة في المقاومة والدفاع عن المدينة، ولعل فندلينشلومر الألماني الأوحد من الغربيين الذي سجل شيئا عن دور المرأة بقوله: "وحملت الجثث من أرض المعركة إلى المدينة، فوضع النساء والأطفال الحبال في أقدامها، ثم سحبت عبر الشوارع وصارت مشهدا من مشاهد التسلية العامة وكان عدد كبير من النساء يسير خلف الجثث ويضربها بالعصا".[5]

---

[1]وزارة المجاهدين، مرجع سابق، ص 206.

[2]أمل الباشا وآخرون، **المنتدى الوطني الديمقراطي الأول للمرأة العربية**، صنعاء: منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005، ص 53.

[3]أنيسة بركات، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورزة التحريرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص58

[4]عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ط4، الجزء 4، بيروت: دار الثقافة، 1980، ص 323.

[5]فندلينشلومر، **قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)**، (تر أبو العيد دود)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص 59.

ويروي سيمون بفايفر الألماني -الذي عاش في الجزائر مدة خمس سنوات عاصر أثناءها أحداث دخول الفرنسيين وعاين المقاومة الضارية للشعب الجزائريلصد العدوان والذي اشتغل بالطب يواسي الجرحى -كيف أن النساء شاركن في الحركة الفاصلة بقوله "حتى النساء اللواتي رافقن الرجال في أرض المعركة أصبحن في حاجة إلى مساعدتي الطبية"[1]؛ ولا يزال يشهد التاريخ كيف وقفت المرأة في الشرق الجزائري مواقف لا تنسى.

ولا ينسى التاريخ كذلك كيف شاركت المرأة في المقاومة مع الزعيم "أحمد باي" وناضلت بكل بسالة ودافعت عن المدينة بوابة الشرق الجزائري وبسقوطها أعلنت المرأة الجزائرية الحداد في كامل المناطق ولبست "الحايك" الأسود بدلا من "الحايك" الأبيض، وبقيت على حالتها طيلة الفترة الاستعمارية، ومازال هذا النوع من اللباس موجودا حتى الآن، وبطبيعة الحال فإنه شكل من أشكال الرفض والمعارضة للتواجد الأجنبي ويعد أيضا موقفا سياسيا واعيا بحقيقة المواطنة والدفاع عن الوطن بالمفهوم الحديث للسياسة[2] والذي تتبلور ملامحه في ملامح الرفض أو المعارضة والمتمثلة في تغيير لون اللباس وما يعكس صورة من صور الإضراب والمظاهرات بصورته الحالية، كما بلورت ملامح الحرب والمشاركة العسكرية في مختلف أعمال المقاومة التي شاركت فيها المرأة فكانت عسكرية أثناء الحرب وسياسية أثناء السلم بمشاركتها في الإضراب والمعارضة.

لقد بقيت المرأة الجزائرية صامدة مناضلة وضربت أروع الأمثلة في ذلك مواصلة الكفاح ومشاركتها في الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954. إن الواقع الاستعماري الذي عرفته البلاد كان يتطلب تجنيد كل ذي قدرة على العطاء المستمر رجلا كان أو امرأة، فكانت الحرية الكاملة للوطن نصب أعينهم، إن إرادة المرأة كان عاملا بارزا في قيامها بالعمل الوطني وهذا يوضح قيمة المبادرة وهي بدورها صورة من صور المشاركة السياسية النابعة من الإرادة الذاتية والإيمان بضرورة أداء الدور وتحمل المسؤولية بكل أعبائها.[3]

اعتقدت فرنسا أنها ستوطد جذورها الاستعمارية في الجزائر إلى الأبد لكن التاريخ يبين لنا أن الشعب الجزائري لم يضع السلاح إلى أن استقلت بعد ثورة شاملة مباركة ضربت أروع الأمثلة في البطولات والاستشهاد.

---

[1]سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، (تر أبو العيد دودو)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 91.
[2]سامية بادي، مرجع سابق، ص 106.
[3]نعيمة نصيب، مرجع سابق، ص 172.

## 2. تطور الدور السياسي للمرأة الجزائرية

### أ. النضال السياسي أثناء الثورة (1954- 1962)المرأة الجزائرية في قلب المعركة:

لقد برهنت المرأة الجزائرية وبإجماع العديد من المؤرخين الذين كتبوا عن الثورة الجزائرية على شجاعتها المثالية في المقاومة والكفاح في ساحات المعركة، فبالرغم من الأمية التي بلغت 98% لدى النساء والمستوى التعليمي الضعيف إلا أنها كانت رمزا لجميع نساء العالم لحسن أدائها وكفاحها ضد الاستعمار، فكانت عنصرا هاما لا يستغنى عنه في هذه الحرب كما أثرت مشاركتها في الثورة المباركة على حياتها الاجتماعية إذ تخلصت من قيود الجهل والاضطهاد اللذين كانا يطوقانها فكانت نقطة تحول هامة في وضع المرأة الجزائرية، وتشير جميلة عمران في كتابها (النساء في النضال، 1993) إلى أن الدور الذي لعبته المرأة في حرب التحرير مكنها من أن تخطو خطوة هامة نحو استقلاليتها من الرعاية الأسرية وقيود العرف والمعتقدات التي كانت تكبل انطلاقتها الإنسانية نحو التقدم والبناء خاصة في تلك الفترة التي كرس فيها الاستعمار أشكالا من القمع والتخلف والجهل والتقسيم الاجتماعي.[1]

لما اندلعت الثورة المباركة في نوفمبر 1954 لم تتأخر المرأة الجزائرية عن صفوف إخوانها المجاهدين وتلبية نداء الجهاد والشهادة، وتقديرا لمواقفها النبيلة فتحت قيادة الثورة مجالا واسعا للفتيات والأمهات والزوجات واستقبلتهن بالترحيب في ساحات الجهاد وألقت عليهن مهام ومسؤوليات ثورية مختلفة[2]، فكان ذلك التنوع الاجتماعي (الأم والفتاة) والمهني ( طالبات في الحقوق والطب، موظفات وعاملات في المنازل، خادمات وممرضات، معلمات بالفرنسية أو بالعربية...الخ)[3]، وتشير الإحصائيات التي ذكرها مؤتمر الصومام المنعقد في 1956 أنه من بين 1010 مجاهد تم إحصاؤهم في بداية الثورة قدر عدد النساء المجاهدات بـ 149 أي 5% ليزداد بعد ذلك عددهن خلال فترة الحرب حتى يبلغ 10949 مجاهدة أي 16% ما بين منخرطات في جيش التحرير الوطني والفدائيات[4]؛ وفي كتاب المرأة الجزائرية في النضال التحريري يشير "بلحسان بالي" أن المصادر التاريخية أحصت عدد النساء اللاتي التحقن بالثورة منذ اندلاعها في 1954 إلى غاية 1962 بـ 2000

---

[1]Rachid Tlemsani, **élections et élites en Algérie**, Chihabeditions, 2003, p 166.

[2] ، وزارة المجاهدين، مرجع سابق، ص 343.

[3]بسام العلي، **المجاهدة الجزائرية**، بيروت: دار النفائس، ط 2، 1990، ص 40.

[4]أنيسة بركات دردار، مرجع سابق، ص 102.

امرأة أغلبهن كن شابات تتراوح أعمارهن بين 20 و30 سنة[1]؛ وتذكر أنيسة بركات في كتابها نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية أن النسبة ارتفعت إلى 65% وهي أضخم نسبة طوال مرحلة الكفاح المسلح ونسبة المعتقلات هو 2% والشهيدات 7% في سنة 1955 أما في سنة 1956 فقد ارتفع رقم المعتقلات إلى 16% ورقم الشهيدات إلى 7% وكان عنصر الشباب يشكل العدد الأكثر ارتفاعا.[2]

وتأكيدا على أن المرأة الجزائرية لن تتخلى عن وطنها وشرفها فإن التاريخ قد سجل المواقف البطولية للوفاء والإخلاص لمبادئ أول نوفمبر وتلبية نداء الثورة الذي بادرت به الطالبات الجزائريات في 19 ماي 1956 عندما تخلين عن مقاعد الدراسة والتحقن بصفوف جيش التحرير الوطني؛ وبعد مرور سنتين على اندلاع الثورة التحريرية انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ليعيد هيكلة الثورة وإعطائها نفسا جديدا، ومن بين القضايا التي أعطاها المؤتمر عناية فائقة دور المرأة الجزائرية في تدعيم الكفاح التحريري حيث أشاد المؤتمر: " توجد في الحركة النسائية إمكانية واسعة تزداد وتكثر باطراد وإننا لنحيي بإعجاب وتقدير ذلك المثل البطولي الذي ما انفكت تضربه في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء والزوجات والأمهات، وأخواتنا المجاهدات اللائي يشاركن بنشاط كبير وبالسلاح أحيانا في الكفاح المقدس من أجل تحرير الوطن.[3]

وعليه تعددت صور مشاركة نضال المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية المباركة، فلقد عملت جندية بالجبال تحمل السلاح تتحدى وحشية الأعداء وفدائية بالمدن أو مساعدة للفدائيين لتنفيذ عملياتهم ومسبلة ممرضة مسؤولة عن السلاح وجلب الأدوية والمواد الغذائية والاتصالات السرية وغيرها من الأدوار.

- الجندية: لقد برهنت المرأة الجزائرية على شجاعتها وإقدامها في الكفاح والتضحية ومقدرتها على مواجهة العدو في الميدان وحمل السلاح في وجهه بكل إصرار وتحد تاركة كل مشاعر الانهزامية والخوف، لقد تدربت مع إخوانها على أساليب الحرب ورفع السلاح ضد العدو، لقد ضربت أروع الأمثلة في البطولات والاستشهاد حيث أثارت إعجاب العالم

[11]Belahsen Bali, **La femme algerienne dans le combat libérateur : Algérie 1954-1962**, Alger : Edition Thala, 2013, p 13.

[2]أنيسة بركات، **مرجع سابق**، ص 56.

[3]وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية، وزارة المجاهدين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1996، ص 63.

بمواقفها وأعمالها البطولية، وعن الأعمال التي كانت تقوم بها المجاهدة في جيش التحرير: ترتدي الجندية الزي العسكري مثل الجنود وتحمل سلاحا أتوماتيكيا من نوع الرشاش أو البندقية ولها مسدس وقنابل يدوية تعلق في حزامها، وتبقى هؤلاء الجنديات بصفة مستمرة مع فرق الجيش التي تنضم إليها وتسير معهم ليل نهار في جميع تنقلاتهم سواء أيام السلم أو أيام الحرب والمعارك.[1]

- الفدائية: هي مجاهدة لا تقل أهمية دورها عن الجندية في الجبال، نجدها تنفذ عملياتها في المدن بزيها النسوي أي لا تلبس الزي العسكري وتعيش وسط السكان حتى لا تثير الشكوك لدى العدو؛ تنفذ الفدائية عمليات بالغة الأهمية تستهدف مراكز العدو من ثكنات ومحافظات الشرطة ومراكز الدرك ودور السينما والمقاهي والملاهي بوضع قنابل موقوتة في الأماكن التي يلتقي فيها المعمرون الفرنسيون بصفة عامة والعساكر والضباط الفرنسيون[2]، وبعض الفدائيات كن يساهمن في صنع المتفجرات ويمكثن أياما عديدة داخل المخابيء القائمة في بطون الديار[3]؛ وبهذه العمليات استطاعت أن تقلق الأعداء وتنشر الرعب في أوساطهم وتعبيرا عن خطورة هذه العمليات الفدائية صرح المقيم العام "لاكوست" لأحد الصحفيين قائلا: "إننا عندما نشاهد المرأة المحجبة لا نعرف ما إذا كان ذلك حفاظا على التقاليد أو لتتخفى في سبيل تنفيذ أمر ما على أفضل وجه"[4]

في هذا السياق نستشهد باعتراف جاك ماسو في كتابه "معركة الجزائر الحقيقة" الذي أشار إلى الدور البارز الذي لعبته المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية قائلا: " لقد حملت المرأة الجزائرية القنابل ووضعتها في الأماكن المناسبة وأصبحت جماعة تشكل شبكة حقيقة بفضل أجهزتها وجمالها الفاتن والبراءة المصطنعة في سلوكها استطاعت بكل سهولة أن تخترق الأوساط التي تريدها دون إثارة انتباه العدو... وتمكنت من تنفيذ مهامها ذات ثقة"[5]

---

[1] هند قنديز، **دور المرأة أثناء الحرب التحريرية، ملتقى كفاح المرأة الجزائرية**، ط 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ص 320.

[2] **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962**، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 48.

[3] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2011، ص 199.

[4] "المرأة الجزائرية ... دور نضالي مشهود"، مجلة المجاهد، العدد 1403، 26 جوان 1987، ص 23.

[5] انظر ختام ورقة مساهمة المرأة الجزائرية، ص 193.

- المسبلة: ومن بين المهام التي قامت بها المرأة الجزائرية أثناء الثورة والتي لا تقل أهمية عن سابقتها عملها كمسبلة تقوم بالاتصال بين جبهة التحرير الوطني، وبحراسة المجاهدين أثناء عملياتهم الفدائية وإخفاء السلاح وحمل العتاد والوثائق السرية لتسليمها إلى مسؤوليها وتقوم بشراء الأدوية وجلب المواد الغذائية التي يحتاجها المجاهدون وغيرها من الأعمال الشاقة[1]؛ وقد لخصت يحياوي مسعودة دور المسبلات في المهام التالية:

- التمويل: إذ تعد المسبلة بمثابة الرئة التي يتنفس بها جيش التحرير الوطني من خلال ضمان استمرارية تموين المجاهدين والمناضلين.
- الإيواء: وذلك باستقبال المجاهدين في منازلهن التي تحولت إلى مركز التقاء واجتماع.
- الاستعلامات: تنتقل المسبلات من مكان لآخر للاستطلاع على مواقع الجيش الفرنسي وجمع المعلومات بشأن كل تحركاته وتوجهاته لتجنب أفراد الثورة من الوقوع في الكمائن، إذ وصل الأمر ببعضهن إلى حد الزواج من فرنسي بهدف الحصول على معلومات من قوات الجيش الفرنسي[2]

وعليه تعددت المهام التي أوكلت للمرأة في مسيرة النضال ففي مهمة التمريض كانت مريم بن ميلود، صفية بازي وفضيلة مسلي وهن من الممرضات اللواتي أوقفهن الجنود الفرنسيون في 14 جويلية 1956[3]، كما لا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى الجميلات الثلاث: جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، جميلة بوباشةاللواتي كن مثالا لشجاعة المرأة الجزائرية وتحديها لوسائل التعذيب[4]ودون أن ننسى العديد من المجاهدات منهن زهرة ظريف، سميرة لخضاري، زهور زيناري ...الخ وقد أثرن إعجاب العالم بمواقفهن وأعمالهن البطولية وتحركت عدة جهات سياسية وإنسانية لرفع حكم الإعدام الذي أصدرته السلطات الفرنسية في حق جميلة بوحيرد فوصلت بذلك إلى مصاف العالمية[5]، كما اتهمت "جميلة بوباشة" بوضع قنبلة بالجامعة فأثار اعتقالها في 1959 ضجة كبيرة في أوساط

---

[1]وزارة المجاهدين، مرجع سابق، ص 348.

[2]مسعودة يحياوي، **دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية إبان الثورة**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 34.

[3].أنيسة بركات، مرجع سابق، ص 69.

[4]بشار قويدر، "قراءة في أدبيات نضال المرأة الجزائرية إبان الثورة"، **ملتقى كفاح المرأة الجزائرية**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 245.

[5]لحسن جاكر، **موقف الرأي العالمي من قضية جميلة بوحيرد**، تونس: محاضرة تحت الطبع لمؤسسة التميمي.

المثقفين وكانت الكاتبة الفرنسية "سيمون ديبوفوار" هي التي دافعت عنها حتى تم إطلاق سراحها في 1962.[1]

## ب. مرحلة الحزب الواحد:

عندما نالت الجزائر استقلالها السياسي من الاستعمار الفرنسي في عام 1962 وحدت الحكومة الجزائرية نفسها أمام مشروع كبير كان الهدف منه أولا القضاء على المخلفات السلبية التي مست كل الجوانب الحيوية بما فيها المادية والبشرية وتجنيد كل القوى الحية للارتقاء بالتعبئة الشعبية إذ حظيت المرأة باهتمام واضح من طرف الحكومة وتطبيق المساواة بين الجنسين ومنع التمييز لا سيما المادة 12 التي تنص على أن المواطنين من الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات، "فلقد كان للنهج الاشتراكي الذي اتبعته البلاد آنذاك الأثر البالغ في تغيير وضعية المرأة الجزائرية حيث قام بتفويض التعليم ومجانيته، مما أدى إلى انتشاره خاصة في أوساط الإناث رغم محدودية النسب لكن في المقابل كانت النتائج تتغير إلى الأحسن إلى أن تمكنت المرأة من الوصول إلى أعلى المستويات وأعلى النسب"[2]

وعليه، أول ما بدأت به الحكومة هو نشر وتوسيع مؤسسات التعليم والتكوين في جميع مناطق البلاد حيث كرس القانون حق التعليم للجميع والمساواة بين الجنسين في ميدان التربية والتكوين المستمر للمواطنين والمواطنات الذين يرغبون فيه دون تمييز بين أعمارهم أو جنسهم أو مهنتهم[3]؛ ثم إن مسألة إلزامية التعليم التي حرصت على تطبيقها الدولة ضمن سياستها الإصلاحية ساهم بشكل كبير في تمكين الكثير من النساء وخلق جيلا جديدا من النساء أكثر ثقافة، الأمر الذي جعل المرأة تقوم بأدوار متعددة والدخول إلى كافة المجالات الحيوية في المجتمع وخاصة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

لكن هذا التطور في المجال التعليمي لم يصاحبه تطور في مجال العمل، وهذا ما تؤكده إحصائيات وزارة التضامن والعائلة آنذاك على أن عدد النساء العاملات بلغ 625000 أي ما نسبته 7.76% من اليد العاملة أغلبهن في قطاع التربية والتعليم.[4] إذن فهذه النسب الضعيفة والمتدهورة للمرأة الجزائرية في مجال العمل أثر على حضورها في العمل

---

[1] BaliBelahsen, **ibid**, p 13.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**، 1986، ص 96.

[3] **مجلة العمل الجزائرية**، 1987، ص6.

[4] وزارة التضامن الوطني والعائلة، **رسالة التضامن**، 1 جوان 1998، ص 30.

السياسي، حيث نجد أن الفترة الممتدة من 1962- 1988 لم تعرف الجزائر سوى تنظيم نسوي وحيد يحتكر تمثيل المرأة الجزائرية والمتمثل في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات والذي تأسس رسميا في 19 جانفي 1963، وعليه لم يكن للمرأة الجزائرية من قنوات وسبل للمشاركة في العمل السياسي.[1]

منذ الاستقلال في 5 جويلية 1962 استحوذ الحزب الواحد على الحياة السياسية وكذا المنظمات الجماهيرية خاصة الاتحاد العام للنساء الجزائريات مما طبع مشاركة المرأة السياسية طابعا رمزيا[2]؛ فالحديث عن استعمال التنظيم السياسي في الفترة 1962- 1988 لا يمكن أن يتصور خارج الحزب الواحد الذي هيمن على الحياة السياسية والاجتماعية، وصار حكم هذا الأخير أو ما يسمى بحكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد، وقد أضفت هذه النخبة على نفسها صفة الشعبوية وذلك بتبني سياسات وشعارات تخدم الطبقات الدنيا مما ساهم في إعطاء الدولة دورا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا توسعيا وجعل الضامن الوحيد لتحقيق كل ما يحتاجه المواطن وذلك في مقابل كف الشعب عن المطالبة بالمشاركة السياسية ومن بينهم النساء[3] أي على الحزب لإنجاح المشروع الشعبوي أن يتصل بكل الأوساط والشرائح عن طريق المنظمات الجماهيرية الإطار الوحيد الذي يصل المجتمع بالحزب، فأصبحت بذلك الامتداد الطبيعي له في أوساط مختلفة الفئات الاجتماعية والمهنية، لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه المنظمات الاجتماعية لا تعبر كما هو الأمر في الديمقراطيات الغربية عن مصالح متعددة ومتناقضة بل إن تنوع الهيئات في الجزائر باعتبارها بلدا اشتراكيا يعبر عن السمات الخاصة بكل فئات السكان وعن ضرورة مضاعفة إمكانية النشاط الحزبي في عملية التعبئة الجماهيرية إذ يبقى هدفها الأسمى هو الدفاع عن سياسة الحزب وليس التعبير عن مصالح أعضائها بصورة مستقلة؛ وترجع مسألة الاعتراف بتطوير المرأة وتدعيمها عبر المنظمات النسوية إلى ميثاق طرابلس الذي صادق فيه المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالإجماع على القرارات المتخذة ومن ضمنها " ينبغي للحزب أن يقضي على كل المعوقات التي تقف أمام تطوير المرأة وتفتحها كما ينبغي أيضا أن يدعم عمل المنظمات النسوية"[4]. وتشير سعاد

---

[1] وزارة التضامن الوطني، **مرجع سابق**، ص 30.

[2] Fatima Zahra Sai, **Les algériennes dans des espaces politiques : entre la fin d'un millinaire et l'aube d'un autre**, Oran : Eddar en gharb, 2002, p 32.

[3] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: درا قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 27.

[4] Zakia Daoud,**Féminisme et politique au Maghreb « soixante ans de luttes »**, Maroc : Eddif, 1993 , p 142.

خوجة في كتابها « Lesalgériennesau quotidien »إلى أن حزب الأفلان أصر في إحدى خطاباته حول قضية ترقية المرأة على أن تكون ترقيتها مرهونة بالتحول الثوري للبلاد، أي أن المرأة لن تتمكن من أن تتطور فعليا إلا في إطار مجتمع اشتراكي. هذا ما جعل النساء وفي جميع المؤتمرات يشددن على خطابهن الموجه للحزب على أن تطويرهن يكمن في إسهامهن في قرارات السياسة العامة للبلاد التي ترتكز على المكتسبات الاقتصادية والسياسية، وفي الثقافة والتعليم ومحاربة الأمية المرتبطة بضرورة تكثيف التكوين السياسي لمناضلات الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات[1]؛ وجاء في التقرير الذي أعده المعهد الوطني للصحة العمومية في ديسمبر 2009 بأن المرأة الجزائرية لم تستطع أن توجد مكانتها الاجتماعية والسياسية اللائقة بها في المجتمع الجزائري بعد الفترة الاستعمارية ومشاركتها في الثورة التحريرية وهذا ما أثر سلبا على معارفها الاجتماعية التي تستند على معارف الأم، وتبقى دائما تحت الوصاية على الرغم من أنها تتمتع بحقوقها الكاملة كالمواطنة فضلا عن تجاهلها في الوصول إلى مراقبة الموارد، عدم المساواة بين الفتيات والذكور في التعليم، مراقبة صحية محدودة خاصة في المناطق الريفية والإبقاء على الفتاة في المنزل وفتح المجال أمام الذكر للبقاء في الخارج[2]، فبالرغم من تواجد المرأة في أعقاب حرب التحرير وتحملها مسؤولياتها لكنها حالت دون تواجدها كطرف فاعل في خلايا الحزب الذي طالما استعان بها أثناء الثورة كما كان لنظامها ضد الأحكام المسبقة نتيجة مثمرة تمثلت في ظهور بعض النصوص النهضوية لصالح واقعها الاجتماعي والسياسي ومع هذا المستوى الثقافي والتعليمي الذي كانت المرأة المجاهدة تتمتع به لا سيما تلك التي التحقت بالثورة وهي طالبة لم يمكنها من أن تتبوأ مناصب المسؤولية ولا مراكز القيادة في الحزب ما عدا المرأة المسؤولة عن الدائرة الصحية[3].

وفي دراسة أجراها الباحث "سعدي نور الدين" حول المرأة والقانون في الجزائر يؤكد أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تتسم بالضعف إن لم نقل معدومة رغم مشاركتها في ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 إلى جانب أخيها الرجل إلا أن ذلك لم يشفع لها[4]وبقيت

[1]مذكرة الجزائر، مرجع سابق، ص 86.
[2]إيمان ب وآخرون، "حظوظ المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ضعيفة ولا تتعدى 7 بالمائة"، **الشروق اليومي**، 7 مارس 2010.
[3]مذكرة الجزائر، مرجع سابق، ص 87.
[4]حورية بقدوري، مرجع سابق، ص 37.

حبيسة التقاليد والموروثات الثقافية الموجودة في المجتمع الجزائري والتي لا تمت بصلة للدين الإسلامي الحنيف وإنما بأسس التربية التقليدية التي تسير بها الكثير من الأسر الجزائرية.

وفي دراسة للباحثة "فاطمة الزهراء ساعي" تحت عنوان " مشاركة النساء في المؤسسات التمثيلية" والتي اختارت فيها عينة المجالس البلدية لسنوات 1967- 1971- 1951 والمجالس الولائية لسنوات 1969- 1974 والمجلس الوطني لسنة 1977 حيث ركزت على المشاركة السياسية للمرأة من خلال النصوص الوطنية، وقد وجدت بأن المواثيق الوطنية تدعم وتشجع المرأة على المساهمة في البناء الاشتراكي والتنمية الوطنية، وهذا ما جاء في نص المادة 81 من دستور 1976 : على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي والتنمية الوطنية، كما تطرقت الباحثة إلى مشاركة المرأة الفعلية عن طريق ترشحها للانتخابات وقد قامت بتقسيم العملية إلى مرحلتين: المرحلة الأولى قبل الانتخاب أي عند اختيار المرشحين من قبل أجهزة الدولة، والمرحلة الثانية بعد الانتخاب أي عن طريق الاختيار الشعبي وخلصت إلى وجود ضعف وتدهور في نسب حضور المرأة ترشحا وانتخابا في المؤسسات التمثيلية[1].

إن الطابع الإيديولوجي الطاغي للحزب الواحد حال كذلك دون قيام الاتحاد بدوره السياسي وتحوله إلى مؤسسة خيرية والقيام بتوجيه سياسته وتحديد مواقفه ونشاطه بما يتماشى وسياسة الحزب الواحد دون النظر إلى المصلحة العامة فلا وجود لأي مجموعة خارج الإطار الذي توفره هياكل الحزب الواحد[2]، لم تصل هذه الاقتراحات إلى مستوى طموح المرأة الجزائرية التي بلغت درجة عميقة من الحس الوطني والوعي السياسي حتى بداية القرن الواحد والعشرين لكن باحتشام بسبب الرواسب الذهنية المتجذرة في الوعي الاجتماعي والسياسي العام[3] وبقيت العلاقة بين الاتحاد الوطني والحزب تتراوح بين التوتر الخفيف والتفاهم المعتدل.

---

[1]حورية بقدوري، مرجع سابق، ص 38. انظر جدول رقم 5 وجدول رقم 6 من مذكرة " المشاركة السياسية للمرأة العربية الجزائر نموذجا"، ص 98، وللاطلاع على المزيد من المعلومات حول نسب النساء الجزائريات المترشحات والمنتخبات في المجالس الشعبية التمثيلية انظر الجدولية رقم 4 ورقم 5.

[2]محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية**، سطيف: دار المحدد للنشر والتوزيع، 2010، ص 19.

[3]باديس فوغالي، مرجع سابق.

وعندما تولى الرئيس هواري بومدين الحكم برزت الكثير من النساء الواعيات ينشطن ويطالبن بتغيير القانون بما يخدم قضاياها فحظيت المرأة باهتمام من طرف السلطة وتوج نضالهن خلال المؤتمر الأول للمرأة الجزائرية الذي حضرته قرابة 500 امرأة في 19 نوفمبر من عام 1966 بقصر الأمم بالجزائر العاصمة بإنشاء منظمة نسائية جديدة تضم المجاهدات اللواتي لهن وزن تاريخي مرتبط بالنضال الثوري وأيضا لانتمائهن السياسي كمناضلات في حزب جبهة التحرير الوطني تكون مبنية على أسس ديمقراطية[1]وترجم دعم الرئيس بومدين لهن في حضوره شخصيا واعترافه بمنظمة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات وتعزيز دورها من خلال خطابه الذي ألقاه في حفل تنصيب الأمانة العامة للحزب في 20 جويلية 1965 ويتضمن: " يجب على الاتحاد أن يضم النساء من كل الأصناف، ومن كل المناطق الجزائرية، من أريافها ومدنها كما يجب أن نحفزهن على المشاركة في بناء الوطن مثلما شاركن في حرب التحرير والحفاظ على المبادئ الأخلاقية التي ترفض الأفكار المتحجرة التي جعلت من المرأة شيئا يباع، تلك الأفكار النابعة من العادات البالية التي لا علاقة لها بالدين، لأن الدين الإسلامي يعتبر دين التطور، ويقر بالمساواة في الحقوق لكافة الناس مهما كانت جنسياتهم[2]، لكن الحزب لم يكن مساعدا لتقبل هذه الطلبات وهذا التدخل في شؤونه الخاصة، والتركيز على الجوانب السياسية بدلا من المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المرأة عجل بهجوم مضاد تمخض عن تنصيب قيادة جديدة للاتحاد يوم 3 أفريل 1969 وفرض عليه منح الأولوية الاجتماعية.[(3)]

لقد زاد إصرار المرأة الجزائرية في تبني قضيتها وتغيير واقعها الاجتماعي والدفاع عن حقوقها وترقيتها سياسيا حتى تساهم بشكل كبير في اختيار ممثلي الأمة الأكثر تأثيرا بقضاياها وتوسيع حظوظها في البرلمان حتى تساهم في تطوير التشريعات الخاصة بها.

وفي الجانب الاجتماعي ركزت المنظمة على تقديم الرعاية الاجتماعية للنساء المتواجدات عبر المناطق المعزولة والقرى والأرياف والعمل على ترقية المرأة الريفية التي لا يميزها سوى الحياة القاسية الصعبة ومحاربة كافة أشكال الأمية والجهل وتشجيع النساء على العمل التطوعي والجمعوي.

---

[1]Ciddef, p 11

[2]Khalifa Mameri, **Citations du président Houari Boumediene**, Alger : SNEP, 1975, 198.

## ت. مرحلة ما بعد الحزب الواحد:

"يعد تاريخ 5 أكتوبر 1988 منعرجا حاسما في مسار الجزائر المستقلة حيث شهد انفجارا شعبيا نتج عنه مصادمات عنيفة في التاريخ الجزائري امتدت إلى العديد من المدن الجزائرية الكبرى، وهو ما لم تشهده الجزائر منذ استقلالها 1962"[1]

تمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه متسببا في تغيير النظام السياسي الذي كان قائما على الأحادية الحزبية والذي حكم الجزائر منذ الاستقلال، "أدى هذا الوضع إلى تآكل شرعية النظام نتيجة لإخفاقه في حل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما فسح المجال للتعبير عن المطالب بأحداث أكتوبر 1988، واشتد الرفض لطريقة إدارة السياسة والاقتصاد والثقافة، واتخاذه أشكالا عديدة عبرت في نهاية الأمر عن أزمة متعددة الجوانب"[2]؛ لقد أكد السياسيون على أن انتفاضة أكتوبر حطمت النظام السياسي الذي كان قائما على الحزب الواحد، وانتهى به ممهدا للتغيير بتوفر الوسيلة الأساسية المتمثلة في الدعم الشعبي للاتجاه الإصلاحي"[3] كما أجبرت المسؤولين في البلاد على تحديد المستقبل السياسي والانفتاح على التعددية الحزبية فكانت بمثابة تحول جذري أدى إلى إنهاء المرحلة السابقة (الأحادية الحزبية) والدخول في مرحلة جديدة (التعددية الحزبية)، "وبصدور دستور 1989 دخلت الجزائر عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية والتعددية الحزبية التي كرسها هذا الدستور بموجب المادة (40)، ثم إصدار قانون 89-11 الصادر في 5 جويلية 1989 يؤكد على مبدأ التعدد الحزبي وينظم عمل الجمعيات ذات الطابع السياسي حيث من خلال مواده الـ44 شروط العمل والتأسيس"[4]، وبموجب هذه التحولات السياسية ظهرت حركة ديمقراطية غير مسبوقة في صورة تأسيس تنظيمات سياسية وتكوين منظمات حقوقية أكثر استقلالية مما أدى إلى بعث الحياة في المجتمع المدني وتزايد المطالبة بحرية الصحافة وحرية الإضراب، "ولعل القراءة السريعة لخريطة الأحزاب السياسية في الجزائر خلال الفترة من (1989-1999) تكشف عن وجود حوالي 28 حزبا سياسيا يمكن بلورتها جميعا في إطار ثلاثة أجنحة رئيسية، وأهم هذه الأحزاب هي:

---

[1] سامي محمد صلاح الدلال، "إشكالية مفهوم الديمقراطية من خلال مدارسها"، **البيان**، عدد 104، 1996، ص 47.

[2] نور الدين زمام، **السلطة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962- 1998)**، ص1، الجزائر : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 2002، ص 178.

[3] صلاح الدين برحو، **ظاهرة الإرهاب السياسي في الجزائر**، منشورات كلية مراكش للعلوم القانونية الاجتماعية والاقتصادية، 1996، ص 196.

[4] ادريس بوكرا، "نظام اعتماد الأحزاب السياسية بين الحرية والتعقيد"، **مجلة إدارة**، المجلد 8، العدد 2، 1948، ص 45.

- أحزاب التيار الوطني
- الأحزاب السياسية
- الأحزاب العلمانية"[1]

زد على ذلك هناك العديد من الأحزاب الصغيرة وكلها تشكل الخريطة الحزبية في الجزائر، ولعل أبرز الأحزاب: حزب القوى الاشتراكية، جبهة الإنقاذ الإسلامي، جبهة التحرير الوطني، التحالف الوطني الجمهوري، الحركة الجزائرية للعدل والتنمية، حزب الأمة، حزب العمال، حزب التجديد الجزائري، الحزب الوطني للتضامن والتنمية، حزب العمال.

وفي ظل هذا الانفتاح الديمقراطي وجدت المرأة متنفسا لها وكان عاملا مساعدا لدخولها الساحة السياسية، ولعل أكثر من كانت لهم القدرة على حشد عدد كبير من فئات الرجال والنساء والشباب هي الأحزاب الإسلامية بهدف تبني أفكارهم وأهدافهم ودعم برنامجهم الإصلاحي الذي كان من أولوياته المرأة، "فكان من بين ما ركزوا عليه في خطابهم الحزبي ضرورة إعادة النظر في وضع المرأة العاملة خارج البيت الأسري وأيضا في مسألة الاختلاط وفي دروس البيولوجيا بالإضافة إلى إصرارهم على عودة المرأة إلى مجالها الخاص كحل للحد من البطالة"[2]

وبفعل الضغط الهائل الذي مارسته الفئات الإرهابية المتطرفة شهد المجتمع الجزائري سنة 1992 إعلان حالة الطوارئ وتراجعا واضحا في ممارسة الحريات الفردية وحرية التعبير الذيصاحبه كذلك تراجع للنشاط السياسي للمرأة إلى أن بدأت مؤسسات الدولة تعرف حالة من الاستقرار والأمن التدريجي والخروج من المرحلة الانتقالية وعادت المرأة للميدان من جديد لمزاولة نشاطها السياسي والاجتماعي.

إن تداعيات الأزمة السياسية والأمنية سنة 1996 أدخلت بعض التعديلات على الممارسة السياسية بعد صدور دستور 28 نوفمبر 1996 وتدعيمه بالقانون العضوي للأحزاب السياسية في 6 مارس 1997 بموجب الأمر 97-09 الذي برز إلى الوجود بعد أن

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 306.

[2] Gilbert Meynier, **L'Algérie contemporaine (bilan et sélection pour sortir de la cerise)**, Paris : Le Harmattan, 2000, p 51.

عرفت الساحة السياسية العديد من النصوص القانونية السابقة له والتي تحكم وتنظم الأحزاب[1].

من خلال تفحص ما جاء في هذا القانون فإنه تضمن عدة تعديلات في مقدمتها منع إنشاء الأحزاب على أساس ديني أو جهوي أو عرقي وعدم استغلال مقومات الهوية الوطنية في المنافسات الحزبية بحذف كل ما له صلة بهذه المقومات من شعارات الأحزاب، وفرضت على إنشاء الأحزاب السياسية وعملها عدة شروط أخرى تتعلق أساسا بشروط التأسيس والتشديد على مصادر التمويل ونظام الترخيص[2]

## ث. المرأة ومنظمات المجتمع المدني:

ثابرت المرأة الجزائرية على إثبات وجودها بالنضال السياسي في مرحلة ما قبل اندلاع الثورة التحريرية حيث عرفت حركة من التنظيم السياسي غير الرسمي فساهمت في الحركة الإصلاحية من خلال التنظيمات النسائية والجمعيات كجمعية العلماء المسلمين التي كان لها دور هام في محاربة الأمية فلا يمكن التغاضي على الإطلاق عن أمر التعليم لتدعيم وعي المرأة الجزائرية وازدادت المطالبة بضرورة تعليم الفتيات اللواتي وصل عددهن عام 1939 إلى 21679 فتاة متعلمة، وتطور سنة 1957 إلى 81448 وتواصل تعليم الفتاة الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية لتصل إلى الثانويات والجامعات ومع وجود الراديو كوسيلة إعلامية لدى أغلب الأسر الجزائرية أصبحت هذه الوسيلة الرابط الذي يسمح للمرأة بالاطلاع على ما يجري في العالم[3] وقد كان لذلك أثر إيجابي لعمل المرأة الجزائرية على المستوى الدبلوماسي من خلال تفعيل المنظمات والجمعيات النسوية، ومن أهم المنظمات النسائية التي ظهرت قبل اندلاع الثورة التحريرية ما يلي: الاتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر، جمعية النساء المسلمات الجزائريات AFMA، اتحاد النساء الجزائريات.

### أ) الاتحاد الفرنسي لنساء الجزائر 1937:

هو عبارة عن هيئة تضم النساء الأوربيات والنساء المسلمات اللواتي يعتبرن أكثر تفوقا من الناحية الفكرية، ويعد هذا التنظيم وجه التقارب بينهما والمعروف أن المنخرطات المسلمات فيه يتمتعن بالرعاية والحماية من طرف الحكومة الفرنسية، وهن بالتالي يتمتعن

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي للأحزاب السياسية**، الجريدة الرسمية، عدد 12، 16 مارس 1997.
[2] القانون العضوي للأحزاب السياسية، مرجع سابق.
[3] سامية بادي، مرجع سابق، ص 103.

بالجاه المادي وكانت من بين الأعمال الخيرية لهذا الاتحاد فتح مركز صحي يقدم خدمات للمقبلات عليه وهذا فيما بين سنوات 1944 و1947، وكانت لهذا التنظيم أيضا نشاطات ثقافية كتنظيم محاضرات فكرية، وصل عدد المنخرطات فيه إلى 36 امرأة[1].

**ب)جمعية النساء المسلمات الجزائريات AFMA:**

أنشئ هذا التنظيم في جويلية 1947 بقيادة "جميلة دباش" وكان تحت الإشراف السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) إلا أن هذه الجمعية انحلت في الأول من نوفمبر 1954 وتحولت فيما بعد إلى لجنة للعمل بقيادة "ماميةشنتوف"، وتولت الأمانة العامة فيها "نفيسة حمود" إذ كانتا تقومان بالتنظيم السياسي والتنسيق في ناحية الغرب وهران وتلمسان"[2]

تعتبر الجمعية ذات طابع أخلاقي ونضالي تهدف إلى التوعية والتثقيف ومحاربة الجهل والأمية ومساعدة المحتاجين من الشعب وتوعيتهم بقضيتهم وإعانة عائلات المناضلين السياسيين المعتقلين، كما اهتمت بترقية المرأة الجزائرية والمساهمة في التكوين السياسي لها، وقد أصدرت الجمعية في نفس السنة (1947) قرارا منطوقه كالتالي: "كل النساء من أصل مسلم لهن الحق في الانتخاب[3].

في سنة 1953، انعقد المؤتمر الوطني الثاني للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وقد ركز على قضايا تخص المرأة كالاعتراف بوضعيتها وبمشاركتها في النضال التحريري إذ وجهت لها دعوة صريحة في النداء التالي: "أنتم نساء الجزائر، أمهات وأخوات وزوجات، نحن نعرف وضعيتكن الصعبة، لكن رغم هذا استطاعت بعضكن خلق نموذج المرأة الثورية، لكن أخريات أهملن مكانتهن داخل الكفاح وسلمت أنفسهن إلى المطبخ والحياة اليومية، وأعلمكن أنكن تمثلن نصف سكان البلاد"

وجمعية النساء الجزائريات لم تطرح في أي مناسبة ترقية المرأة أو أي مطلب نسائي، إنما كان اهتمامها ضمن الاهتمام العام وهو الاستقلال، وكان من المهام الرئيسية

---

[1]حورية سعد، "الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال"، (ماجستير)، **جامعة الجزائر**، ، 1995/1994، ص 51.

[2]Zakia Daoud, **opcit**, p 137.

[3]**Ibid**, p 138.

لخلايا الجمعية هو إدخال فكرة الاستقلال بكل الطرق الممكنة في الأوساط النسوية[1]؛ وكان لتأسيس اتحاد النساء الجزائريات بالغ الأثر في تجسيد فكرة التنظيم النسوي، حيث تزايد الاشتراك به خاصة ما بين سنة 1947 و 1951 وانتقل عدد المنخرطات به من 10 آلاف إلى 15 ألف منخرطة، ومن بين الأعضاء البارزين في هذه الجمعية: ماميةشنتوف، نفيسة حمود، سليمة بن حفاف، فاطمة بن عصمان، باية نوار، باية عراب، السيدة شرشالي، السيدة بومعزة علاوة، حيث أعطت تلك النساء الأوائل في المنظمات والأحزاب صورة مرضية عن المرأة المتقدمة المناضلة.[2]

**ت)اتحاد النساء الجزائريات:**

استقر هذا التنظيم إلى غاية 13 سبتمبر 1955 حيث انحل نهائيا "وقد كان تحت إشراف الحزب الشيوعي إلا أنه لم يلقى الإقبال الكبير لأن جل عناصره فرنسيات وكان لهذا الاتحاد شعبة جديدة لـ"نساء الجزائر" التي كانت تنادي من خلالها جميع النساء الجزائريات من كل المستويات ومن كل منطقة للتضامن مع الفرنسيات، كما تنادي بالتساوي وبالعدالة بين كل نساء العالم وبالضبط بالنسبة للنساء المسلمات"[3]

يمكن القول أن الوضع السياسي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة الاستعمارية أثر بعمق على مطالب الحركة النسائية، حيث طغى عليها الطابع الوطني القومي وكان النضال النسوي في سبيل الاستقلال دون الاكتراث بالتوجه التحرري"[4]، ويرى أمين خالد حرطاني في دراسته المقارنة حول تمثيل النساء في المؤسسات النسائية في المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) "أن العمل السياسي لنساء هذه المنطقة ارتبط بمرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال إلا أن ذكر المسألة النسائية فيما يتعلق بالتحرر السياسي للنساء، لم تطرحها لا السلطات الاستعمارية ولا القادة الوطنيين للحركة الوطنية"[5]حيث لم يتم الاعتراف بضرورة تغيير الوضع السياسي للنساء، حيث أكد في دراسته المذكورة أعلاه أنهرغم مشاركة النساء في الكفاح فإن القادة الوطنيين لم يحاولوا تغيير الأدوار التقليدية الخاصة بالعمل في البيت وترقية النشء وتمكينهن السياسي من أولويات وأهداف الكفاح، بل

[1]حورية سعد، مرجع سابق، ص 41.
[2]أنيسة بركات، مرجع سابق، ص 23.
[3]مصطفى عوفي، الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي، (ماجستير)، **جامعة قسنطينة**، 1993، ص 167
[4]مذكرة المشاركة السياسية، تونس، مرجع سابق، ص 112.
[5]فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية، (دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 258.

ربطت تحريرهن السياسي بمسألة الاستقلال الوطني دون الاهتمام بترقية حقوق المرأة السياسية وتعزيز أدوارها المتعددة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فالنساء في نظرهم وبمفهوم هذه النصوص جزء هام من الكفاح الوطني.

في الخطاب السياسي الثوري والنصوص الأساسية تذكر المسألة في زاوية واحدة وهي الاحتفاظ والحفاظ على هوية الوطن في الكفاح، فلم ينظر لمشاركة النساء في الحرب التحريرية عن طريق القادة الوطنيين على أنها وسيلة توصلهن إلى اتخاذ القرار والمشاركة في إدارة الثورة فلم تظهر النساء في قيادات هذه الحركة التحريرية ولم تظهر ضمن تركيبة الحكومة المؤقتة لضعف عددها من جهة وعجزها عن طرح قضيتها في التحرير من جهة ثانية، فكانت مرتبطة برمزية بعض النساء البارزات أمثال زهرة ظريف.[1]

[1]أمين حرطاني، **تمثيل النساء في المؤسسة السياسية في المغرب العربي دراسة مقارنة**، مركز الإعلان والتوثيق والطفل والمرأة، أفريل 2006، ص 12.

## خلاصة الفصل:

لقد شكل نضال المرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية وكفاحها صورة على شجاعة المرأة الجزائرية ومقاومتها المثالية في ساحة المعركة، حيث أجمع معظم المهتمين بالسياسة والتاريخ وقضايا المرأة على مبدأ الاستمرارية لكفاح المرأة في الحياة السياسية وأن إقبال النساء في الوقت الراهن على الممارسة السياسية ما هو إلا امتداد لنضالها وكفاحها ضد المستعمر.

ومن هذا المنظور جاء هذا الفصل ليبحث في الرصيد التاريخي عن تجربة المرأة الجزائرية وإنجازاتها في ميدان الكفاح والنضال السياسي في بلادنا وممارسة العمل السياسي ليكشف لنا فكرة واضحة عن روح مشاركة المرأة في المشاركة السياسية، ويبحث كذلك عن الرصيد التشريعي-القانوني الدولي والوطني لتدعيم إقحام المرأة في الساحة السياسية.

## الفصل الرابع: المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة

**تمهيد**

**1. المواثيق والاتفاقيات الدولية للمرأة:**

أ. ميثاق الأمم المتحدة

ب. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ت. العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية 1966

ث. الميثاق العربي لحقوق الإنسان

ج. ميثاق الاتحاد الإفريقي

ح. اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952

خ. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز سيداو Sidaw

**2. المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:**

أ. مؤتمر الصومام 1956

ب. ميثاق طرابلس

ت. دستور 1963

ث. دستور 1976

ج. دستور 1996

**3. مسار المشاركة السياسية في الجزائر:**

أ. في الحكومة

ب. على مستوى المنظمات العليا

ت. في المجلس الشعبي الوطني

ث. التمثيل النسوي في الجماعات المحلية

ج. الكوتا

**خلاصة الفصل**

**تمهيد:**

لقد تطورت قضية حقوق المرأة السياسية المتضمنة لحق المشاركة السياسية لمراحل تاريخية متعددة، ولعل الدارس لهذه المحطات بقدر ما يجد أنها تبعث على التشجيع والانفتاح على العمل السياسي أمام المرأة، بقدر ما أنها تستدعي –باستثناء بعض الثغرات – مجهودا معتبرا ومعمقا لسد بعض الثغرات القانونية لكونها تفتقر إلى الكثير من المعالجة الدقيقة.

ومن خلال مطالعتنا المتواضعة لمختلف المواثيق والمعاهدات الدولية والوطنية ارتأينا أن نقف على عتبة المواثيق والاتفاقيات الدولية، المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ومسار المشاركة السياسية في الجزائر.

## 1. المواثيق والاتفاقيات الدولية:

لقد تطورت حقوق النساء ضمن عدة مواثيق واتفاقيات دولية أهمها:

### أ) ميثاق الأمم المتحدة 1945:

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة أسمى وثيقة دولية وهو أول وثيقة تذكر مبدأ المساواة بشكل واضح حيث وضع الأسس الهامة لحماية حقوق الإنسان ومنها الحقوق السياسية المتضمنة لحق المشاركة السياسية كما أن ديباجة الميثاق تدعو إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وأن الأولوية لحقوق الإنسان على حساب حقوق الدول[1] فقد تم النص في الديباجة "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره بما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية"، كما نصت المادة الأولى منه على "إن مقاصد الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء" وكذلك المادة الثامنة " لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"[2] وكذلك المادة 55 منه " أن يشيع العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا"[3] ؛ وما هو جدير بالملاحظة أن نصوص ميثاق الأمم المتحدة 1954 جاءت عامة تشير إلى عدم التمييز دون الخوض في التفاصيل ومنها حقوق المرأة السياسية.

---

[1] مبروكة محرز، المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري، (ماجستير)، **جامعة بسكرة**، 2014/2013، ص 16.

[2] المادة الأولى والثامنة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، http://www.Un.org .

[3] المادة 55 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، نفس المرجع

**ب)الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:**

لقد انطلق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] من منطلقات عامة وشاملة لكل بني البشر بمن في ذلك النساء بحيث لا يمكن فصل حقوق المرأة من المفهوم العام والشامل لحقوق الإنسان، فالمساواة هي القاعدة التي انطلق منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبذلك قرار التساوي في الآدمية بين الجميع بغض النظر عن موقفهم من نمط الإنتاج أو الحياة السياسية أو الاجتماعية.[2]

"وقد شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان محطة مهمة في تاريخ حقوق النساء إذ اعترف بشكل واضح وصريح بالمساواة وبالحقوق المتساوية بين الجنسين، وقد شجع الإعلان على صدور اتفاقيات تتعلق بالنساء فقط"[3]فقد أكدت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ الحرية والمساواة كما نص في مادته الثانية على "حق كل إنسان في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دونما أي تمييز من أي نوع كان لا سيما التمييز بسبب ... الجنس..."[4] ومن الثابت أن حقوق الإنسان "تولد مع الإنسان نفسه واستقلالا عن الدولة لذلك تتميز هذه الحقوق بأنها قاعدة عامة فهي ليست وليدة نظام قانوني معين"[5] حيث تقر المادة 21 بأن "لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختيارا أحدا... ولكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقمص الوظائف العامة في البلاد"، ومن الثابت في القانون أن الشخص كلمة تطلق على كل أفراد المجتمع (نساء ورجال) وعليه فإن المرأة طبقا لهذه المادة لها حق المشاركة السياسية المباشرة والفعالة في إدارة شؤون بلادها"[6]

لقد خلا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من تحديد كيفية تنفيذه، فهو لا يعتبر اتفاقية دولية ولم يكن محلا لتصديق الدول الأعضاء والاتجاه السائد في الفقه يميل إلى اعتباره

---

[1]اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 (د-03) في 10 ديسمبر 1948.

[2]هادي محمود، **مفهوم حقوق المرأة وعلاقته بمفهوم حقوق الإنسان**، مركز الدراسات المستقبلية الاستراتيجية، العراق، 2003، ص 10..

[3]حسني قمر، **حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق الإنسانية وتطورها وضماناتها**، الإسكندرية: دار الكتب القانونية، 2006، ص 139.

[4]نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5]Pondon Macmillan, **The role of humanrightsforeignpolicy**, Bachir PR,1994, pp 34-38.

[6]مبروكة محرز، **مرجع سابق**، ص 59.

وثيقة خالية من أية قيمة قانونية وأنه مجرد بيان بالغ العمومية ليس له إلا تأثير أدبي وفلسفي محض"[1]

**ت)العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية 1966:**

يتصدر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية رأس هرم المواثيق الدولية، وهو ما عرف باصطلاح ميثاق حقوق الإنسان حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي في تاريخ 16 ديسمبر عام 1966 وأصبح نافذا في 23 مارس 1976[2] لينتقل بالقواعد القانونية من حالة التعزيز إلى مرحلة الالتزام فيما يتعلق بتكريس الحقوق السياسية، وجاء في بعض مواده مؤكدا على ضرورة تأمين الحقوق المقررة للأفراد دون تمييز إذ تنص المادة 2 على " تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب" كما نص العهد على عدة حقوق في الجزء الثالث أهمها فيما يتعلق بالحقوق السياسية ما أتت به المادة 25 منه يكون لكل مواطن دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة 2 والتأكيد على تعهد الدول بضمان حق المساواة للرجل والمرأة في التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية والمنصوص عليها في هذا العهد:

- أن يشارك في إدارة الشؤون العامة بشكل مباشر أو بممثلين يختارهم
- أن يَنتخِب ويُنتخَب على قدم المساواة بين الناخبين
- أن تتاح له فرص على قدم المساواة في تقلد المناصب

أي حق المرأة في الترشح لاختيارها ممثلة عن مجتمعها المدني ولا يقتصر على الرجال دون النساء."[3]

**ث)الميثاق العربي لحقوق الإنسان:**

[1]أحمد فتحي سرور، **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**، ط 2، القاهرة: دار الشروق، 2000، ص 70.
[2]اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 22000 (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، وبدأت النفاذ بتاريخ 23 مارس 1976 وصادقت الجزائر عليها في 16 ماي 1989 ولم يتم نشرها في الجريدة الرسمية إلا في 26 فيفري 1997.
[3]سيد إبراهيم دسوقي، **الحماية الدولية لحقوق المرأة على ضوء اتفاقية منع التمييز الجنسي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007، ص 47.

يعتبر الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004 نسخة منقحة وجديدة للميثاق الذي صدر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري سنة 1994، إذ تم المصادقة عليه في تونس العاصمة يوم 23 ماي 2004[1] ذلك أن ميثاق الجامعة العربية الذي أقر في 22 مارس 1945 جاء خاليا تماما من أية إشارة صريحة إلى حقوق الإنسان أو المسائل المتعلقة بالقضايا الإنسانية، وكما لم يتطرق ميثاق الجامعة إلى حقوق الإنسان عامة فهو أيضا لم يتطرق للحقوق السياسية للمرأة لأنها جزء من حقوق الإنسان بالرغم من إنشاء إدارة خاصة بالمرأة على مستوى الجامعة سنة 1976؛ وتفاديا لهذه الانتقادات اعتمدت الجامعة العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صدر عن مجلس الجامعة في سبتمبر 1994.[2]

**ج) ميثاق الاتحاد الإفريقي:**

يعتبر من المواثيق التي تعنى بحقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين وهو ما وضع في مقدمة أهداف الدول الإفريقية تحت المادة 3 التي تؤكد على "ضرورة تشجيع الدول آخذين بعين الاعتبار منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، كما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على مبدأ تعزيز المساواة على أساس الجنس، وقد أشار الميثاق في العديد من مواده إلى ضرورة حماية وترقية المرأة في جميع الميادين وتوفير الرعاية الصحية والحق في التعليم والحماية أثناء النزاعات المسلحة والمساواة بينها وبين الرجل في كل الحقوق"[3]

**ح) اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952:**

تعد هذه الاتفاقية أول معاهدة دولية عالمية تطبق مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة حيث تم اعتمادها سنة 1952 ودخلت حيز النفاذ سنة 1954، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تقنين المعايير الدولية الأساسية للحقوق السياسية للمرأة[4] واعترفت للنساء بحق التصويت والترشح في جميع الانتخابات والهيئات المنتخبة وبتقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة بشرط التساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز، ويستفاد من ديباجة هذه الاتفاقية أن الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية ملزمة بكل الحقوق والحريات

[1]وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بقراره رقم 270 في دورته العادية رقم 16 بتاريخ 23 ماي 2005 في تونس العاصمة
[2]مبروكة محرز، مرجع سابق، ص ص 66-67
[3]نفس المرجع، 65.
[4]تم اعتمادها وعرضت للتوقيع والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 640(د-7) المؤرخ في 20 ديسمبر 1952، انضمت وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 04-126 المؤرخ في 19 أفريل

الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأوضحت فيه حق المرأة في تولي المناصب العامة في دولتها وعدم منعها من ممارسة كل الحقوق المنصوص عليها وعدم قصر المناصب القيادية فقط على الرجال وحرمان النساء منها.[1]

**خ) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز سيداوSidaw :**

جاءت هذه الاتفاقية ثمرة لجهود بذلت لثلاثين عاما وأعمال قام بها مركز المرأة الذي أنشئ عام 1946 حيث صدر خلال تلك الفترة العديد من الاتفاقيات والبيانات والإعلانات إلا أن أهمها على الإطلاق هذه الاتفاقية[2] التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 1981 كاتفاقية دولية بعد أن صادقت عليها الدول العشرون، وبحلول الذكرى السنوية العاشرة للاتفاقية كاد ما يقارب مئة دولة قد وافقت على الالتزام بأحكامها.

صدرت الاتفاقية عام 1979[3] واعتمدت كإطار دولي يضمن للمرأة التساوي الكامل مع الرجل دون أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وألزمت الاتفاقية الدول تحقيق سياسة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء[4]؛ وتقر ديباجة الاتفاقية على الدعوة للتعجيل بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وقد خصص الجزء الثاني من الاتفاقية للحقوق السياسية للمرأة حيث ألزمت الدول الأطراف باتخاذ التدابير المناسبة للقضاء عل التمييز ضد المرأة وعدم المساواة مع الرجل في كل من الحق في التصويت في جميع الانتخابات والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، وكذلك المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وهذا ما نصت عليه المادة 7 وفي شغل الوظائف العامة والسياسية على جميع المستويات الحكومية"[5]

---

[1]أيمن إبراهيم الدسوقي، "المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000، ص 42.
[2]مبروكة محرز، **مرجع سابق**، ص 83.
[3]سميت الفترة ما بين 1979-1985 بعقد المرأة حيث أصبحت قضية المرأة تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال الأمم المتحدة وركزت على إيجاد نظام اقتصادي وسياسي يحقق مشاركة أكبر للمرأة في العملية السياسية.
[4]اعتمدت الاتفاقية وعرضت للتوقيع والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 180/34 المؤرخ في 18 ديسمبر 1979 وبدأت النفاذ في 3 أكتوبر 1981
[5]هالة السيد الهلالي، "دور الأمم المتحدة في حماية حقوق المرأة دراسة حالة لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة"، (ماجستير)، **جامعة القاهرة**، 2003، ص 65.

وتتألف هذه الاتفاقية من ثلاثين مادة حيث أتاحت في المادتين الأولى والثانية الفرصة للمرأة في المشاركة في سن السياسات والمشاركة الحكومية ودعت إلى إلغاء أي نص أو قانون يشكل تمييزا وتفرقة على أساس الجنس أما المواد 3، 4، 5 فتنص على اتخاذ التدابير الإيجابية التي تضمن المساواة الفعلية في كافة الميادين وتضمن للمرأة ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ولتعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية التي تكرس دونية المرأة أو تفوق أحد الجنسين أو تلك المبنية على الأدوار النمطية للرجل والمرأة، والمادة 6 حول اتخاذ التدابير لمكافحة الدعارة والاتجار بالنساء، والمادة 7 و8 ركزت على القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة على الصعيد الوطني والدولي، وتناولت المادة 9 حق النساء وأطفالهن بالتمتع بالجنسية[1] حيث يكون للمرأة نفس الحقوق في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو فقدها مثل الرجل ويجب ألا تجبر على تغيير جنسيتها إذا تزوجت من رجل أجنبي وأن يكون لها نفس الحقوق في منح جنسيتها لأطفالها.

أما المادة 10 فنصت على المساواة في التعليم والمادة 11 على ضمان المساواة في العمل والمادة 12 في الحصول على الخدمات الصحية بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة وتطالب المادة 13 بإلغاء التمييز ضد النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتناول المادة 14 التمييز ضد النساء الريفيات وتتضمن المادة 15 حق النساء بالمساواة أمام القانون في إبرام العقود وإدارة الممتلكات والمعاملة على قدم المساواة أمام المحاكم والتمتع بالأهلية القانونية، وتنص المادة 16 على ضرورة اتخاذ تدابير القضاء على التمييز ضد المرأة في الأمور المتعلقة بالزواج والأسرة أما المواد الباقية فتتعلق بآلية تطبيق الاتفاقية[2].

وعليه تعتبر هذه الاتفاقية بحق ذلك التطور القانوني في مجال القضاء على التمييز ضد المرأة لا سيما ما أولته من الاهتمام الأكبر لمناقشة الحقوق السياسية وخصوصا حق تولي شؤون بلادها والمشاركة في رسم السياسات وتنفيذها وما أكدت عليه حول الدور البالغ الأهمية الذي تلعبه الدولة لإدانة التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله؛ وتعتبر هذه الاتفاقية من الاتفاقيات الأكثر عضوية في الأمم المتحدة فلقد بلغت عضويتها الدولية 192 دولة في عام

[1]نفس الحقوق في الزواج، حرية اختيار الزوج، نفس الحقوق أثناء عقد الزواج وفسخه، نفس الحقوق المتعلقة بالأطفال، تقرير الإنجاب او عدمه وعدد الأولاد والولاية والوصاية والتبني، حق اختيار اللقب العائلي والمهنة والوظيفة.

[2]ياسين ربوح، "ورقة ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر بين النصوص القانونية والممارسات الميدانية"، **جامعة قاصدي مرباح**، ورقلة، ص 9.

2008 تتعاون لأجل تجسيد هذه الأهداف والمبادئ منها 16 دولة عربية و30 منظمة إقليمية منتمية إلى الأمم المتحدة.

لقد أوجدت الأمم المتحدة أجهزة للترويج للعديد من البرامج التنموية والاتفاقات والمؤتمرات الدولية أهمها:

- لجنة مركز المرأة (csw) من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمطالبة وإصدار التوصيات والقيام بحملة دولية من أجل توعية المرأة بمسؤولياتها المدنية والسياسية[1]
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (unifem) ويعتبر امتدادا لصندوق الأمم المتحدة التطوعي "لعقد المرأة" يهدف لتنفيذ أهداف الأمم المتحدة من خلال المكاتب الإقليمية للمساعدة المالية والتقنية للبرامج التي تعزز تمكين المرأة انطلاقا من فرضية حق المرأة في عيش حياة خالية من التمييز وأن المساواة أمر أساسي لتحقيق التنمية وبناء المجتمع[2]
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2010) وتسعى لتعزيز الترتيبات المؤسسية لدعم المساواة بين الجنسين من خلال وكالاتها ومكاتبها الدولية.[3]

ولعل الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة مؤشر بارز على دعم تمكين المرأة في المجال السياسي والولوج بها للمشاركة في رسم سياسات بلدها؛ ومع إقرار معظم الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي توالت الواحدة تلو الأخرى عبر الحقب الزمنية إلا أن التمييز ضد المرأة لا يزال مستمرا في الواقع رغم تحقيق المساواة ضمن النصوص القانونية ذلك أنلا تضع أي من تلك الاتفاقيات آليات واضحة لتنفيذ تلك الحقوق فالآلية في مثل هذه الحالات قد تكون أهم من النص ذاته.

وبغية تحقيق المساواة الفعلية تبنت الدول المعاصرة مبدأ التمييز الإيجابي أو ما يعرف بالإجراءات الإيجابية بغية تحقيق تكافؤ الفرص للجميع ولقد تبنته بعض التشريعات وكان له دور كبير في تحقيق المساواة الفعلية[4]من خلال نظام الحصص للمرأة في الحياة العامة والمشاركة السياسية خاصة، وهوما أخذت به الجزائر ابتداء من التعديل الدستوري 2008 وفعليا ابتداء من صدور القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012.

---

[1] حنفي حملاوي، **النساء ولعبة السياسة**، ط 2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 192.

[2] هيفاء أبو غزالة وآخرون، **الاستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية الأمن والسلم**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة، مصر: 2010، ص 50.

[3] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **قرار الدورة 64، البند 114**، من جدول أعمال جويلية 2010، ص 11.

[4] مبروكة محرز، **مرجع سابق**، ص 131.

لقد أكدت المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقود الماضية على غرار مؤتمر المكسيك ومؤتمر نيروبي وفينا وبكين... على ضرورة مشاركة المرأة في التنمية عن طريق المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار باعتبار أن القيادة ومواقع اتخاذ القرار هي قوة مؤثرة وموجهة في عمليات التنمية الشاملة فلا بد من التنويه بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بمعناه الأشمل يتسع ليشمل الاتفاقيات والمعاهدات والمبادئ[1].

## 2. المقاربة القانونية للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

### أ) مؤتمر الصومام 1956:

لقد أشاد مؤتمر الصومام بمساهمة المرأة في الثورة وثمن دور الحركة النسائية على العمل الباهر المقدم لجيش التحرير الوطني الذي قدمته هذه الأخيرة كمجندة في الجبال أو كزوجة تعيل الأبناء وكانت قناعتها أن الثورة ستنتهي لا محالة بالحصول على الاستقلال[2]وآن أن نحيي بإيجاب وتقدير ذلك المثل الباهر الذي تضرب به في الشجاعة الثورية الفتيات والنساء المتزوجات والأمهات والمجاهدات[3].

وقد حصر مؤتمر الصومام في تقريره الصادر سنة 1959 دور المرأة الجزائرية فيما يلي:

أ) مؤازرة جنود جيش التحرير عسكريا ومعنويا.

ب) مقت الوشاة واحتقار الجبناء.

ت) المساهمة في الجانب الإعلامي والاتصالات والتموين وإعداد الملاجئ.

ث) إعطاء الإعانات للثورة.(1)

وهو ما يعطي البعد الوطني الثوري لمشاركة المرأة الجزائرية في الكفاح والنضال من أجل القضية الوطنية وتحرير أرض الوطن.

### ب)ميثاق طرابلس:

---

[1]صابر بلول، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية الواقع"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 2، 2003، ص 653.

[2]سامية جباري، مداخلة في الملتقى الدولي بالجامعة الإسلامية بغزة حول العمل الإسلامي آفاقه وضوابطه، 2012.

[3]نعيمة نصيب، مرجع سابق، ص 179.

يعد ميثاق طرابلس أول وثيقة رسمية رسمت أبعاد السياسة الوطنية لمرحلة ما بعد الاستقلال حيث جاء في إعلان المؤتمر التأسيسي الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1962 أن المجلس التأسيسي يعلن "الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية تضمن للمواطنين والمواطنات ممارسة حرياتهم الأساسية وحقوقهم الثابتة والدائمة"، كما ربط برنامج طرابلس بترقية المرأة والنهوض بها حيث ينص في إحدى مواده " لقد خلقت مشاركة المرأة في كفاح التحرير الظروف الملائمة لكسر الكابوس القديم الذي كان يحيط بها، ويقيدها ولتسييرها في شؤون وتنمية البلاد"[1]؛ وأكد برنامج طرابلس على ضرورة التمكين السياسي للمرأة والذي لن يتحقق دون مشاركتها الفعلية في إدارة وتسيير الشؤون العامة للبلاد والتنمية وإسناد المناصب القيادية للمرأة في الحزب لتمكينها من العمل السياسي حيث جاء فيه: "لا يمكنه أن يكتفي بالمواقف المبدئية فقط بل عليه أن يجعل من تطور المرأة واقعا لا رجعة فيه وذلك بتخويل النساء مسؤوليات حزبية"[2]

**ت)دستور 1963 :**

وهو أول دستور للدولة وقد احتوى على فصل خاص بعنوان الحقوق السياسية يتكون من 11 مادة أهمها تلك التي تنص على أن: " كل فرد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات" دلالة على عدم التمييز الجنسي وإقرار الحق والواجب في الحياة السياسية والاجتماعية العامة.[3]

**ث)دستور 1976:**

لقد ألزمت معايير حقوق الإنسان الدول أن تسجل في دستورها الوطني أو أي نص تشريعي متناسب مع مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، وهذا ما كرسته كل الدساتير الوطنية ابتداء من دستور 1976 حيث (يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة) المادة 42، كما تكرس هذه المادة الحماية القانونية المتوفرة للممارسات المجتمعية التي تقوم بها المرأة الجزائرية وتؤكد على مفهوم المرأة الجزائرية كمواطنة تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحياة العامة.[4]

---

[1]نعيمة نصيب، مرجع سابق، ص 185.
[2]برنامج طرابلس، منشورات جبهة التحرير الوطني، الجزائر: 1962، ص 91.
[3]نور الدين تابليت، "مكانة المرأة في الحياة السياسية الجزائرية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 9، جوان 2014، ص9.
[4]سامية بادي، مرجع سابق، ص 135.

أما المادة 39 فهي تنص على أن (الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والفرد مضمونة وكل تميز قائم على أساس الجنس والأصل والعمل ملغى) زد على ذلك أن دستور 1976 ربط بين فعالية المرأة في الممارسات السياسية وانخراطها في الحزب كتنظيم سياسي وحيد آنذاك والمنظمات الأخرى فتنص المادة 81 على أنه (وينبغي للمرأة الجزائرية أن تكون قادرة على المشاركة الفعلية في النشاط السياسي وفي بناء الاشتراكية بالنضال في صفوف الحزب والمنظمات القومية)[1].

وأشاد الميثاق الوطني 1986 بضرورة ترقية المرأة حيث أصبح مطلبا يفرضه مسعى الثورة للخروج من التخلف وتستلزمه روح العدالة والإنصاف، وهو بذلك يشير إلى عدم التمييز الجنسي بين المرأة والرجل في مرحلة البناء الوطني التي تعتبر المرأة فيها قطبا هاما بين رأس المال البشري في عملية البناء والتنمية.[2]

**ج)دستور 1996:**

تنص المادة 32 من دستور 1996 على: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"[3]، وأهم ما يميز هذه المادة هو مفهوم المواطنة الذي وصفت به المرأة لأول مرة، فهو تأكيد على تمتع المرأة الجزائرية بحقوقها المدنية وكذا على ضرورة مشاركة المرأة مثلها مثل الرجل في جميع مؤسسات الدولة التي تضمن لها الظروف المناسبة لأداء هذه المهام والذي تنص عليه المادة 51 من الدستور: "يتساوى جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أية شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون"[4].

والملاحظ أن كل الدساتير تناولت الحقوق والحريات في المجال السياسي للمرأة بنفس المعالجة المتناولة سواء في الصياغة أو المضمون، أما تعديل الدستور لسنة 2008 فقد أتى بالجديد لحقوق المرأة السياسية ويعتبر قفزة نوعية في هذا الشأن، إذ من خلاله تم تكريس التمييز الإيجابي بين المرأة والرجل فقد تم إضافة المادة 31 مكرر: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع خطوط تمثيلها في المجالس المنتخبة. يحدد قانون

---

[1] سامية بادي، مرجع سابق، ص 135.
[2] لخضر خثير، مرجع سابق، ص 171.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، دستور 1996، المادة 31.
[4] نعيمة نصيب، مرجع سابق، ص 185.

عضوي كيفيات تطبيق هذه المادة"[1](وهو ما سنفصل فيه لاحقا)؛ ولقد لقي قرار ترقية الحقوق السياسية للمرأة ارتياحا كبيرا في مختلف الأوساط حيث لقي شبه إجماع من قبل مؤسسات المجتمع المدني والطبقة السياسية في البلاد ومن قبل الجمعيات النسوية على أساس أن هذه المادة تهدف إلى إزالة الفروقات البيولوجية بين النساء والرجال من خلال وفاء المشروع الدستوري لمبادئ ثورة نوفمبر وما قدمته المرأة الجزائرية في سبيل تحرير هذا الوطن.[2]

لقد عبرت المرأة الجزائرية كثيرا عن عدم رضاها لعدم ترقية حقوقها السياسية واشتراكها في مختلف المحطات المصيرية التي يتقرر على ضوئها مستقبل البلاد وذلك رغم مستوى الوعي الذي بلغته حيث تمكنت من اقتحام العديد من الميادين واشتغلت في قطاعات مختلفة منها العدل، التعليم، الصحة، بينما يبقى عدد المشاركات في المجال السياسي محدودا جدا سواء في البرلمان بغرفتيه أو في المجالس المحلية المنتخبة[3].

ولعل هذا يعبر ولو نظريا باعتبار الدولة الجزائرية حديثة بعد مخاضها العسير أنها قد وضعت أول خطوة لها على المسار الديمقراطي لهذا الإنجاز التشريعي وأنها استوفت من الناحية القانونية (النظرية) أهم ركائز التنظيم الديمقراطي ولو بحد أدنى"[4].

## 3. مسار المشاركة السياسية في الجزائر:

### أ) في الحكومة:

انفتح باب العمل السياسي أمام المرأة الجزائرية عام 1982 يوم تولت السيدة زهور ونيسي منصب الوزير لأول مرة في تاريخ الجزائر، وفي كلمة ألقاها الدكتور "شنان مسعود" أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في "مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في شمال إفريقيا" الذي احتضنته القاهرة أن أعلى منصب وصلت إليه المرأة الجزائرية يعود إلى حقبة الشادلي بن جديد حيث تقلدت السيدة زهور ونيسي عدة حقائب وزارية وهي على التوالي: وزيرة للتربية والتعليم ووزيرة للشؤون الاجتماعية، بعدها نالت بعض الأسماء النسائية بعض المناصب على أعلى مستوى

---

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429هـ الموافق 15 نوفمبر 2008 المتضمن التعديل الدستوري**: الجريدة الرسمية، العدد رقم 63 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008، ص 8.

[2]حفصية بن عشي، حسين بن عشي، "ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة"، **مجلة الفكر**، العدد 11، سبتمبر 2014، ص 108.

[3]ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 12.

[4]لخضر خثير، مرجع سابق، ص 171.

لكن لم يلبث ذلك الطموح الذي يراود المرأة الجزائرية[1]أي بعد 22 سنة من الاستقلال بعد غياب استمر مع تسع حكومات متتالية رغم أن الدستور يقر لها حقها بذلك، غير أن هذا الانفتاح كان محتشما ففي سنة 1988 امرأتان فقط كان لهما الحظ في تولي مناصب وزارية خلال الفترة ما بين (1982- 1988) ضمن حكومات يتراوح عدد أعضائها ما بين 23 إلى 40 عضوا أولاهما شغلت مناصب كاتبة الدولة مكلفة بالشؤون الاجتماعية ثم وزيرة التربية الوطنية أما الثانية فتولت منصب نائب الوزير المكلف بالتعليم الثانوي والتقني، ويلاحظ أن كليهما مارستا وظائف وزارية في مجالات تعد تقليدية مخصصة في أغلب الأحيان للنساء[2] وهي الوظائف التي تمثل امتدادا لوظائفهن التقليدية كربات بيوت أو أمهات.[3]

**جدول 1- تواجد المرأة في الحكومة في الفترة 1962- 2016[4]**

| تعيين الحكومة | تمثيل المرأة في الحكومة |
|---|---|
| **أول تسع حكومات** | **0** |
| **حكومة 1984** | **1** |
| **الحكومات من 87-2002** | **2** |
| **حكومة 2002** | **5** |
| **حكومة 2007** | **3** |
| **حكومة 2008** | **2** |
| **2009** | **3** |
| **2014** | **7** |
| **2015** | **5** |
| **2016** | **5** |

غير أن تشكيلة الوزارتين اللتين تلتا التعديل الدستوري بتاريخ 3 نوفمبر 1988 ودستور 23 فيفري 1989غاب فيها العنصر النسوي تماما، لكن شهدت 1991 رجوع المرأة للأوساط الحكومية بثلاث وزارات إلا أن حضورهن كان مؤقتا ووجب التنويه بهذا

[1]ياسين فوغالي، مرجع سابق، http://badisfoughali.maktooblog.com
[2]سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 168.
[3]نهاد أبو القمصان، **المشاركة السياسية للمرأة رؤية واقعية**، القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة، 2000، ص 65.
[4]المصدر ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 14.

الصدد أن الفترة ما بين 1991 و1994 عرفت وجودا نسائيا على مستوى الحكومات الجزائرية في مجالات متنوعة ومختلفة (العمل، التكوين المهني، الشؤون القانونية والإدارية، الشبيبة والرياضة)، وقد منحت حكومة سنة 1994 امرأة منصب الناطق باسم الحكومة غير أنها استقالت بعد شهر من تنصيبها.[1]

وفي الوزارة المكونة في الجزائر بتاريخ 25 جوان 1997 إثر الانتخابات التشريعية لـ 5 جوان من نفس السنة تواجدت امرأتان أولاهما في منصب وزيرة التضامن الوطني والأسرة، والثانية كاتبة الدولة لدى وزارة الاتصال والثقافة مكلفة بالثقافة، هذا ولم يؤثر التعديل الوزاري الحاصل في 19 ديسمبر 1998 على عدد النساء والمناصب المكلفة بها على السواء، على النقيض من ذلك لوحظ في الحكومة الجديدة المكونة بتاريخ 24 ديسمبر 1999 غياب العنصر النسوي عن الحقائب الوزارية، كذا الحال بالنسبة للحكومة المكونة في 26 أوت 2001 مما أثار تساؤلات وانزعاج السيدة "بلميهوبزرداني" – مجاهدة سابقة في جيش التحرير الوطني وعضو بمجلس الأمة الجزائري حاليا- إذ عبرت عن استيائها من هذا الوضع في إحدى الجلسات لمجلس الأمة: " إن نصف عدد السكان في الجزائر نسوة، ألا يحق أن تكون إحداهن في الحكومة؟ هل الدستور يمنع ذلك؟ واليوم بعد الاستقلال! بعد أن كونت الجزائر نسوة وأصبحت ذوات كفاءة، وأصبح عدد الفتيات مساويا لعدد الذكور في الجامعات، وعدد الناجحات في البكالوريا أكثر وأكثر، هل سنقصي نحن النساء في الحكومة؟

وقد استوجب الأمر الانتظار حتى تشكلت الحكومة السادسة والعشرون في 17 جوان 2000 وطبقا للمادة 79 من الدستور تم تعيين 5 نساء في الحكومة أبرزها على الإطلاق تعيين السيدة خليدة تومي على رأس وزارة سيادية هي وزارة الاتصال والثقافة فضلا عن تعيينها ناطقة رسمية باسم الحكومة، وأربع وزيرات منتدبات هن: بثينة شريط وزيرة منتدبة لدى الحكومة لشؤون الأسرة والطفولة وهو الموقع الذي استحدث لأول مرة، وشغلت فتيحة منتوري منصب وزيرة إصلاح المالية، كما شغلت ليلى حمو بوتليليس وزارة

[1] محمد العربي ولد خليفة، **التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 15.

البحث العلمي، وتعيين فاطمة الزهراء بوشملة في وزارة الجالية المقيمة بالخارج، وفتيحة منتوري التي حملت حقيبة وزارة المالية مكلفة بإصلاح المالية. [1]

إلا أن هذا الرقم لم يكن ثابتا على كل الأحوال بل تراجع ففي حكومة 2007 كان عدد النساء العضوات في الحكومة ثلاث نساء هن: سعاد بن جاب الله وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي مكلفة بالبحث العلمي، ونوارة سعدية جعفر وزيرة منتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات مكلفة بالعائلة وقضايا المرأة، وخليدة تومي وزيرة للثقافة أي بنسبة 3.7% وهو تمثيل ضعيف[2]؛ أما التشكيل الحكومي لسنة 2014 فقد سجل سابقة تاريخية فيما يتعلق بتواجد المرأة على مستوى الحكومة حيث تم تعيين 7 وزيرات في الجهاز التنفيذي: عينت نورية بن غبريط وزيرة للتربية الوطنية ودليلة بوجمعة وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة ونادية لعبيدي وزيرة الثقافة ومونية مسلم وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا الأسرة وزهرة دردوري وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ويمينة زرهوني وزيرة السياحة والصناعة التقليدية وعائشة طاغابو وزيرة منتدبة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية مكلفة بالصناعة التقليدية.

وتجدر الإشارة إلى أن مرحلة ما بعد اجتماع القاهرة منهاج العمل بكين سنة 1995 سجلت مرحلة جديدة في الجزائر على مستوى الاهتمام بالمرأة من خلال وضع ميكانيزمات مؤسساتية كلفت بتشجيع ترقية المرأة والأخذ بانشغالاتها على أعلى مستوى إذ لم تكن الجزائر تتوفر على هيئة وطنية مكلفة بترقية المرأة حتى سنة 1994، لهذا تم إنشاء الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني والعائلة وأسندت لها صلاحيات في مجال ترقية المرأة وحماية الأسرة، كما أنشئت اللجنة الوطنية الدائمة للمتابعة والتقييم الخاصة بحماية المرأة وترقيتها سنة 1994- وتكمن مهمتها في تقييم الأعمال المطبقة في شتى ميادين وجود المرأة بالخصوص في التربية والصحة والشغل والاتصال والحماية القانونية والسلطة التشريعية، ومن ثم إنشاء مجلس وطني للمرأة بمرسوم تنفيذي تحت رقم 97-98 وهو جهاز استشارة وتشاور وتقويم في مجال السياسة الوطنية للمرأة، كما أنشئت اللجنة الوطنية للسكان بمرسوم تنفيذي تحت رقم 157-98 وكلفت بوضع البيانات السكانية ويساهم في تكوينها القطاعات الوطنية المعنية ودوائر الإحصاء ومراكز الدراسات والبحوث السكانية وممثلو المجتمع

[1] سليمان الرياش وآخرون، مرجع سابق، ص 25.
[2] أعمال المؤتمر الدولي السابع المرأة والسلم الأهلي، طرابلس، 19-21 مارس 2015، ص 13.

المدني، وأنشئت لجنة وطنية للصحة الإنجابية وحماية الأمومة والطفولة للقيام والأخذ بالتدابير الاجتماعية والإدارية والطبية التي تستهدف على الخصوص إيجاد توازن عائلي منسجم وتحفظ حياة الأم والطفل.[1]

**ب)على مستوى المنظمات العليا:**

لم تستثن المرأة من التعيينات على مستوى الوظائف العليا في الجزائر والتي تمت بمقتضى مرسوم رئاسي أو مرسوم تنفيذي، توجد امرأتان في المجلس الدستوري أولاهما دخلت كعضو منتخب ممثلة لمجلس الأمة والأخرى تم تعيينها من طرف رئيس الجمهورية وهما "فلة هني" و"غنية لبيض مقلاتي"، ويتضمن 8 نساء من بين 154 عضوا بمعدل 5.19% (CENES) المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عرضته اللجنة (ONDH)، أما المرصد الوطني لحقوق الإنسان في 2001 فيضم 8 نساء من (CNCDH)، الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان 6 من بين 40 عضوا ما يعادل 20% بينما يضم الآخر 13 امرأة من بين 45 عضوا ما يعادل 28.8% وهذا ما يوحي بتطور ملحوظ؛ غير أن المجلس الإسلامي الأعلى تغيب عنه مشاركة المرأةكما أنه من بين حوالي 262000 إطار سامي يمثل العنصر النسوي ما يعادل 18.7% أي حوالى 49000 إطار.[2]

**ت)في المجلس الشعبي الوطني:**

حصلت المرأة الجزائرية على حق الترشح والتصويت منذ سنة 1962 ووصلت إلى قبة البرلمان في نفس العام بعشر سيدات من مجموع 194 أي بنسبة 5% من إجمالي النواب وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بتواجد المرأة في حرب التحرير، وفي سنة 1964 تراجعت النسبة إلى 1.44% وبقيت مشاركة المرأة ضئيلة لترتفع سنة 1980 بعشر نساء من بين 77 أي بنسبة 12.9%.

وقد نص قانون الانتخاب في سنة 1980 في مادته 2/51 على أنه يجوز لبعض أفراد الأسرة ممارسة حقهم في التوكيل بطلب منهم، وهو ما أكده قانون الانتخاب لسنة 1989 في المادة 2/50؛ وذهبت المادة 2/54 إلى أبعد من ذلك حين قررت "تمكين أحد الزوجين التصويت على الآخر مع إثبات الرابطة الزوجية عن طريق تقديم الدفتر العائلي

[1]وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، دمشق، 2009.

[2]المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر، http://wwwons.dz/emploietchomage2008html، 2011/04/27.

بالإضافة إلى البطاقتين الانتخابيتين"، وقد أدى هذا إلى انتخابات عائلية وهي ممارسة تقليدية في الجزائر إلا أن هذا القانون قد رسخ تبعية المرأة للرجل كما أنه يبطن عدم اهتمام السلطة بتوعية المرأة بدورها في عملية صنع القرار[1].

وتزامن ذلك مع تطور المناخ السياسي العالمي حيث أكدت مواثيق الأمم المتحدة الصادرة عن المؤتمرات العالمية المتتابعة ضد مؤتمر مكسيكو في السبعينات إلى مؤتمر المرأة في نيروبي (1985) ومؤتمر القاهرة للسكان والتنمية وبكين (1995) بإعلان مواثيق حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها والتي صادقت عليها دول عربية مع الإشارة إلى تحفظ بعض الدول عليها[2]والتي تضمن تمكين المرأة من الترقية السياسية والاجتماعية وتعزيز حقوق المرأة والرجل على قدم المساوة في ممارسة العمل السياسي واتخاذ التدابير الكفيلة لوصول المرأة على قدم المساواة إلى هياكل السلطة وعمليات صنع القرار والمشاركة الكاملة وضرورة بلوغ تمثيل متكافئ بين الرجال والنساء في الهيئات المنتخبة والوظائف العامة وعلى "الحكومات إقامة آليات الرصد لإتاحة الفرص للمرأة للوصول إلى المناصب العليا لصنع القرار أو تعزيزها[3] وهذا ما التزمت به الجزائر في مشروع ترقية المرأة وارتفاع تواجدها في التشريعيات البرلمانية خاصة في انتخابات 1990 الذي ارتفع إلى 12 امرأة منتخبة أي بنسبة 12.7%، وفي سنة 1992 شهدت الجزائر مرحلة انتقالية بسبب وقف المسار الانتخابي حيث أنشأت مجلسا وطنيا استشاريا سنة 1992 ضم 6 نساء إلى غاية سنة 1994 أين تأسس المجلس الوطني الانتقالي الذي كان يحوي على 12 امرأة بالتعيين من بين 178 رجلا وبنسبة 6.7%، وفي سنة 1997 كان أول مجلس شعبي وطني ينتخب بعد انتهاء المرحلة الانتقالية حيث بلغ عدد النساء 12 امرأة من بين 380 وبنسبة 3.68%[4]، ويبقى حضور المرأة ضعيفا ليرتفع إلى 25 امرأة في مجلس 2002 بنسبة 6.20%؛ وفي تشريعيات 2007 وصل عدد النساء إلى 24 نائبة أي ضعف ما كان عليه في العدد السابق.إن الأسباب التي تفسر هذه المشاركة الضعيفة للمرأة في البرلمان يرجعها البعض إلى غياب آليات ثقافية وسياسية تساعد على

---

[1]سامية بادي، مرجع سابق، ص 126.

[2]أماني قنديل، **مؤسسات المجتمع المدني: قياس القابلية ودراسة حالات**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص 52.

[3]المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: إعلان ومنهاج عمل بيجين، ص 100.

[4]سامية بادي، مرجع سابق، ص 127.

تنفيذ النصوص المتوفرة واتخاذ الإجراءات المساعدة لضمان وصول المرأة للمجلس الشعبي الوطني[1].

وفي تشريعيات 2012، شهدت المرأة الجزائرية قفزة نوعية وفي سابقة أضعاف ما كان عليه وهو ما يقارب ثلث عدد نواب المجلس النيابي 31.38% والبالغ عددهم 462 نائب، وبموجب النتيجة المحصلة قفزت الجزائر في التصنيف العالمي لتمثيل النساء في البرلمانات الوطنية من 122 إلى 25 عالميا، وبذلك تكون الجزائر متفوقة على فرنسا التي احتلت المرتبة 69 في العالم بـ109 نساء في البرلمان الفرنسي أي بنسبة 18.9% من إجمالي نواب البرلمان الفرنسي البالغ عددهم 577 نائب ومتقدمة على سويسرا التي حلت في المرتبة 30 عالميا بـ 28.5% ثم النمسا في المرتبة 31 بنسبة 27.9% عالميا."[2]

إن مؤشر تواجد المرأة في البرلمان يعد معيارا ذا دلالة عن واقع مشاركة المرأة الجزائرية في عملية صنع القرار والمساهمة في رسم السياسة العامة للدولة الجزائرية ونالت مكانتها (النظام العضوي 2012) بنظام الحصص وهو ما نفصل فيه لاحقا.

**جدول 2 - عدد ونسبة حضور النساء في البرلمان[3]**

| الفترة | التشريعيات | مجموع النواب | عدد النساء | النسبة |
|---|---|---|---|---|
| 1965 -1962 | البرلمان الأول (63-64) | 138 | 2 | %1.45 |
| | البرلمان الثاني (65) | 197 | 10 | %5.07 |
| 1991 -1977 | البرلمان الأول (77-82) | 295 | 10 | %3.9 |
| | البرلمان الثاني (82-87) | 285 | 5 | %1.75 |
| | البرلمان الثالث (87-91) | 295 | 7 | %2.4 |
| 2002-1992 | المجلس الاستشاري (92-94) | 60 | 6 | %10 |
| | المجلس الوطني الانتقالي (94-97) | 178 | 12 | %6.7 |

[1] فتيحة معتوق، **الدراسات المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة**، الجزائر، (د ت ن)، ص 14.
[2] أعمال المؤتمر السابع : المرأة والسلام، طرابلس، 12-14 مارس 2015، ص 14.
[3] المصدر: فتيحة معتوق، مرجع سابق، ص 13.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | البرلمان الخامس (97-2002) | 380 | 12 | %3.15 |
| 2007-2002 | البرلمان السادس (2002-2007) | 389 | 24 | %6.42 |

**ث)التمثيل النسوي في الجماعات المحلية:**

أما على مستوى الهيئات المحلية وخلال انتخابات جوان 1997 فقد انتخبت امرأة واحدة كرئيسة للمجلس الشعبي البلدي في منطقة الجزائر وبالضبط ببلدية سيدي محمد في قائمة حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD[1] حيث قام بتعيين امرأة في المنصب تحت هالة إعلامية كبيرة وتبعه تعيين ثلاث نساء أخريات ونصبت سنة 2000 مجموعة لا بأس بها من النساء في مجال القضاء، كما أعطيت المرأة حوالى 14 منصبا كمديرة للتربية (هذا المنصب كان حكرا على الرجال فقط)[2]

يبقى تمثيل المرأة في المجالس المحلية تمثيلا ضعيفا إلى درجة كبيرة منذ الاستقلال وإلى اليوم، حيث بلغ عدد النساء المنتخبات في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967 إلى 20 امرأة وترأست سنة 1967 وارتفع عدد النساء المنتخبات في انتخابات المجالس الشعبية الولائية لسنة 1969 إلى 45 امرأة.[3]

وبقيت حظوظ المرأة في المجالس المحلية طيلة التسعينات والثمانينات ضعيفة جدا لكن بعد عملية مسار التحديث الوطني الذي باشرت به القيادة السياسية في التسعينات عرف حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المحلية نوعا من الارتفاع مقارنة بما كانت عليه من قبل، غير أن الملاحظ في التطور السياسي للمرأة نجد أنها اقتحمت المجالس البلدية والولائية أكبر بقليل من المجالس النيابية فقد فرضت وجودها رغم التحديات ففي خلال عشرية 1980-1990 تم انتخاب 50 امرأة للمجالس الشعبية الولائية و60 امرأة تحصلت على مقاعد في

[1]الطيب بكوش وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة العربية –تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة**، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004، ص 161.

[2]محمد جمعة، مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا،
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=articleαlarg=αid> , 11/10/2009.

[3]المكتب الوطني للإحصاء، مرجع سابق.

المجالس الشعبية البلدية، وفي سنة 1990 ومع انتقال الجزائر إلى التعددية وظهور الإسلاميين في الانتخابات البلدية فإنه وعلى هذا الأساس لم تنتخب أي امرأة على مستوى الهيئات المحلية.[1]

وبعودة المسار الانتخابي تم إجراء الانتخابات المحلية في سنة 1997، حيث نجد من بين 1281 امرأة مترشحة للمجالس الشعبية البلدية فازت 78 امرأة، وعلى مستوى المجالس الولائية ترشحت 905 امرأة تحصلن على 65 مقعدا، وفي انتخابات سنة 2002 ترشحت 3679 للمجالس الشعبية البلدية فازت من بينهن 147 امرأة كما ترشحت 2684 للمجالس الولائية وتحصلن على 113 مقعدا.[2]

ففي الانتخابات المحلية التي أجريت سنة 1997 ترشحت للمجالس البلدية 1281 امرأة فازت من بينهن 75 امرأة أما في المجالس الولائية فقد ترشحت 905 امرأة لم تفز سوى 62 امرأة، أما في الانتخابات المحلية لسنة 2002 فقد ترشحت للمجالس البلدية 3679 امرأة لم تفز سوى 147 امرأة وللمجالس الولائية ترشحت 264 لم تفز سوى 113 امرأة.[3]

أما الانتخابات التشريعية التي جرت في 2007 فقد أفرزت عن فوز 129 امرأة في المجالس الشعبية الولائية ما نسبته 13.44% وفوز 103 نساء في المجالس الشعبية البلدية ما نسبته 0.74% ؛ في حين أن النساء اللواتي تولين رئاسة المجالس الشعبية البلدية خلال العهدة الممتدة من 2007 إلى 2012 لم يتعد ثلاثة نساء ضمن 1541 مجلس بلدي، وفي المقابل لم تتمكن أي امرأة من رئاسة المجالس الشعبية الولائية الثمانية والأربعين خلال نفس السنة الانتخابية.

هذا الواقع يؤكد ضآلة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة ورئاستها وفي المقابل أثبتت التجربة أن الدور المنوط بالنساء المنتخبات وفي حال وقع اختيارهن غالبا ما تسند لهن الأدوار الاجتماعية الثانوية يكلفن بالهياكل والمهام الاجتماعية مثل الصحة والطفولة

[1] الطيب بكوش وآخرون، مرجع سابق، ص 161.

[2] Nadia Ait Zai, « la participation politique des femmes et leur présence dans 581 la haute instance de décision », been surfing the site on 7/5/2010political participation

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرأة الجزائرية واقع ومعطيات**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، 2012.

والتضامن وغير ذلك ويظل إجمالا تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية المحلية ضعيفا وبطيء التطور.[1]

ولكن نلاحظ في انتخابات المجالس المحلية 2012 فقد ترشحت 32100 امرأة من مجموع 187431 مترشح لعضوية المجالس البلدية وكذا 8838 امرأة من مجموع 32556 لعضوية المجالس الولائية أي برقم إجمالي وصل إلى 40938 امرأة من مجموع 219987 مترشح للمجالس الشعبية المحلية[2] وذلك بسبب توسع القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 جانفي سنة 2012 من حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حيث بلغ عدد النساء الممثلات في المجالس الولائية 595 امرأة مقابل 4120 ممثلة في المجالس البلدية، وذلك بحكم النسب التي حددها القانون العضوي بحسب عدد المقاعد المتنافس عليها، والتي حددت ما بين 30 و35 بالمائة بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية و 30% فيما يتعلق بانتخابات المجالس الشعبية البلدية.

**جدول 3- عدد النساء بالمجالس المحلية بالجزائر من 1967 إلى 2012[3]**

| السنة | عدد النساء في المجلس الشعبي البلدي | عدد النساء في المجلس الولائي |
|---|---|---|
| **1967** | 60 | / |
| **1969** | 62 | 45 |
| **1997** | 75 | 62 |
| **2002** | 147 | 113 |
| **2007** | 103 | 129 |

[1] أعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلام الأهلي، طرابلس، 19-21 مارس.

http://www.echooroukonline.com/ara/articles/149693.html، المتصفح يوم 2013/5/5.

[2] http://sawt-alahrar.net/ara/national/6977 المتصفح يوم 2013/5/5.

[3] الجمهورية الجزائرية، مرجع سابق.

**جدول 4- مشاركة النساء في المجالس الشعبية البلدية والولائية من 1997 إلى 2021[1]**

| | 1997 | | 2002 | | 2007 | | 2012 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مرشحات | منتخبات | مرشحات | منتخبات | مرشحات | منتخبات | مرشحات | منتخبات |
| **المجالس الشعبية البلدية** | 1281 | 75 | 3679 | 147 | / | 129 | 32100 | 4120 |
| **المجالس الشعبية الولائية** | 905 | 62 | 2684 | 133 | / | 103 | 8838 | 595 |

**جدول 5- تمثيـــل الاحزاب السياسية و القوائم الحــرة**
**في المجلس الشعبي الوطني2012 -2017**

| الأحزاب السياسية و القوائم الحرة | عدد مقاعد الرجال | عدد مقاعد النساء |
|---|---|---|
| جبهة التحرير الوطني | 151 | 64 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 49 | 24 |
| تكتل الجزائر الخضراء | 38 | 15 |
| جبهة المستقبل | 02 | / |
| جبهة القوى الاشتراكية | 18 | 10 |
| عهد 54 | 03 | / |
| التحالف الوطني الجمهوري | 03 | 01 |
| حزب الشباب | 01 | / |
| الحركة الشعبية الجزائرية | 04 | 03 |
| الحركة الوطنية للامل | 02 | / |

[1]المصدر: نعيمة سمينة، دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية المحلية وعلاقتها بأنظمة الحكم، نماذج الجزائر، تونس ، المغرب، (ماجستير) جامعة ورقلة، 2011، ص 93.

| | | |
|---|---|---|
| الحزب الوطني للتضامن و التنمية | 02 | 01 |
| الجبهة الوطنية الجزائرية | 02 | / |
| جبهة التغيير | 03 | 01 |
| حركة المواطنين الاحرار | 01 | / |
| القوائم الحرة | 12 | 05 |
| حزب الكرامة | 01 | 01 |
| حزب التجمع الجزائري | 01 | 01 |
| حزب الفجر الجديد | 04 | 02 |
| الجبهة الوطنية الجزائرية | 03 | 02 |
| اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية | 01 | 03 |
| حزب العمال | 15 | 11 |
| الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية | 03 | / |
| الحركة الوطنية الاحرار من اجل الوئام | 01 | / |
| الجبهة الوطنية الديمقراطية | 01 | / |
| حزب التجديد الجزائري | 01 | / |
| حزب النور الجزائري | 01 | 01 |
| جبهة العدالة و التنمية | 06 | 01 |
| حركة الانفتاح | 01 | / |
| **المجموع** | **330** | **146** |

**جدول 6- تمثيل الأحزاب السياسية والقوائم الحرة في المجلس الشعبي الوطني 2017-2021**

| الأحزاب السياسية والقوائم الحرة | عدد المقاعد المحصل عليها | منهم عدد النساء |
|---|---|---|
| جبهة التحرير الوطني | 161 | 49 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 100 | 33 |
| حركة مجتمع السلم HMS | 34 | 6 |
| تجمع أمل الجزائر –تاج– | 20 | 4 |
| الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء | 15 | 4 |

| | | |
|---|---|---|
| جبهة المستقبل | 14 | 2 |
| جبهة القوى الاشتراكية | 14 | 3 |
| الحركة الشعبية الجزائرية | 13 | 3 |
| حزب العمال | 11 | 4 |
| التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية | 9 | 3 |
| التحالف الوطني الجمهوري | 6 | 3 |
| حركة الوفاق الوطني | 4 | 0 |
| الحرة الوحدة | 3 | 1 |
| حزب الكرامة | 3 | 0 |
| جبهة النضال الوطني | 2 | 0 |
| حزب الحرية والعدالة | 2 | 0 |
| الحزب الوطني للتضامن والتنمية | 2 | 0 |
| الجبهة الديمقراطية الحرة | 2 | 1 |
| عهد 54 | 2 | 0 |
| التجمع الوطني الجمهوري | 2 | 0 |
| حزب الشباب | 2 | 0 |
| الونشريس | 2 | 1 |
| التواصل | 1 | 0 |
| نداء الأوفياء | 1 | 0 |
| الوفاء والتواصل | 1 | 0 |
| الهلال | 1 | 0 |
| الاتحاد للتجمع الوطني | 1 | 0 |
| الوحدة والتداول | 1 | 0 |
| الوفاء | 1 | 0 |
| صوت الشعب | 1 | 0 |
| الجبهة الوطنية الجزائرية | 1 | 0 |
| أمل وعمل | 1 | 0 |
| تحالف تكتل الفتح | 1 | 0 |
| النجاح | 1 | 0 |
| الإشراق | 1 | 0 |

| | | |
|---|---|---|
| المبادرة | 1 | 0 |
| الأمل | 1 | 0 |
| حركة المواطنين الأحرار | 1 | 0 |
| الكفاءة والمصداقية | 1 | 0 |
| جبهة الجزائر الجديدة | 1 | 0 |
| القصر القديم | 1 | 0 |
| أبناء الشعب | 1 | 0 |
| صوت الشعب | 1 | 0 |
| الاتحاد الوطني من أجل التنمية | 1 | 0 |
| حركة الإصلاح الوطني | 1 | 0 |
| الأمل | 1 | 0 |
| الجبهة الوطنية للعدالة الاجتماعية | 1 | 0 |
| حزب الفجر الجديد | 1 | 0 |
| الضروري | 1 | 0 |
| قائمة حرة البديل المواطن – ب– | 1 | 0 |
| اتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية | 1 | 0 |
| فرسان ورقلة | 1 | 0 |
| الحركة الوطنية للعمال الجزائريين | 1 | 0 |
| حزب العدل والبيان | 1 | 1 |
| البدر | 1 | 1 |
| النور | 1 | 0 |
| حركة الانفتاح | 1 | 0 |
| مبادرة المواطنة | 1 | 0 |
| حزب التجديد الجزائري | 1 | 0 |
| الجبهة الوطنية للحريات | 1 | 0 |
| **المجموع** | 462 | 120 |

من دليل نواب الفترة التشريعية الثامنة 2017– 2022

**ج) الكوتا:**

بقي تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس الانتخابية ضعيفا بالرغم من شعارات ترقية المرأة منذ بداية الاستقلال 1968، وبالرغم مما نصت عليه المواثيق الدولية وما تضمنته الدساتير الجزائرية على مبدأ المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز فبقيت الفجوة قائمة بين الحق الذي يمنحه التشريع وبين البعد الواقعي لتجسيد مكانة المرأة في الساحة السياسية؛ بهذا أصبح مسار التحديث الوطني أكثر من ضرورة ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال آليات جديدة لتفعيل دور المرأة وتجسيد المساواة عن طريق التمييز الإيجابي وتوسيع حظوظها في المجالس المنتخبة.

جاء تعديل دستور 2008 لتكريس مكانة المرأة السياسية من خلال المادة 31 مكرر: "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال مضاعفة حظوظها في النجاح خلال الاستحقاقات الانتخابية" ، لقد ترجمت السلطات العمومية إلى مبادرة تجسيدية لترقية الحقوق السياسية للمرأة وباتباع استراتيجية –حذف المراحل- من خلال التعديل الدستوري 2008 بقانون عضوي يحدد توسيع مشاركتها في المجالس المنتخبة والذي دخل حيز التمثيل بمناسبة الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2012، والذي تزامن مع موجة الربيع العربي حتى وإن كانت هذه الإصلاحات تعود إلى قانون 1997 الذي غير نمط الاقتراع من حيث توزيع المقاعد باعتماد نظام التمثيل النسبي - الذي يعتبر أكثر ديمقراطية- ويسمح للأقلية بحماية حقوقها ومشاركتها في تمثيل إرادة الأمة[1]، وهو ما جعل المرأة الجزائرية تحقق قفزة نوعية وتوسيع حظوظ مشاركتها في المجالس المنتخبة لا سيما المجلس الشعبي الوطني، ولعل نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 تكشف لنا بصورة ملحوظة ارتفاعا في عدد النساء في المجلس الشعبي الوطني وهو ما يقارب ثلث أعضائه.

[1]إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص 115.

أكد التعديل الدستوري لسنة 2008 على إرادة الدولة الجزائرية في العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة وقد أحال على قانون عضوي يحدد الآليات التي يحقق بها ذلك[1]وحسب ما جاء في الحكومة أن الهدف من مشروع القانون لتذليل العقبات التي فرضها الواقع وظلت تحول دون مشاركة في الحياة السياسية وتمثيلها في المجالس المنتخبة تمثيلا عادلا يتناسب مع حجمها المجتمعي وهي الهيئة الناخبة كما رأت الحكومة في مشروعها أن الأخذ بالنظام الإجباري للحصص ضمن قوائم الترشيحات والمقاعد المحصل عليها في كل قائمة من شأنه أن يضاعف تدريجيا من تعداد التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة، ولم يكتف مشروع القانون بذلك بل اقترح جوائز مالية للأحزاب السياسية مقابل عدد مرشحاتها الفائزات بمقاعد في المجالس المنتخبة[2].

وتضمن مشروع القانون العضوي النقاط التالية:

- الأخذ بالنظام الإجباري للحصص ضمن قوائم الترشيحات وفي المقاعد المحصل عليها من كل قائمة باعتبار هذا النظام أكثر الأنظمة انسجاما مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي انضمت إليها الجزائر سنة 1996.
- الأخذ بنسبة 30% أي ما يعادل الثلث على أساس أن النسبة المعتمدة في معظم التجارب الديمقراطية التي تأخذ بالنظام الإجباري للحصص (مقاعد أو ضمن القوائم) تتراوح بين 20% و50%.

يقتصر هذا الإجراء على المجالس المنتخبة بالبلديات الموجودة بمقر الدوائر فقط أو التي يزيد عدد سكان بلدياتها عن 20000 نسمة.

- لا تنطبق معايير توسيع التمثيل النسوي في مجلس الأمة على أساس أن ثلثي تركيبته منتخبة من بين ومن طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، كما أن طريقة الانتخاب القائمة على الانتخاب غير المباشر المتعدد الأسماء لا تسمح بتطبيق هذه الآليات.
- اقتراح أن يكون الاستخلاف في كل المجالس المنتخبة من نفس الجنس.

---

[1] عمار عباس، نصر الدين بن طيفور، "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 10، جوان 2013، ص ص 86-95، ص 87.

[2] نفس المرجع، ص 90.

وقد أوضح ممثل الحكومة أمام لجنة الشؤون القانونية بالمجلس الشعبي الوطني أن الهدف من هذا القانون هو توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة طبقا للدستور وتجسيدا لبرنامج رئيس الجمهورية في مجال تأسيسه للحكم الراشد وتفعيل مبادئ الديمقراطية والمساواة بين المواطنات والمواطنين وتعزيز دور مكانة المرأة الجزائرية التي فرضت نفسها ومكانتها في عالم الشغل وتولي وظائف عليا في الإدارة وسلك القضاء ومجالات متعددة أخرى، لكن حضورها في المجال السياسي وخاصة في المجالس المنتخبة لا يزال رمزيا وضعيفا جدا مقارنة بتعدادها سواء في المجتمع أو ضمن الهيئة الوطنية الناخبة. [1]

**كيفية توزيع المقاعد[2]:**

تبنى النواب نسبا متدرجة على النحو التالي:

أ) <u>في انتخابات المجلس الشعبي الوطني</u>:

20% عندما يكون عدد المقاعد يساوي (4) أربعة مقاعد

30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق (5) خمسة مقاعد

35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر (14) مقعدا

40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين (32) مقعدا

50% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج

ب) <u>انتخابات المجالس الشعبية الولائية</u>:

30% عندما يكون عدد المقاعد 35، 39، 43، 47 مقعدا

35% عندما يكون عدد المقاعد من 51 إلى 55 مقعدا

ت) <u>انتخابات المجالس الشعبية البلدية</u>:

30% في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر وبالبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف (20000) نسمة

ويبدو من خلال الصيغة النهائية للنص أن السقف الذي رفع عاليا من خلال مشروع الحكومة الذي أقره مجلس الوزراء والذي حدد نسبة موحدة لتمثيل النساء في قوائم

---

[1] عمار عباس، نصر الدين بن طيفور، مرجع سابق، ص 89.

[2] انظر بالتفصيل كيفية توزيع المقاعد على النساء ضمن القوائم الفائزة كما ورد في بيان وزارة الداخلية على موقعها www.interieur.gov.dz

الترشيحات بـ 30% قد أعيد فيه النظر على مستوى المجلس الشعبي الوطني، وقد أكد رئيس الجمهورية على أن هذا التراجع يمثل بالنظر إلى أسباب وعوائق ثقافية واجتماعية موضوعية خطوة أولى على مسار طويل قابل للتحسين والتطوير مستقبلا، مسار نحن مستعدون للذهاب فيه بعيدا حتى تأخذ المرأة مكانتها الطبيعية المستحقة في بنية المجتمع والدولة على السواء[1].

ولضمان تطبيق هذا الإجراء نص القانون على إسقاط قوائم الأحزاب التي لا تحترم مبدأ التداول في الترتيب بنسبة 30% في حين يتم مَنْحُ مِنَح تشجيعية لتلك التي تحترم تطبيقه.[2]غير أن ما يلفت الانتباه أن هناك فئة اعتبرت التعديل الدستوري في جانبه المتعلق بتوسيع حظوظ المشاركة السياسية للمرأة بالمزايدة السياسية أو بـ -الموضة- والسبب في ذلك أن من يقرأ التعديلات الدستورية قراءة متأنية يبرز له بأن الغاية والهدف منها ليس سوى فتح باب الترشح للرئيس بوتفليقة لعهدة ثالثة وتعزيز صلاحياته على حساب السلطات الأخرى، فكان لابد من عملية إشهار من أجل حشد ودعم الوعاء الانتخابي النسوي[3] دون مراعاة مستواهن الثقافي أو تاريخهن النضالي ضمن التشكيلات السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية وإنما فقط تطبيقا عن مضض لأحكام القانون، وهو الواقع الذي أكدته نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 فرغم وصول 145 امرأة إلى المجلس الشعبي الوطني إلا أن أغلبيتهن لا تتوفر فيهن الشروط الضرورية لممارسة المهام النيابية وعلى رأسها التشريع والرقابة وعمل الحكومة[4]، وقد أكدت السيدة نطيط نصيرة رئيس جمعية "كرامة" وعضوة الفدرالية الدولية للجمعيات النسائية في جنيف بأن بعض القوائم المرشحة للتشريعيات 2012 تضمنت عاملات في الشبكة الاجتماعية وسيدات بلا مستوى ثقافي أو تكوين سياسي في القوائم من أجل سد الفراغ والآن تتواجد عضوات

---

[1]عباس، نصر الدين، مرجع سابق، ص 90.

[2]تقرير مركز الإعلام والتوثيق، "دراسات مقارنة حول تمثيل النساء في المغرب العربي"، **مركز الإعلام للنشر والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة**، 2006، ص 56.

[3]كمال زايت، "المرأة والاستحقاقات الانتخابية ديكور التباهي"، **يومية الخبر**، ع/6973، 2009/3/8، ص 15.

[4]عمار عباس، نصر الدين بن طيفور، مرجع سابق، ص 91.

البرلمان لا صلة لها بالعمل العام ولا مستوى سياسي لديهن[1]، وترى المحامية فاطمة الزهراء بن براهم بأن المهمة البرلمانية تحتاج إلى حنكة قانونية وسياسية وأن ما أفرزته التشريعيات من عنصر نسوي كان وليد قرار سياسي من الرئيس بوتفليقة وليس وليد القاعدة، إنهن يحتجن إلى تعلم سياسي من خارج البرلمان لأن الأخير لا يعلمهن ذلك بل يضع بين أيديهن ميكانزمات العمل البرلماني فقط[2]

أما لويزة حنون أمينة حزب العمال كانت من أشد المعارضين لنظام الحصص النسوية وبهذه الطريقة حيث ترى أنه معارض للمادة 29 من الدستور والتي تحظر كل أشكال التمييز، فكيف تعطي للمرأة كوتا دون افتكاكها عن طريق الجدارة والكفاءة النضالية كما أن هذا الإجراء يعتبر تمييزا ضد الرجل فنحن نهدف إلى تمثيل نوعي لا كمي؛ وأكدت قيادية في حزب جبهة التحرير الوطني بأن كثيرا من الأحزاب تجاهلت المرأة المناضلة والسياسية، إن أكثر من 90% من السيدات الموجودات في القوائم الانتخابية لا يتوفرن على المستوى الذي يؤهلهن للذهاب إلى المؤسسة التشريعية وقد تم اختيار المرشحات على أساس الولاء وليس الكفاءة والمستوى[3]

واتفقت حركة الإصلاح على ترك المرأة تتطور بشكل طبيعي حيث نجد المرأة قد فرضت نفسها تدريجيا في العديد من القطاعات وبالتالي يتركها تتطور نحو مزيد من المشاركة في الحياة السياسية[4]، ويذهب الأستاذ قادري من خلال الدروس المستخلصة من نسب الثلث للنساء في مشروع قانون الانتخاب أن البعض يرى في مشروع هذا القانون إضرارا بالمرأة ومساسا بكرامتها ومكانتها كإنسان عاقل راشد فضلا على أنه لا يتماشى ومبادئ حقوق الإنسان القائم على تساوي الفرص إذ أنه يحد من إمكانيات المرأة التي يمكن أن تتجاوز في المجالس المنتخبة أكثر من هذه النسبة عندما تكتسب أدوات المنافسة وتبرهن في الميدان أنها أحق بذلك، كما أن الرجل يمكن أن يتضرر خاصة إذا كان هذا التمثيل مجرد إجراء شكلي الهدف منه تواجد العنصر النسوي فقط، إذ لا يعقل تهميش كفاءات من الرجال

---

[1] يومية الخبر، 2012/5/16.

[2] يومية الخبر، 2012/5/14.

[3] لخضرخثير، مرجع سابق، ص 186.

[4] نعيمة بورنان، المشاركة السياسية في الجزائر، (ماجستير)، **جامعة الجزائر 2**، 2013/2012، ص 146.

مقابل إرضاء شكلي للنساء قد لا يرقى إلى متطلبات التنمية والتحديات المطروحة في مختلف المجالات والمجالس حيث كل بلدية وولاية تختلف عن الأخرى، من ناحية أخرى فإن المرأة عندما تدرك بأن لها نسبة مضمونة قانونا فإن أداءها السياسي يتراجع ففي السابق كانت تناضل كي تفتك مقعدها من منافسها الرجل، فنجدها ترفع من أدائها، تساوم إما بالترغيب أو بالترهيب مبرزة مواهبها في التسيير والتمثيل لكن اليوم ليست في حاجة إلى كل ذلك المجهود، وعليه نعتقد بأن المرأة يتراجع مردودها وعطاؤها السياسي.

بصفة عامة مع استثناء بعض الحالات النادرة بالرغم مما قيل عن الانعكاسات السلبية لهذا القانون على أداء المرأة ومشاركتها السياسية فإنه يمكن تسجيل بعض المظاهر الإيجابية وإن كانت لا تظهر من شكل مشروع القانون بل موجودة في روحه... وهو ما يعطي الفرصة أكثر من السابق لظهور كفاءة نسوية للتسيير والقيادة والمشاركة.[1]

[1] حسين قادري، **الدروس المستخلصة من نسب الثلث للنساء في مشروع قانون الانتخابات**، منشورات أساتذة جامعة باتنة، www.ar.univ-batna.dz، 2013/12/13، 20:00,

## خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تحصيل رؤيا عامة شاملة عن مختلف المواثيق والاتفاقيات الدولية والوطنية وكذا مسار المشاركة السياسية في الجزائر مع أن دراستنا هذه تخص معرفة مختلف المحددات الكامنة وراء المشاركة السياسية بشكل رئيسي، وبما أن السياقات التاريخية قد لا تفصح بشكل عميق عن دراستنا نحاول في هذا الفصل أن نعرج على التحليل والتعليق على المعطيات الميدانية من خلال الفصل الميداني.

# الباب الثاني:
# الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة

# الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1. مجالات الدراسة
2. المنهج المستخدم في الدراسة
3. أدوات جمع البيانات

## تمهيد:

تتوقف أهمية أي دراسة علمية أو أي بحث على طرق إنجازه وإسقاطه على الواقع للوصول إلى نتائج دقيقة ولكل دراسة علمية طرق منهجية يتبعها الباحث.

وفي هذا الفصل نتناول الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة حيث يتم توضيح الإجراءات المنهجية والميدانية الخاصة بالبحث من منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات وكل ما يتعلق بالخطوات المنهجية، ويكمن الغرض من هذا الفصل في الإجابة على تساؤلات الإشكالية بناء على ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية والميدانية.

## 1. مجالات الدراسة:

### أ. المجال البشري:

تم توزيع 50 استمارة استبيان على عضوات المجلس الشعبي الوطني لعهدة 2017-2021 من مختلف الأحزاب السياسية وكان هذا بمساعدة بعض عضوات البرلمان وبعض العاملين بالمجلس الشعبي الوطني لكننا لم نسترجع الاستمارات إلا من 30 عضوة تمكنا من إجراء مقابلة معهن، وقد كان اختيارنا للمبحوثات عشوائيا كوننا لم نتمكن من الوصول إلى بقية العضوات الممثلة لأحزاب أخرى؛ وتنتمي مبحوثاتنا إلى الأحزاب التالية: جبهة التحرير الوطني-التجمع الوطني الديمقراطي-الحركة الشعبية الجزائرية - حزب العمال- جبهة المستقبل- حركة مجتمع السلم- الأحرار.

### ب. المجال المكاني:

اقتصرت الدراسة على المجلس الشعبي الوطني كنموذج للمجالس المنتخبة لرصد المشاركة السياسية للمرأة والخلفيات الاجتماعية والسياسية والثقافية لمشاركتها ودخولها للبرلمان.

### ت. المجال الزمني:

وجدنا صعوبات في هذا المجال بسبب عدم إمكانية الاتصال بالمبحوثات بسبب انشغالاتهن المختلفة أحيانا ورفضهن في حالات أخرى، وقد امتد العمل الميداني بين سنتي 2017 و2019 أي مع بداية الحركة الاحتجاجية في الجزائر (الحراك) حيث تعذر علينا الوصول إلى المبحوثات بسبب الوضع الأمني في البلاد حينها؛ وفي فترة سابقة وتزامنا مع افتتاح الدورة البرلمانية 2018 كانت لنا فرصة الحضور بمقر المجلس لإتمام إجراءات المقابلة وتوزيع ما تبقى من الاستمارات لكن تفاجأنا بحركة احتجاجية أمام المقر يومها ما عرقل عملنا وهذا من ضمن صعوبات البحث التي واجهتنا.

على كل تمكنا من الحصول على أرقام هواتف المبحوثات لجمع الاستمارات وإجراء المقابلات معهن على فترات متباينة إلى غاية بداية سنة 2019، وقد تم تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها بعد ذلك مباشرة.

## 2. المنهج المستخدم في الدراسة:

المنهج هو الطريقة العلمية المنهجية التي يستعين بها الباحث في دراسة مشكلة بحثه،و"من الممكن أن تتمتع المناهج التي تولد عامة خارج نطاق السياسة بدرجة من العمومية تسمح لنا بأن نطبق على الشؤون السياسية، غير أنه لابد للتقنيات من أن تتأقلم مع المسائل السياسية، ذلك أن استخدام منهج شديد الإتقان قد لا يقود هنا إلا إلى قصر النظر أو ضيق الرؤية. وما يزيد من صعوبة نقل التقنيات التقليدية الخاصة بالعلوم الاجتماعية إلى ميدان الدراسات السياسية هو أن للطواهر السياسية مقياسا أو بعدا زمنيا لا ينفك عنها.[1]

ولمعالجة موضوع بحثنا استعننا بالمناهج التالية:

### أ. المنهج التاريخي:

ذلك أن النظرة للتاريخ ليست من أجل التاريخ الماضي، بل التاريخ هو اكتشاف أسرار التطور الاجتماعي ويهتم المنهج التاريخي بالظواهر التاريخية بعد وقوعها ويستفيد من الماضي في فهم وتفسير الحاضر ولا يمكن للباحث أن يفهم الماضي إلا إذا مر بمرحلتين أساسيتين هما التحليل والتركيب، وتبدأ المرحلة الأولى بجمع الوثائق وتفسيرها والتأكد من أصحابها وتنتهي إلى تحديد الحقائق التاريخية الجزئية ثم تبدأ المرحلة الثانية عندئذ فيحاول تصنيف هذه الحقائق والتأليف فيما بينها تأليفا عقليا[2].

ويرى ماركيز "أن المنهج التاريخي هو من مناهج علم الاجتماع ذلك أن الملاحظة في الماضي لها في العلم نفس مكانة الملاحظة في الحاضر والتاريخ قبل كل شيء إنما هو اختيار الحوادث الماضية وتفسيرها[3] وعليه استدعت طبيعة دراستنا استخدام المنهج التاريخي من خلال تتبع السياقات العامة والتطور التاريخي للظاهرة المدروسة، إذ لا يمكن فهم حاضر الظاهرة إلا بالرجوع إلى ماضيها، فالحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وامتداد لها[4].

### ب. المنهج الوصفي:

---

[1] بيار بورديو وآخرون ، حرفة عالم الاجتماع، (تر نضير جاهل)، بيروت: دار الحقيقة، 1993، ص 143.

[2] لهرب ناريمان يونس، **استراتيجية البحث الإثنوغرافي**، ط 1، عمان: دار الطباعة للنشر والتوزيع، 2010، ص 147.

[3] نفس المرجع، ص 150.

[4] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 103.

المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وتوضيح خصائصها وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

تهدف البحوث الوصفية إلى وصف ظواهر وأحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجدعليه في الواقع؛ ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم أي ما هو كائن وتحديد للظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات، كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها؛ والمتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور ويرجع ذلك إلى ملاءمته لدراسة الظواهر الاجتماعية لأن هذا المنهج يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.[1]

ولارتقاء الدراسة لمستوى البحث العلمي كان علينا أن نسجل الدلالات التي نستخلصها من البيانات المجمعة مسترشدين بالأهداف التي نتوخاها من الدراسة، والمنهج الوصفي (التحليلي) يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا، ويعبر عنها تعبيرا –كميا–أو –كيفيا–فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح لنا خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها.[2]

ويهتم المنهج الكيفي بالمعلومات والمفردات والجمل التوضيحية ويقوم الباحث فيه بصياغة أسئلة عامة واسعة المجال، ويجمع البيانات على شكل نصوص ثم يصف هذه النصوص ويحللها متأثرا بذاتيته ولكن بشكل منظم حيث يشارك مشاركة حقيقية في موقع الظاهرة من خلال ارتباطها بالظروف التي تمت فيها وبالآخرين ومشاعرهم، والباحث في مجال البحث الكيفي لديه مرونة كبيرة في تغيير خطته فتصميم بحثه لا يعد بشكل كامل مسبق، بل يبقى هذا التصميم بشكل أولي ثم يتطور وفقا لمجريات ومستجدات البحث ووفقا للمعلومات التي يحصل عليها.

[1] عبد الرحمن عدس، **أساسيات البحث التربوي**، عمان: دار الفرقان، 1999، ص 101.
[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 129.

## 3. أدوات جمع البيانات:

**أ. المقابلة:**

تعد المقابلة من الأدوات المستخدمة لجمع المعلومات الخاصة بالبحوث التي يمكن الحصول عليها باستخدام أدوات أخرى، وهي أداة تستخدم لدراسة سلوك فرد أو أفراد للحصول على استجابة لموقف معين أو أسئلة معينة ولملاحظة النتائج المحسوسة للتفاعل الجماعي أو الاجتماعي،[1] والمقابلة هي من الأدوات التي تجعل الباحث وجها لوجه أمام مصدر المعلومات وتتيح له فرصة التفاعل المباشر مع الموقف والتكيف معه للحصول على أكبر قدر من المعلومات بتفاصيل دقيقة واضحة حيث يتمكن الباحث من الأخذ والعطاء والاسترسال في الحديث مع المجيب والنفاذ إلى أعماق الموضوع؛ والمقابلة هي من الأدوات التي اعتمدناها في دراستنا من حيث جمع البيانات والمعلومات كما سمحت لنا بالتطرق إلى مواضيع مختلفة.

**ب. الاستمارة:**

اعتمدنا في دراستنا على استمارة الاستبيان حيث وزعت على عضوات المجلس الشعبي الوطني واحتوت على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة تلخصت في أربع محاور كما يلي:

محور البيانات الشخصية: وضم 7 أسئلة

محور التنشئة الأسرية: ويضم 12 سؤالا

محور المستوى التعليمي : ويضم 4 أسئلة

محور التمكين الاجتماعي : ويضم 8 أسئلة

**ت. الملاحظة:**

تستخدم الملاحظة لاختبار النظريات والأسس والقواعد التي تضبط ظواهر اجتماعية معينة، وتشرح لنا معنى الحقائق والمواقف الاجتماعية وتتنوع إجراءاتها ووسائلها بتنوع

[1] خير الله عصار، **محاضرات في منهجية البحث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 72.

الظروف، وهي تمتاز بأنها أسلوب معين تتوفر له شروط الضبط بالنسبة لكل من الملاحظ والأفراد الملاحظين، وتعرف فيه وحدات الملاحظة وما يسجل من مادتها وتحدد فيه ظروف الملاحظة من زمان ومكان وأشخاص.

وعند حل مشكلة معقدة فإننا نضع الفروض المناسبة لحلها باستخدام طريقة الملاحظة الميدانية ثم نقوم باختبار صحة الفروض واحدا بعد الآخر، ثم نستبعد الفرض الذي لا تثبت أهميته وهذا يتوقف على المنطق والتحكيم والتعقل، فالباحث الذي ليس على دراية بثقافة الجماعة التي يدرسها قد تكون ملاحظته غير واعية أو غير صحيحة أو متحيزة، إن الباحث المتبصر الذي يكون على دراية ومعرفة بثقافة الجماعة التي يدرسها يتمعن في تفسير مشاهداته وملاحظاته وذلك على أسس علمية. إن الملاحظة المتبصرة تجعل من الممكن تفهم الظواهر المعقدة كما أنها تجعلنا نتعمق فيها وراء مفاهيم الجماعة وأفكارها ومشاعرها وتصرفاتها.[1]

وقد خدمتنا الملاحظة خلال بحثنا في تسجيل بعض الملاحظات من خلال ردود أفعال بعض المبحوثات فعلى سبيل المثال فسرنا رفض إحدى عضوات المجلس الشعبي الوطني استلام الاستمارة وإجراء المقابلة بتدني مستواها التعليمي الذي اتضح لنا من خلال حديثها مع إحدى زميلاتها.

[1] غريب سيد أحمد، **البحث الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص ص 160-161.

# الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات وتفسير النتائج

1. تحليل المعطيات الميدانية وتفسيرها
2. عرض نتائج الدراسة
3. الاستنتاج العام للدراسة

## 1. خصائص عينة البحث:

**جدول 7- توزيع المبحوثات حسب السن**

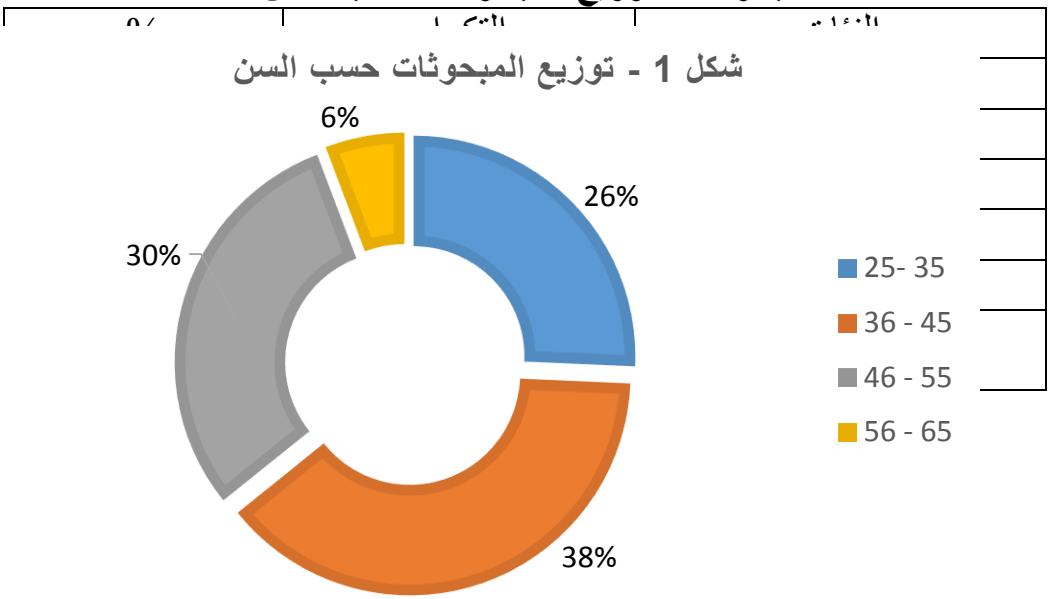


يوضح الجدول 7أن أعلى نسبة 30% تمثلها المبحوثات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 36 و45 سنة، النسبة الأقل منها والبالغة 22.6% تشكلها من أعمارهن بين 56 و 65 سنة، تليها الفئة العمرية من 46 إلى 55 سنة بنسبة 23.34% وأخيرا فئة من 25 إلى 35 سنة بنسبة مقدرة بـ 20%.

تكشف لنا نتائج الجدول أن عينة بحثنا من إجمالي الفئات العمرية (36-45) (56-65) (46- 55) وهي فئات في قمة الطاقة والقدرة على العطاء لهذا كانت مشاركتهن السياسية على نفس القدر من الأهمية، فعلى الرغم من أن الفئات العمرية لمبحوثاتنا تتميز بالتشابه والتقارب إلا أن هناك تباين طفيفا يضفي خصوصية على تجربة كل مرحلة وعلى ظروف المرأة في هذه المراحل خاصة وأن الجزائر عرفت منعطفات عديدة وعلى كل الأصعدة يمكننا من فهم دوافع المشاركة السياسية كما تمثل كذلك الإرادة القوية وبصيرة ثابتة تمكنها من فهم أدوارها وتعي حقيقة المكتسبات في إطار عملية التغير التي تخوضها البلاد والتي تعكس طبيعة النظام الديمقراطي التعددي وديناميكيته والذي يتيح للمرأة فرصة نقلة نوعية في المشاركة السياسية أساسه الخبرة والحنكة والتجربة.

**جدول 8- توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية**

| الحالة العائلية | التكرار | % |
|---|---|---|

**شكل 2- توزيع المبحوثات حسب الحالة المدنية**

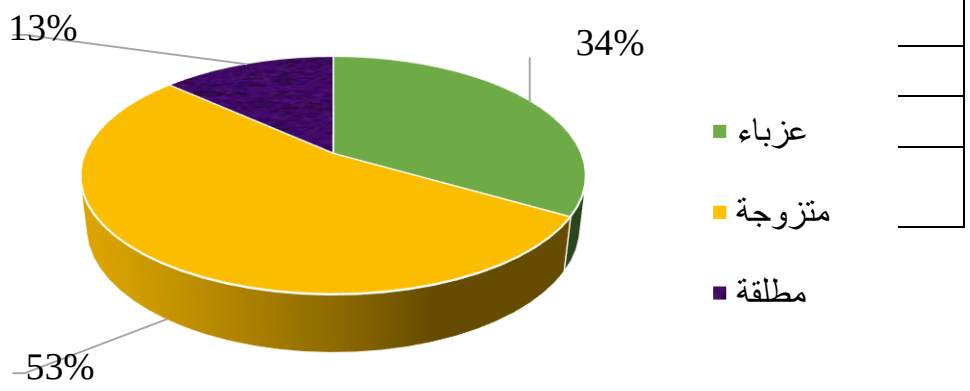


تبين لنا من خلال الجدول رقم 8 أن 53.33% من المبحوثات متزوجات وهي النسبة الغالبة، ويمكن أن نستنبط من هذه الخاصية أن المرأة المتزوجة تتميز بالاستقرار النفسي والاجتماعي وكذا الدعم العائلي للعمل السياسي خاصة من طرف الأزواج وهذا ما

أكدته المبحوثات أثناء المقابلات، من جهة أخرى تفهم الأسرة لأهمية ما تقوم به المرأة وقد يوجد من يردم ثغرة التقصير في بعض الأحيان بمعونة الأزواج عند بعض المبحوثات.

كما نلاحظ أن نسبة العازبات تمثل 33.34% وهي الفئة التي تكن متفرغات للعمل السياسي وغير مرتبطات بالالتزامات الأسرية، وبالمقابل أدنى نسبة يسجلها الجدول هي 13.33% تمثل فئة المطلقات وقد نجدها تعاني من الناحية النفسية أو الاجتماعية وهو ما يؤثر على أدائها السياسي خاصة إن كان الأولاد تحت مسؤوليتها، وموضوعنا مرتبط في جوانب كثيرة بالحالة العائلية وكل ما فيها من تأثيرات على العمل السياسي الذي تختلف أبعاده لفهم تصورات المبحوثات سواء عند المتزوجات أو العازبات أو المطلقات، ذلك أن كل فئة من هذه الفئات تتميز بخصوصيات اجتماعية وثقافية وسياسية مختلفة.

**شكل 3- توزيع المبحوثات حسب الأقدمية في المجلس الشعبي الوطني**

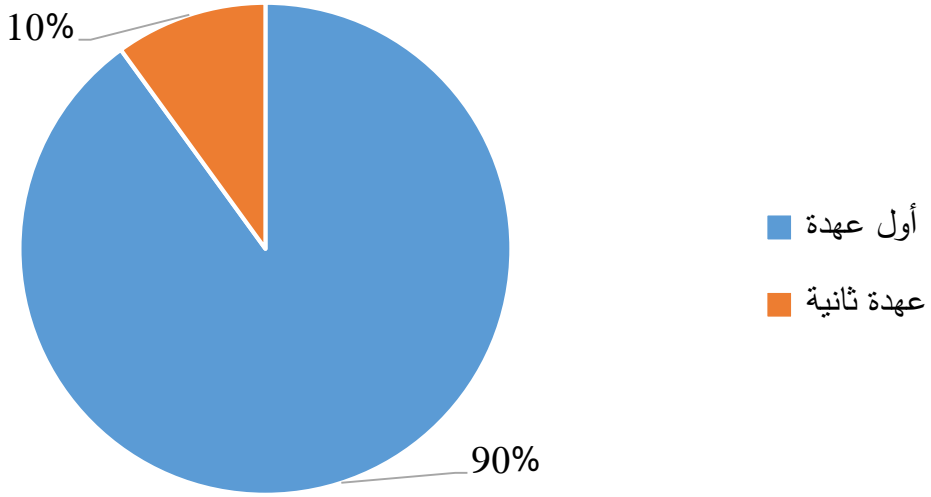


يكشف لنا الجدول 9 أن أعلى نسبة والمتمثلة في 90% هي نسبة العضوات اللواتي انتخبن لأول مرة في المجلس الشعبي الوطني وهذا حسب ما تقتضيه اللعبة السياسية بالجزائر المتمثلة في حرص الأحزاب السياسية على تقديم وجوه جديدة كل مرة وعدم احتكارها على نفس الأشخاص من جهة وتمكين المرأة من غمار الحياة السياسية من جهة أخرى بعد ترسيم قانون المحاصصة الإجباري (نظام الكوتا) للنساء على مستوى المجالس المحلية والبرلمانية.

بالمقابل يكشف لنا الجدول كذلك نسبة 10% من المبحوثات انتخبن لعهدة ثانية في قبة البرلمان وهذا ما يشير إلى وجود نسبة من ذوات الخبرة في المجلس ولديهن عمق سياسي في تحليلهن لمختلف المواقف السياسية والاجتماعية والاقتصادية

**جدول 10- توزيع المبحوثات حسب الوظيفة الأصلية**

| الوظيفة | التكرار | % |
|---|---|---|
| موظفةإدارية | 13 | 43,33 |
| قطاعالتعليم | 8 | 26,67 |
| إطار | 4 | 13,33 |
| أعمالحرة | 5 | 16,67 |
| المجموع | 30 | 100 |

شكل 4- **توزيع المبحوثات حسب الوظيفة الأصلية**

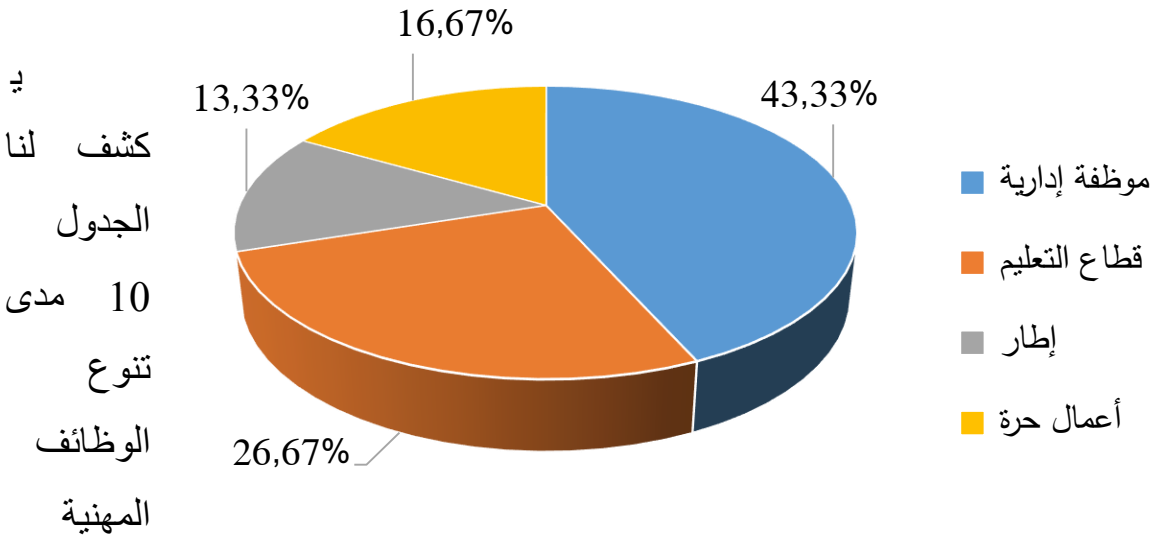


يكشف لنا الجدول 10 مدى تنوع الوظائف المهنية الأصلية لدى المبحوثات وكانت بنسبة عالية والمقدرة بـ 43.33% يعملن في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، كما نلمس تواجد النائبة عينة دراستنا بالمجال التربوي التعليمي بنسبة 26.67% وهو امتداد للوظائف التقليدية، في حين مثلت المبحوثات اللواتي يمارسن أعمالا حرة منها المحاماة والهندسة المعمارية نسبة 16.67% ؛ أما المبحوثات المتقلدات لمناصب عليا أي إطارات فقد بلغت نسبتهن 13.33%.

إن المرأة الجزائرية أثبتت جدارتها في الحياة الوظيفية وتنوعت وظيفتها المهنية في المجتمع وهو من بين العوامل التي شجعت دخولها عالم السياسة.

**جدول 11- توزيع المبحوثات حسب الانتماء الحزبي**

| الانتماء الحزبي | التكرار | % |
|---|---|---|
| جبهة التحرير الوطني | 14 | 46.66 |
| التجمع الوطني الديمقراطي | 7 | 23.33 |
| الحركة الشعبية الجزائرية | 2 | 6.66 |
| حزب العمال | 2 | 6.66 |
| جبهة المستقبل | 1 | 3.33 |
| حركة مجتمع السلم | 2 | 6.66 |
| الأحرار | 2 | 6.66 |
| المجموع | 30 | %100 |

لقد تنوعت تركيبة المجلس الشعبي الوطني للتشكيل الحزبي حيث يشمل كل حزب عددا معتبرا من النائبات وهي نسب لا بأس بها مقابل التشريعيات السابقة ويعود الفضل إلى نظام المحاصصة الذي أعطى المرأة حظوظا للفوز بالمقاعد على مستوى المجلس وكان أبرزها حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، ويكشف لنا الجدول أعلاه الانتماء الحزبي للنائبات عينة دراستنا ويسجل أعلى نسبة والمقدرة بـ 46.66% لحزب جبهة التحرير الوطني يليها حزب التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 23.33%، في حين تسجل نسبة 6.66% ممثلة لحزب الحركة الشعبية الجزائرية وهي النسبة نفسها لكل من حزب العمال وحركة مجتمع السلم وكذلك قائمة الأحرار وأخيرا حزب جبهة المستقبل بنسبة 3.33% لمبحوثة واحدة مقابل نائبتين ممثلتين لجبهة المستقبل في المجلس الشعبي الوطني

**2. الفرضية الأولى:**

**جدول 12- توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للأمهات**

| التحصيل الدراسي | التكرار | % |
|---|---|---|
| أمية | 6 | 20 |
| تقرأ وتكتب | 8 | 26.67 |
| ابتدائي | 6 | 20 |

| | | |
|---|---|---|
| متوسط | 3 | 10 |
| ثانوي | 3 | 10 |
| جامعي | 4 | 13.33 |
| المجموع | 30 | %100 |

**شكل 5 - توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للأمهات**

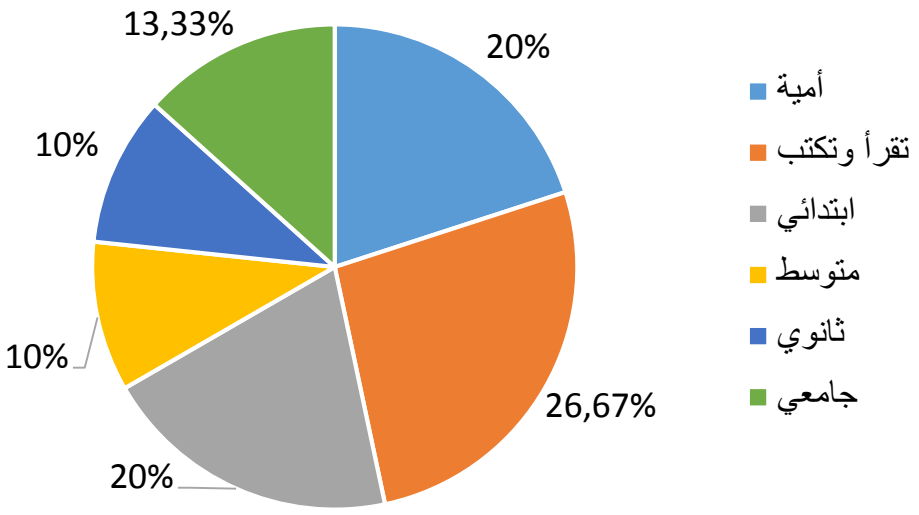


تلعب البيئة الثقافية أثرا جليا فيما تحمله المرأة النائبة من اتجاهات وميولات نحو مختلف قضايا المجتمع الاجتماعية منها والسياسية ولا شك أن التحصيل العلمي للأمهات من المتغيرات الثقافية المؤثرة بشكل أو بآخر في تنمية المعارف والثقافة السياسية لدى الأبناء وفي المشاركة الفعالة في بناء المجتمع، وتشير نتائج الجدول أن 76.67% من الأمهات مستواهن العلمي متدني ضمن الفئات (أمية- تقرأ وتكتب- المستوى الابتدائي- المستوى المتوسط) وهي نسبة مرتفعة جدا، و20% منهن أميات وهو ما يعتبر مؤشرا بالغ الأهمية خاصة ونحن أمام من بناتهن يشغلن مراكز سياسية هامة في المجلس الشعبي الوطني،

و10% منهن يحملن شهادة الدراسة الثانوية و13.33% منهن خريجات الجامعة وهي نسبة ضئيلة .

إن هذا الانخفاض في المستوى التعليمي لأمهات المبحوثات له مردود سلبي يؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ووظائفها التي يتلقاها الأفراد داخل السرة خاصة ما تلعبه الأم من دور أساسي في تلقين المبادئ وتحصيل المعارف ومختلف الخبرات لا سيما الأم المتعلمة المثقفة التي تكون أكثر وعيا وإلماما بمختلف المسؤوليات المتعلقة بالأسرة والمجتمع.

وبالرغم من أن الثقافة الاجتماعية والسياسية تتبلور وفق المستوى التعليمي داخل الأسرة إلا أن ذلك لم يمنع المبحوثات من التمكين في الإطار السياسي.

**المحور الأول:**

**جدول 13- توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للآباء**

| التحصيل الدراسي | التكرار | % |
|---|---|---|
| أمي | 4 | 13.33 |
| يقرأ ويكتب | 3 | 10 |
| ابتدائي | 5 | 16.67 |
| متوسط | 4 | 13.33 |
| ثانوي | 6 | 20 |
| جامعي | 8 | 26.67 |
| المجموع | 30 | %100 |

**شكل 6 - توزيع المبحوثات حسب التحصيل العلمي للآباء**

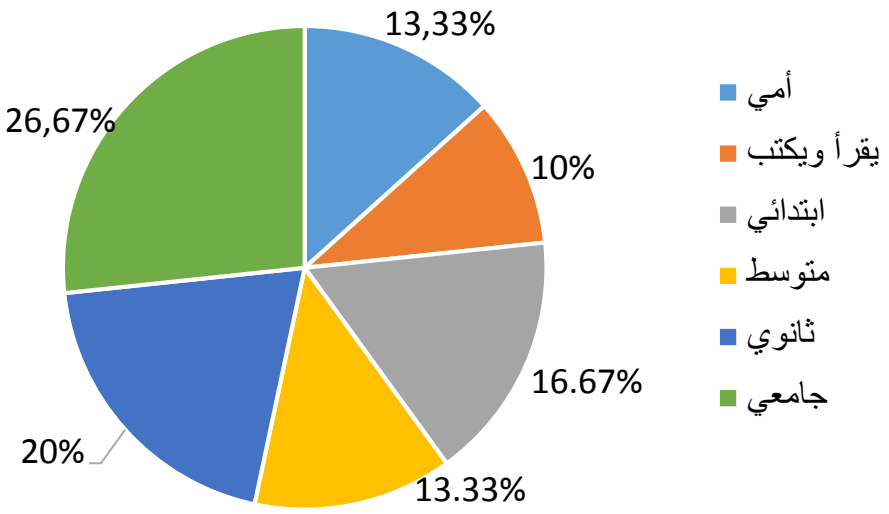

أما فيما يخص التحصيل الدراسي لآباء المبحوثات نلاحظ وجود فارق واضح مقارنة بالتحصيل الدراسي لدى أمهات المبحوثات، فهي مرتفعة بشكل نسبي عند خريجي التعليم الجامعي كما يوضحه الجدول رقم 11 بنسبة 26.67%، يليها التعليم الثانوي بنسبة 20%، في حين يبقى أن نسبة 53.33% من الآباء تحصيلهم الدراسي متدني.

إن هذا المردود السلبي في التحصيل الدراسي للآباء هو مؤشر بالغ الأهمية في التأثير على وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها الأبناء وفي تكوينهم للثقافة السياسية لكنه لم يكن عائقا أمام الانفتاح على الحياة السياسية للمبحوثات، بالمقابل حظيت نسبة معتبرة من المبحوثات بآباء ذوي مستوى التعليم الجامعي وهو متغير ضروري جدا لما له من تأثير في تكوينها وإدماجها في الإطار الثقافي والسياسي حيث أن تصورات واتجاهات ومواقف المبحوثات تتبلور وفق المستوى التعليمي والثقافة السائدة داخل الأسرة ما يمكنها من تفعيل مشاركتها السياسية وتدعيم وجودها التمثيلي في الهيئات المجتمعية والسياسية العليا.

**جدول 14- توزيع المبحوثات حسب مهنة الأم**

| المهنة | التكرار | % |
|---|---|---|
| موظفةإدارية | 1 | 3,33 |
| قطاعالتعليم | 2 | 6,67 |
| ماكثةبالبيت | 25 | 83,33 |
| متقاعدة | 2 | 6,67 |
| المجموع | 30 | 100 |

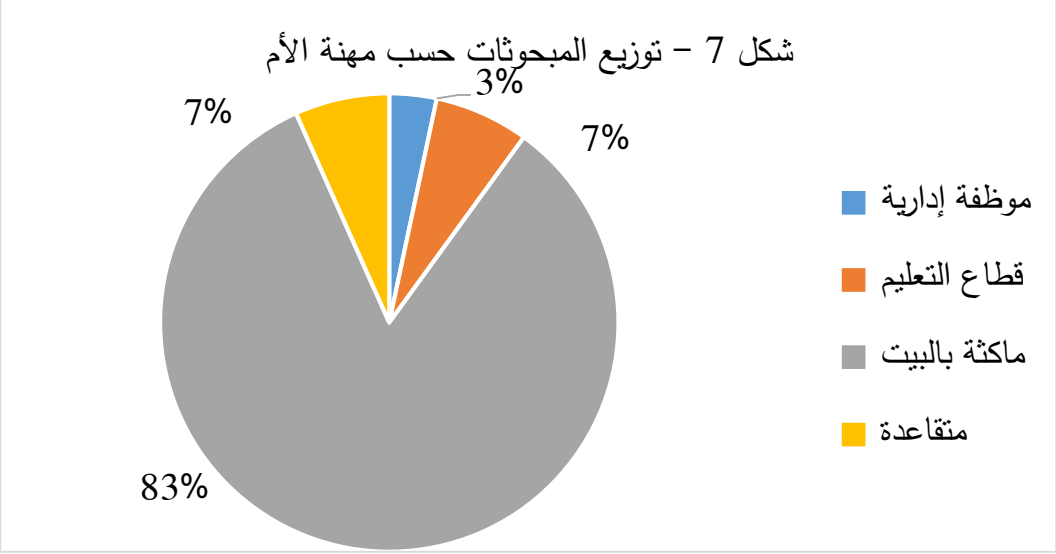

تلعب الأم الدور الأول خاصة فيما يتعلق بتلقين العادات والتقاليد وغرس المبادئ والمعتقدات وما لها أثر كبير في تنشئة ابنتها وتكوينها، وكذلك في حال مساندة مبحوثاتنا في تواجدها داخل المجلس الشعبي الوطني من خلال مختلف أدوارها ووظائفها الاجتماعية والمهنية.

واتضح لنا من خلال الجدول رقم 14 أن أغلبية عينة دراستنا أمهاتهن ماكثات بالبيوت ولا يشغلن أية وظائف تذكر وذلك بنسبة 83.33% وهي أعلى نسبة على الإطلاق يسجلها الجدول، وهي مفارقة بالغة الأهمية خاصة لما نتحدث عن نائبات بالبرلمان، ولا عجب ولا استغراب من ذلك تماما لا سيما إن تذكرنا أبطالنا من الثوار الذين فجروا الثورة التحريرية وزعماء النضال الجزائري، وممن احتلوا المراكز السياسية في الدولة الجزائرية فيما بعد وأمهاتهم ماكثات بالبيوت؛ كما يوضح الجدول أعلاه أن نسبة 6.67% من المبحوثات أمهاتهن متقاعدات عن العمل في حين أن ما نسبتهن 6.67 % من المبحوثات أمهاتهن يشتغلن بقطاع التعليموما نسبتهن مقدرة بـ 3.33% هن موظفات إدارية وهي مستويات كفيلة أن تفتح آفاق معرفية وتنقل الثقافة السياسية وتزويدها بمختلف أنماط السلوك والاتجاهات.

**جدول 15- توزيع المبحوثات حسب مهنة الأب**

| الوظيفة | التكرار | % |
|---|---|---|
| موظفإداري | 8 | 26,67 |
| أعمالحرة | 4 | 13,33 |
| متقاعد | 13 | 43,33 |
| ميدانسياسي | 2 | 6,67 |
| قطاعالتعليم | 2 | 6,67 |
| دونإجابة | 1 | 3,33 |
| المجموع | 30 | 100 |

لم تحظ النائبات البرلمانيات بشكل كبير بوظائف سياسية لآبائهن حيث قدرت نسبة الآباء الذين خاضوا الميدان السياسي 6.67%، في حين سيطر المتقاعدون بنسبة 43.33% ، وبلغت نسبة الموظفين الإداريين 26.67% .

**جدول 16- توزيع المبحوثات حسب الأفراد الذين يناقشون سياسيا في الأسرة**

| الفرد المحاور | التكرار | % |
|---|---|---|
| الأب | 20 | 47,62% |
| الأم | 6 | 14,29% |
| الزوج | 6 | 14,29% |
| العم | 4 | 9,52% |
| الأخ | 5 | 11,90% |
| فردآخرمنالعائلة | 1 | 2,38% |
| المجموع | 42 | 100% |

علما أن 83.33 %من المبحوثات صرحن أن أسرهن تحدث فيها مناقشات للمواضيع السياسية حيث اكتسبت من خلاله قيما واتجاهات وميولات سياسية ساعدتها في تكوين شخصيتها و 16.67 % تفتقر أسرهن إلى النقاش السياسي، توضح نتائج الجدول رقم 16 أن الأب يمثل الأكثر مناقشة للمواضيع السياسية حيث اختير 20 مرة ما نسبته 47.62% ، واحتل كل من الزوج والأم المرتبة الثانية في النقاش السياسي بنسبة 14.29% وهو مؤشر يدل على انفتاح بعض من أسر مبحوثاتنا على المشاركة السياسية للمرأة.

ومن خلال ما تقدم لاحظنا أن المحيط العائلي لمبحوثاتنا لعب دورا جوهريا في توسيع دائرة معارفها وخبراتها في جو يسوده الحوار ومناقشة مختلف المواضيع والقضايا لا سيما منها السياسية. لقد حظيت النائبة البرلمانية عينة دراستنا من خلال محيطها العائلي باكتساب قيم واتجاهات ومعتقدات سياسية وثقافية كما تدربت من خلال عائلتها طريقة التفكير وأنماط السلوك المختلفة التي شملت آراءها ومواقفها تجاه القضايا السياسية سمحت لها بالإدماج في الإطار السياسي.

إن مكتسبات المرأة المعرفية والثقافية داخل محيطها العائلي لا تقتصر على عمر محدد من عمرها وإنما تراكم خبراتها ومعارفها عبر الزمن تزيد من وعيها وتكوين شخصيتها وثقافتها السياسية ما يسمح لها فيما بعد على الإدماج الاجتماعي وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية.

**جدول 17- يبين إذا كان هناك تصور معين حول المشاركة السياسية**

**شكل 8 - يوضح وجود تصور معين حول المشاركة السياسية**

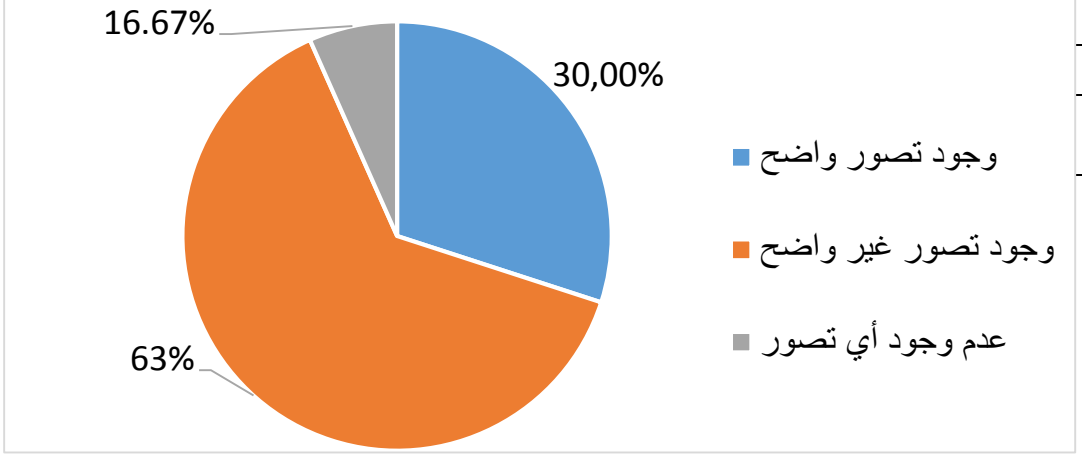


أظهرت نتائج الدراسة الميدانية ومن خلال معطيات الجدول رقم 17 أن أغلب عينة الدراسة وبنسبة 63.34% لديهن تصور حول المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني لكن هذا التصور غير واضح تتخلله بعض الملابسات، إلا أنها فيما بعد ونتيجة دخولها معترك الأحزاب السياسية اكتسبت بعض المعارف من خلال الدورات التدريبية والتحسين والمؤتمرات التي تنظمها الأحزاب مما عزز من قدرات المرأة المنتخبة أو المرشحة على التعامل مع مختلف المواقف والتصرفات إزاء الأوضاع السياسية المختلفة وخاصة بعد اعتماد نظام الحصص حسب النوع الاجتماعي لتوسيع التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة ورفع نسبة المرأة في الأحزاب السياسية وتحسين مشاركتها في المجتمع السياسي.

وبالمقابل أقرت عينة الدراسة وبنسبة 30% بوجود تصور واضح عن المشاركة في الحياة السياسية وبالرغم من وجود استعدادات وجاهزية معارفية سياسية من قبل لمبحوثاتنا إلا أنه لم تحن لها الفرصة لدخول المعترك السياسي إلا في ظل نظام المحاصصة الذي عمل

على تمكينها داخل المجلس الشعبي الوطني وتؤكد نسبة 6.66% من عينة الدراسة بانعدام وجود أي تصور حول المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني.

إن العوامل وراء اللواتي لديهن تصور غير واضح حول المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني ومن لديهن تصور واضح وحتى من ليس لديهن أدنى فكرة حول المشاركة السياسية تعكس حقيقة مختلف التغيرات السياسية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري وحقيقة تواجدهن في المعترك السياسي.

**جدول 18- تقبلالمحيط العائلي للمشاركة السياسيةللمبحوثة**

| الاحتمالات | | التكرار | % |
|---|---|---|---|
| تقبل | | 28 | 93.34 |
| | مع رفض في البداية | 2 | 6.66 |
| لم يتقبل | | / | / |
| المجموع | | 30 | %100 |

يظهر الجدول 18 واقع تقبل المحيط العائلي للمشاركة السياسية للنائبة البرلمانية عينة دراستنا، حيث يبين أن نسبة 93.34% تقر أن محيطها العائلي تقبل دخولها الحياة السياسية بدون أية عراقيل تذكر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انفتاح اسر وعائلات مبحوثاتنا مع مختلف التغيرات السياسية والثقافية للمجتمع الجزائري، فالمحيط العائلي لمبحوثاتنا لعب دورا أساسيا في التأثير على تفعيل المشاركة في العملية السياسية سواء كمرشحة أو ناخبة أو المشاركة في العمل الحزبي.

بالمقابل تؤكد نسبة 6.66% وهي نسبة ضئيلة جدا أن في بداية الأمر قوبلت مشاركة مبحوثاتنا بالرفض من قبل عائلاتهن ثم تمت الموافقة لاحقا وأصبح مشجعا، ويرجع عدم الموافقة هذا في البداية لعملية الحملة الانتخابية لمبحوثاتنا وما تتضمنه من تعليق صورهن على شوارع المدينة والتراشقات الكلامية لأفراد المجتمع.

**جدول 19- توزيع المبحوثات حسب أفراد الأسرة المشجعين لمشاركتهن السياسية**

| الأطراف المشجعة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الأب | 22 | 37,3% |
| الأم | 11 | 18,6% |
| الزوج | 12 | 20,3% |
| الأخ | 7 | 11,9% |
| باقيأفرادالعائلة | 7 | 11,9% |
| المجموع | 59 | 100,0% |

أ

وضحت إجابات المبحوثا

ت أن جميعهن تلقين تشجيعا على مشاركتهن السياسية من قبل أفراد الأسرة ويوضح الجدول رقم 19 الدور الأساسي للأسرة في تشجيع وتحفيز مبحوثاتنا عينة الدراسة على الحياة السياسية وما لها من دخل في التأثير على تفعيل المشاركة السياسية لديهن، وتشير نتائج

**جدول 20- وجود أفراد من العائلة تقلدوا مناصب سياسية**

| الاحتمالات | من طرف | خصائص المنصب | التكرار | % |
|---|---|---|---|---|
| يوجد | الأب | – انتماء حزبي<br>– مجاهد<br>– من عائلة الشهداء | 13 | 43.33 |
| | الزوج | – عضو بالمجلس الشعبي البلدي | 1 | 3.33 |
| | الأخ | – عضو بالمجلس الشعبي البلدي | 1 | 3.33 |
| | العم والخال | – عضو بالمجلس الشعبي الولائي<br>– عضو بالمجلس الشعبي البلدي | 1 | 3.33 |
| المجموع الجزئي | | | 16 | 53.32 |
| لا يوجد | | | 14 | 46.66 |
| المجموع | | | 30 | %99.98 |

الجدول دائما إضافة إلى ذلك الدور الفعال الذي لعبه الوالدان وبالتحديد الأب في تلقي الدعم والمساندة لدخولهن المجلس الشعبي الوطني، وعليه تلقت مبحوثاتنا من آبائهم كنظام ومؤسسات أفراد كامل الدعم والمساندة حتى يكونوا منتمين إلى مجتمعهم وفاعلين في مختلف عمليات التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية.

تشير النسب في الجدول20 أن 43.33% من أفراد العينة المبحوثة أن أفراد عائلتهم ينتمون الأحزاب السياسية ومنحدرين من عائلة الشهداء والمجاهدين، وكذلك انتماء الزوج والأخ والعم والخال إلى عضوية المجالس الشعبية البلدية والولائية بنسبة 3.33% لكل منهم كما هو مبين في الجدول.

إن هذا الانتماء والانخراط في المناصب السياسية لأفراد العائلة يلعب دورا جيدا في حثهن ودفعهن للمشاركة في الحياة السياسية وهو ما يزودهن بالخبرات والمعارف السياسية ويجعل من مبحوثاتنا على استعداد وجاهزية تأمين لدخول الحياة السياسية، بالمقابل نجد نسبة 46.66% وهي نسبة معتبرة إلى حد ما تؤكد أن عدم تقلد أفراد عائلتهم للمناصب السياسية.

**جدول 21- معايشة المبحوثات حالات من المشاركة السياسية خارج العائلة**

| الاحتمالات | من طرف | التكرار | % |
|---|---|---|---|
| عايشت | زملاء العمل | 5 | 16.66 |
| | الأصدقاء المقربون | 8 | 26.66 |
| | الجيران | 2 | 6.66 |
| | زملاء منخرطين في الأحزاب | 6 | 20 |
| المجموع الجزئي | | 21 | 69.98 |
| لم تعايش | | 9 | 30 |
| المجموع | | 30 | %99.98 |

اختلفت عينة دراستنا بين ما عايشته من تجربة حول المشاركة السياسية وبين ما لم تعايشه، ذلك أن معايشة التجربة يعتبر من الدوافع الخفية التي تخلق الرغبة لتكرار نفس التجربة لا سيما ما كانت التجربة ناجحة؛ وتشير نتائج الجدول 21 أن 69.98% من مبحوثاتنا عايشن حالات خارج العائلة كان لهم دور فعال في خلق الرغبة لمبحوثاتنا للمشاركة السياسية وبالأخص الأصدقاء المقربون بنسبة 26.66% ، يليها من عايشت التجربة من خلال الزملاء المنخرطين في الأحزاب السياسية وزملاء العمل بنسب متفاوتة قليلا ( 20%- 16.66%) بينما عبرت نسبة 6.66% من أفراد عينة البحث أنها عايشت التجربة من خلال أحد أفراد الجيران وهي نسبة ضئيلة جدا، بالمقابل أكدت نسبة 30% من أفراد العينة أنها لم تعايش حالات من المشاركة السياسية خارج العائلة.

### 3. الفرضية الثانية:

**جدول 22- توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | التكرار | % |
|---|---|---|
| ثانوي | 3 | 10 |
| جامعي | 16 | 53.33 |
| دراسات عليا | 11 | 36.66 |
| المجموع | 30 | %100 |

**شكل 9 - توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي**

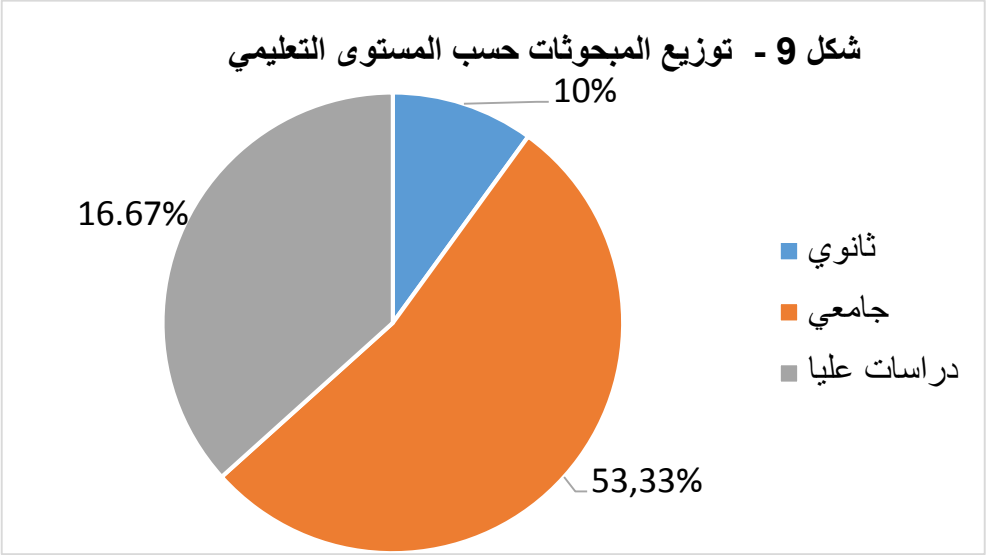


يعتبر المستوى التعليمي لمبحوثاتنا متغيرا ضروريا جدا في دراستنا، حيث كشفت لنا إحصائيات الجدول أن النائبات عينة بحثنا ذوات مستوى تعليمي جيد ما يمكنها من تعزيز تواجدها داخل المجلس الشعبي الوطني، وما يعطيها مرونة في أدائها النيابي، ذلك أن تصوراتها ومواقفها تتبلور وفق مستوياتهن التعليمية فكلما ارتفع المستوى التعليمي تشعبت أدوارها النيابية بصفة خاصة وفي العمل السياسي بشكل عام.

ومن خلال الجدول 22نلاحظ أن نسبة 53.33% هن صاحبات مستوى التعليم الجامعي تليها ذوات الدراسات العليا (ماجستير/ دكتوراه) بنسبة 36.66%، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في مستوى التعليم لدى عينة بحثنا بالمجلس الشعبي الوطني أن معظم الأحزاب تأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي لأكثر استقطاب ممكن في الوعاء الانتخابي، بالمقابل أدنى نسبة تكشفها إحصائيات الجدول قدرت بـ 10% صاحبات مستوى التعليم الثانوي وهي

نسبة ضعيفة جدا وهي أول عهدة بالنسبة لتواجدهن بالمجلس الشعبي الوطني وهو ما يدل أن المشاركة السياسية للمرأة أصبحت أكثر من ضرورية من منطلق نظام المحاصصة الذي يحتم تواجد المرأة في الساحة السياسية ليست فقط كمرشحة ولكن أيضا في بلوغها مراكز صناعة القرار في المجلس الشعبي الوطني حسب المقابلات.

من بين خصائص عمل المرأة في الجزائر أنه عمل مؤهل أي النساء اللواتي يتواجدن في سوق العمل ذات تأهيل في الأغلبية تأهيل جامعي فحسب الإحصائيات المسجلة سنة 2014 فإن نسبة تشغيل النساء الجامعيات بلغت 71.7% وتقارب 85.9% لدى الذكور أي بفارق يقدر بـ 12.4 نقطة لكن هذا الفارق يرتفع كلما قل المستوى التعليمي للمرأة.[1]

فعليه شرط دخول المرأة إلى سوق العمل أن تكون مؤهلة هذا ما وصل إليه الأستاذ جابي عبد الناصر " أن المجتمع يسمح للمرأة أن تعمل خارج المنزل إلا إذا كانت حاملة لتأهيل"[2].

بالنسبة للمعطيات المتحصل عليها فنحن أمام هذه الخاصية المذكورة التي يتميز بها عمل المرأة، وتبين أن الحصول على الشهادة الجامعية لا يعتبر محددا لدخول عالم السياسة (صحيح أنه يساعد على ذلك)

**جدول 23- توزيع المبحوثات حسب التخصص العلمي**

| التخصص | التكرار | % |
|---|---|---|
| علومطبية | 2 | 6,67 |
| علومإنسانيةواجتماعية | 6 | 20 |
| علومقانونيةوإدارية | 14 | 46,67 |
| علوماقتصادية | 3 | 10 |
| علومتقنية | 5 | 16,67 |
| المجموع | 30 | 100 |

كما سبقت الإشارة إليه فإن نساء العينة ذات تأهيل جامعي بحيث أغلبيتهن خريجات الجامعة الجزائرية لكن هناك تنوع واضح في التخصصات الحائزة عليها عينة الدراسة وتشير

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، 2014.
[2] ناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**، الجزائر: منشورات الشهاب، 2006، ص 43.

نتائج الجدول 23 أن أعلى نسبة والمقدرة بـ 46.67% حائزات على التخصص في مجال العلوم القانونية والإدارية، تليها العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 20% ثم العلوم التقنية بنسبة16.67%

تقدم هذه النتائج إثباتات إضافية بتعزيز تمثيلها النيابي والزيادة من تأثيرهن السياسي ذلك ان اختصاص المرأة النائبة يساعدها في منح المزيد من الإصرار لتجسيد دورها ويعمق في طريقة فهمها للواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي وإيجاد العلاقة بين هذه الأبعاد والمشاكل المطروحة وكذا عرضها للمسائل المتنوعة الخاصة بالمجتمع، وبالتالي تعزيز مكانتها التسييرية داخل المجلس الشعبي الوطني لا سيما وان هذه التخصصات قريبة من اللجان المنتمية إليها المرأة النائبة عينة دراستنا إلى حد ما حسب المقابلات وهو ما يمكن للمجلس الشعبي الوطني الاستفادة من هذه الكفاءة العلمية.

**جدول 24- يوضح هل للمؤهل العلمي أثر على تأدية الأدوار النيابية**

| الاحتمالات | التكرار | % |
|---|---|---|
| نعم | 24 | %80 |
| لا | / | / |
| نوعا ما | 6 | %20 |
| المجموع | 30 | %100 |

**شكل 10 - يوضح هل للمؤهل العلمي أثر على تأدية الأدوار النيابية**

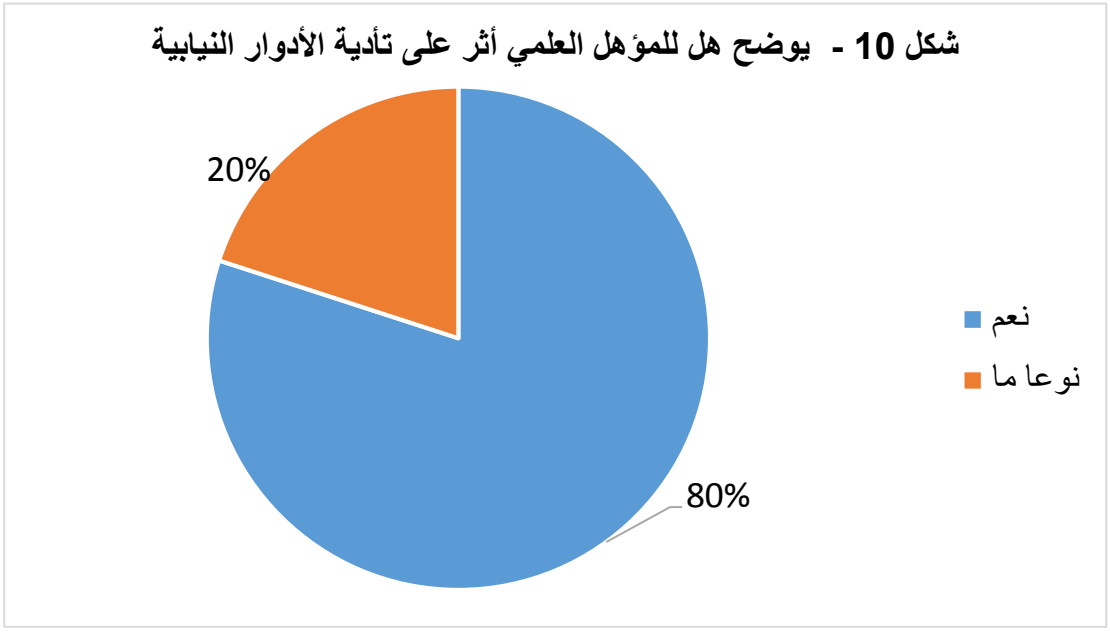


شفت نتائج الجدول 24

أن 80% من عينة الدراسة سهل عليها اختصاصها في تناول مختلف القضايا بالمجلس الشعبي الوطني ولا سيما من حظين بتخصصات العلوم القانونية والإدارية حسب بعض المقابلات، ذلك أن فهم القوانين وبأبعادها المختلفة يساعد النائبة في فك الرموز وبالتالي تناول القضايا ومناقشتها بشكل سلس وأسهل وهو ما يعزز من دورها النيابي، ذلك أن انسجام مؤهلها وتخصصها العلمي وطبيعة المهام الموكلة إليها يعزز من دورها النيابي وتمكينها داخل المجلس الشعبي الوطني.

بالمقابل نجد نسبة 20% من العينة تؤكد أنه نوعا ما يسهل الاختصاص في تناول القضايا المختلفة ذلك أن الرؤية غير واضحة تماما في فهم بعض القوانين ما يتعذر عليها من تناول بعض القضايا إلا بعد مراجعتها من جديد وهو ما يعيق أحيانا في الأداء النيابي.

**جدول 25- يوضح مساهمة المستوى في تفعيل المشاركة السياسية بالمجلس الشعبي الوطني**

| الاحتمالات | التكرار | % |
|---|---|---|
| نعم | 21 | 70 |
| لا | 4 | 13.33 |
| نوعا ما | 5 | 16.66 |
| المجموع | 30 | %100 |

كشفت نتائج الجدول رقم 25 أن 70% من عينة الدراسة ساهم مستواها العلمي في

**شكل 11 - يوضح هل ساهم المستوى في تفعيل المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني**

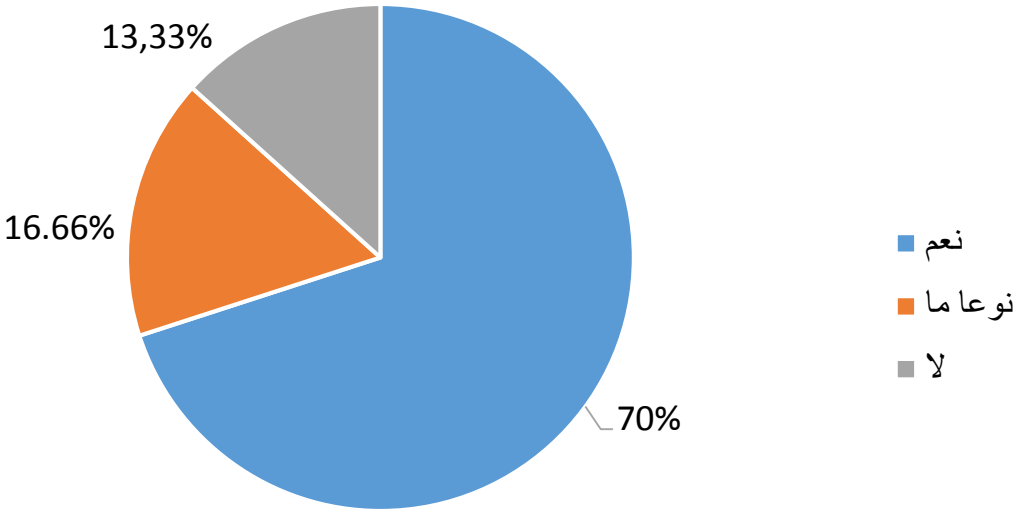

تفعيل مشاركتها السياسية بالمجلس الشعبي الوطني لا سيما أنه ساعدها على فك وفهم الرسائل المشفرة وقراءة أبعاد الرسائل وما بين السطور، ذلك أن المستوى العلمي لا يجعل النائبة تطرح الانشغال والإشكال فقط وإنما مؤهلها العلمي يجعلها تعمل جاهدة على إيجاد الحلول المناسبة وفقا للطرح لا سيما من حظيت بتخصص العلوم القانونية والإدارية كما لاحظنا في الجدول السابق فهم يعمل على تفعيل مشاركتها بالمجلس الشعبي الوطني بأحسن أداء وهو ما يمكنها من قراءة النصوص بأكثر وضوح والإحاطة بالمعلومات واستيعاب المعطيات واستخدامها.

بالمقابل وجدنا أن 13.33% وهي أدنى نسبة يسجلها الجدول أن المستوى العلمي لا يساهم في تفعيل مشاركتها بالمجلس الشعبي الوطني وهو ما يعبر على عدم فهم وقراءة النصوص وعدم استيعاب المعطيات بشكل لائق وغموض في فهم وقراءة النصوص خاصة منها القانونية حيث وجدنا بعض التشتت في إجابات المبحوثات حول مساهمة المستوى العلمي في تفعيل الأداء النيابي.

**المحور الثالث:**

**جدول 26- يوضح هل كان للدخول المجلس الشعبي الوطني أثر في تحقيق مكانة اجتماعية مميزة**

| الاحتمالات | إذا كانت الإجابة نعم | التكرار | % |
|---|---|---|---|
| نعم | الخدمات التي تقدمها | 20 | 66.66 |
| | التغير في وضعيتها | 6 | 20 |
| | العلاقات التي تشكلها | 4 | 13.33 |
| لا | | / | / |
| المجموع | | 30 | %99.99 |

يكشف لنا الجدول رقم 26 أن نسبة 99.99% كان لمشاركتهن السياسية ودخولهن المجلس الشعبي الوطني أثر واضح في تحقيق مكانة اجتماعية مميزة وتنعكس هذه المكانة من خلال ما تقدمه النائبة من خدمات لفائدة أفراد المجتمع وتلبية متطلباتهم ورفع قضاياهم وانشغالاتهم بالإضافة إلى كثرة المقابلات التي تخصصها لهم والمحاولة بقدر الإمكان تحقيق انشغالاتهم كلها يجعلها تحظى بأكثر احترام وتقدير.

وتؤكد 20% من أفراد العينة أن المرأة المنتخبة تحظى بمكانة اجتماعية لائقة من خلال التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع والذي أصبح يعطي لذوي أعلى المناصب والمراتب تقديرا مميزا بالإضافة إلى اعترافه بقدراتها على تحمل المسؤولية.

بالمقابل ترجع 13.33% من عينة الدراسة أن هذه المكانة تعود إلى تلك الشبكة من العلاقات التي تنسجها المرأة المنتخبة، وتعكس بشكل واضح فيما يخص وجودها في الأحزاب والقوى السياسية بل وفي طرق التعامل معها كنائبة تحت قبة البرلمان.

**جدول 27- يبين ما إذا كان دخول المجلس الشعبي الوطني له أثر واضح في التأثير على التمكين الأسري**

| الاحتمالات | إذا كانت الإجابة لا | التكرار | % |
|---|---|---|---|
| يؤثر | / | 23 | 76.66 |
| لا يؤثر | تغيرات تحدث في الأسرة | 3 | 10 |
| | تغيرات تحدث في المرأة | 4 | 13.33 |
| المجموع | | 30 | %99.99 |

يوضح لنا الجدول أعلاه أن 76.66% من أفراد العينة كان تأثير واضح في تمكينها داخل أسرتها حين بلوغها مراكز صنع القرار حيث حظيت بمكانة لائقة داخل المحيط السري من التقدير والاحترام حيث أصبح يعول عليها في اتخاذ القرارات السرية ورسم الأهداف والطموحات العائلية.

بالمقابل نجد 10% من عينة الدراسة غير مرتاحة لتلك التغيرات التي تحدث داخل الأسرة فمما لا شك فيه أنتفهم الأسرة لأهمية ما تقوم به المرأة يمكن أن يخفف من الضغط عليها فلم توفق في تقدير الأولويات وتؤكد أنها عانت في بعض الحالات من حالات مصادمة بين عملها الأسري وعملها السياسي مما أوقعها في بعض المشاكل، وقد لا يوجد من يردم ثغرة التقصير بمعاونتها سواء كان الزوج أو الوالدة.

واعتبرت 13.33% من أفراد العينة أن هناك تغيرات تحدث للمرأة ذاتها من الميل على العصبية في سلوكاتها وأصبح يغلب عليها طابع التسلط في مواقفها الأسرية والرغبة في تحمل المسؤولية مما يوقعها في الجدالات في الكثير من الأحيان.

ومن هذا المنطلق كشفت لنا نتائج الجدول أن هناك علاقة وطيدة بين المشاركة السياسية لدى المرأة والتمكين داخل الأسرة مما يؤثر في تحفيز المرأة على الاهتمام بالعمل السياسي أكثر والذي يدفعها إلى المتابعة بظروف لائقة.

**جدول 28- يبينهل للعامل الاقتصادي أثر واضح في التمكينالاجتماعي**

| الاحتمالات | | التكرار | % |
|---|---|---|---|
| نعم | الاعتماد على الذات والاستقلالية المالية | 19 | 63.33 |
| | اكتساب المزايا المرتبطة بالمنصب | / | / |
| | إمكانية ملكية عقارات | / | / |
| المجموع الجزئي | | 19 | 63.33 |
| لا | | 11 | 36.66 |
| المجموع | | 30 | %99.99 |

إن إلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وقدرتها على المشاركة السياسية بشكل فعال يعبر عن عملية شخصية واجتماعية تستطيع المرأة من خلالها اكتساب القوة والسيطرة واختياراتها، فالمرأة صاحبة الدخل تكتسب احتراما ودورا كبيرا في المجتمع.

ومن الجدول 28 وجدنا أن نسبة 63.33% من عينة الدراسة كان للعامل الاقتصادي دور محوري في القرار الاقتصادي داخل الأسرة وبالتالي التأثير في صنع القرار داخل المجتمع، فالعامل الاقتصادي حسب المبحوثات أعطى للمرأة درجة أكبر من الاستقلالية المالية والاعتماد على الذات وهو ما ساعدها على زيادة مكانتها داخل الأسرة وتمكينها اقتصاديا واجتماعي حيث تتحمل الأعباء المنزلية والإنفاق على الأسرة. وحسب سالي جلال لمهدي " أن التمكين السياسي يلعب دورا في التمكين الاقتصادي عن طريق فكرة المرأة على المساهمة في الإنفاق المنزلي وقدرتها على تأمين مستقبلها المادي من خلال استخدام مواردها المالية في شتى وسائل الادخار.[1]

بالمقابل وجدنا أن نسبة 36.66% من مبحوثاتنا ترى أن العامل الاقتصادي لا يؤثر في التمكين الاجتماعي بحكم ثقل الأعباء المنزلية من جهة بشكل كبير والخدمات الاجتماعية من جهة أخرى.

لقد أتاح السياق السياسي المجال لتمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي يعزز من مشاركتها السياسية. إن حالة التحول التي مرت بها الجزائر وفرت فرصة مهمة لإحداث

[1]سالي جلال المهدي، "التمكين السياسي للمرأة، مدخل التمكين الاجتماعي والاقتصادي"، **جامعة عين شمس**، 2007

تحول في النظم الاجتماعية التقليدية وحققت مهمة المرأة تقدما ملحوظا فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتمكين في ظل سياق سياسي، وقد أتاح هذا السياق السياسي بعد نظام الكوتا المجال للمشاركة السياسية بشكل أكبر حيث استطاعت المرأة الاستفادة من تلك المساحات لتحقيق مكاسب تتعلق بطبيعة العلاقة بين التمكين الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتها السياسية.

**جدول 29- يبين إذا ما كان بلوغ مراكز صنع القرار لتحقيق رغبة نفسية وطموحات معينة**

| الاحتمالات | التكرار | % |
|---|---|---|
| نعم | 27 | 90 |
| لا | 3 | 10 |
| المجموع | 30 | %100 |

لا: كان طموحي التغير أكبر من الحصول على مناصب سياسية.

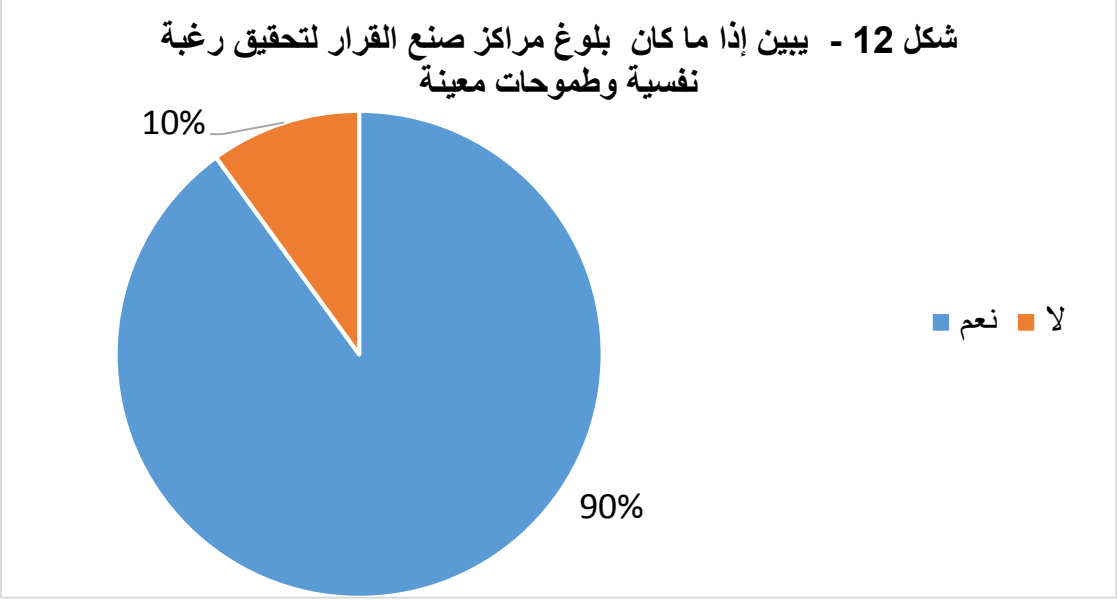


تؤكد نتائج الجدول 29 وبنسبة 90% أن المشاركة السياسية لعينة دراستنا وبلوغها مراكز صنع القرار كان لتحقيق رغبة نفسية وطموحات من خلال فرض وجودها ذلك أن تعزيز مشاركتها ينعكس إيجابيا للوصول إلى التمكين الذاتي من خلال إشباع الحاجات النفسية وتحقيق الذات (الحاجات تقدير الذات وتحقيق مصالح شخصية والتمتع بالنفوذ

وتحقيق منافع وحب العمل العام، والرغبة في التغيير وفي مشاركة الآخرين في تطوير وخدمة المجتمع.

بالمقابل اعتبرت 10% من عينة الدراسة أن مشاركتهن السياسية لم يكن نابعا من رغبة نفسية أو لم تكن من خلال طموحات معينة.

**جدول 30- كيف تعبر المرأة على الاندماج الإيجابي في المجتمع**

| الاحتمالات | التكرار | % |
|---|---|---|
| تعطي رؤية مختلفة متقدمة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية كما تبين بأن المرأة في الحياة السياسية إذا ما توفرت لها الإمكانيات والأدوات بإمكانها أن تلعب دورا فاعلا في الحياة السياسية | 1 | 3.33 |
| سهل في حل هموم المواطنين ورفع انشغالاتهم | 1 | 3.33 |
| بصعوبة عدم تقبل المسؤولين للمرأة السياسية | 1 | 3.33 |
| المشاركة القوية في نختلف المجالس البلدية والولائية والبرلمانية | 1 | 3.33 |
| الدفاع عن المواطنين وإيصال انشغالاتهم | 1 | 3.33 |
| المشاركة الواسعة في تسيير شؤون البلاد والعمل من أجل تطويره | 1 | 3.33 |
| التواصل الدائم مع المواطنين ونقل انشغالاتهم وحسن تمثيلهم في المجلس وإثبات حضور النائبة من خلال المناقشة والمشاركة | 1 | 3.33 |
| المرأة حاليا هي نصف المجتمع وأصبحت ذات ثقافة واسعة واحتلت بها الكثير من المواقع الهامة في المجتمع ليست سياسية فقط | 1 | 3.33 |
| إن مشاركة المرأة في صناعة القرار له تأثير إيجابي باندماج المرأة في المجتمع لأنها جزء أساسي ومؤثر وهي نصف المجتمع | 1 | 3.33 |
| أثبتت وجودها في المجتمع وفرضته خصوصا لصدقها وإخلاصها وحبها للعمل | 1 | 3.33 |
| تتعلق بطبيعة الكيان السياسي وما يسوده من إيديولوجيا وما يمكن أن يتبناه النظام القائم من تحقيق أهداف المواطنين | 1 | 3.33 |
| المرأة لها وقع خاص وبصمتها في العمل والإتقان تجعلك ترتاح من انشغالك (تهنيك) ولا ترتاح حتى تعمل على تغيير المجتمع وعدم تقدمها يفقدها تقديرها أمام شعبيتها- كيف لا وهي المنتجة | 1 | 3.33 |
| رفع انشغالات المواطنين وحل هذه الانشغالات | 6 | 20 |
| من خلال إحداث تغيرات كبرى في المجتمع ومعالجتها للقضايا العديدة | 1 | 3.33 |
| عندما يرى المرأة النائبة قادرة تفرض وجودها ويتحاور معها. يكفي دعم كبير من عند الشباب والشعب بصفة عامة والتعرف على آلامهم وآمالهم | 1 | 3.33 |
| هناك تنافس كبير من أجل الدخول إلى عالم السياسة نتيجة لمجهوداتها وعملها الجبار | 1 | 3.33 |
| شبكة العلاقات مع المحيط الاجتماعي | 1 | 3.33 |

| | | |
|---|---|---|
| المرأة تشعر بالمرأة (كيف تساعد المرأة ومرافقتها وكذلك المرأة خاصة في الوسط الريفي ومنتوجاتها-المرأة تحس بالمرأة والطفل | 1 | 3.33 |
| حقيقة يوجد اندماج إيجابي كبير مقارنة بالماضي. المجتمع أصبح يتقبل تواجد المرأة في السياسة مقارنة بما كان عليه | 1 | 3.33 |
| كيفية التغلب على مختلف العراقيل التي يواجهها المواطنون | 1 | 3.33 |
| من خلال تقدير الناس خاصة الطبقات الضعيفة ومساعدتهم | 1 | 3.33 |
| رفع القضايا العادلة للمواطنين | 1 | 3.33 |
| عندي شهرة وطنية من قبل بصفة كبيرة بحكم المستوى الاجتماعي واسم العائلة وكذلك زادت من خلال تقديم الخدمات ومساعدتهم | 1 | 3.33 |
| كثرة المقابلات التي أخصصها للمواطنين وتحقيق انشغالاتهم | 1 | 3.33 |
| تفاعل مؤسسات الدولة ومسؤوليتها عند رفع الانشغال | 1 | 3.33 |
| لدي أكثر احترام في المجتمع والمحيط المعيشي وتقدير اجتماعي ملموس | 1 | 3.33 |
| التلامس مع احتياجات المواطنين وتغيير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. كيفية تحسين نوعية الحياة لدى الأفراد | 1 | 3.33 |
| يزيد الاندماج الإيجابي من خلال الاهتمام بالعمل العام والإقبال عليه حتى إنجاح البرامج المسطرة وتحقيق أهداف المواطنين | 1 | 3.33 |
| شخصية النائبة ومؤهلاتها ومهاراتها في معالجة القضايا المجتمعية التي تواجه السلطات العامة | 1 | 3.33 |
| تأمين المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من خلال رفع شكاويهم | 1 | 3.33 |
| **المجموع** | **30** | **%100** |

إن القراءة الموضوعية لنتائج الجدول تؤكد لنا أن الاندماج الإيجابي للمرأة ينعكس إيجابيا من خلال تحقيق مساهمة أوسع في رسم السياسات العامة، وأن تعزيز هذا الدور في المجتمع يتطلب اعتماد مدخل التمكين وتدعيم اهتمام المرأة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والقيام بدور فعال في المجلس الشعبي الوطني وفي وضع الخطط والبرامج والسياسات والمشاركة كذلك في تنفيذها.

إن ضرورة التمتع بحق المواطنة والشعور بالانتماء للوطني وإحساس المرأة عضوة البرلمان بأن مشاركتها تعتبر واجبا وطنيا يسمح للمرأة بأن تعلو في العمل السياسي فمستويات الاندماج الإيجابي للمرأة تعتبر من العوامل السوسيوسياسية ومن أهم المتغيرات المفسرة لمختلف التباينات لمشاركة المرأة في المجال السياسي، وهذا ما له تأثير كبير في المشاركة السياسية.

إن شعور عضوة البرلمان بأن هناك ثمة فرصة سانحة أمامها كي تحسن من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف المواطنين تفرضه العضوية بالمجلس الشعبي الوطني.

فضلا على ذلك إن المرأة لديها كامل القناعة بضرورة الشعور بالمرأة وقضايا المرأة وكل ذات صلة[1]، وللتدقيق أكثر لا بد أن نشير إلى آراء بعض المبحوثات من خلال المقابلات لا سيما اللواتي لديهن عهدة ثانية واللواتي كن يناضلن لأجل الزيادة في المكاسب السياسية للمرأة لا سيما كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وترقية الحقوق السياسية للمرأة مع مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال.[2]

فضلا على مناقشة قضايا القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقضايا الأسرة والطفل ومن خلال إيمان المرأة عضوة البرلمان بأن عضويتها أصبحت ضرورة ملحة أيضا تفرضها متطلبات المجتمع فإنها تلقى مكانة لا بأس بها من خلال تدعيم خبراتها في مناقشة مختلف القضايا المطروحة بالمجلس الشعبي الوطني.

والجدير بالذكر فيما يتعلق بالاعتراض أو التحفظ هي مواقف لا تعنى بتدخلات المرأة عضوة البرلمان فقط بل تتعلق بالنائب الرجل أيضا، فلا تعتبر استثناء يتعلق بالنوع الاجتماعي بل هي أبسط الصور الصحية لمبدأ الديمقراطية في المنافسة وإبداء الرأي.[3]

[1] إن مشاركة المرأة في صنع القرار بالقدر الذي تعني تمثيلا شموليا على مستوى المجتمع ككل تعكس بالقدر ذاته قدرة المرأة على تمثيل القطاع النسوي بشكل أكثر وضوحا وخصوصية تساعد في إدماج قضايا النوع الاجتماعي (الجندر) في السياسات العامة للسلطة وتؤدي دورا بالغ الأهمية في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام، فمشاركة المرأة في القيادة لا تعد مطلبا من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب وإنما يمكن اعتبارها شرطا ضروريا لمراعاة مصالح المرأة بإدخال منظورها النسوي في جميع مستويات صنع القرار عدا أنها تؤدي إلى توازن يعكس بشكل أدق تكوين المجتمع. انظر ص 52 من الجانب النظري.

[2] للاستزادة أنظر الملحق رقم 5.

[3] إن إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة السياسية القاعدية ونجاحها في الوصول إلى المؤسسات التمثيلية يعنيان تأكيد جدارتها في التحدي الذي تتعرض له في الميدان السياسي وسقوط ذرائع المشككين في كفاءتها وقدراتها على تحمل المسؤولية والأعباء العامة بالكفاءة ذاتها التي يتحملها الرجل. انظر ص 52-53 من الجانب النظري.

**شكل 13 - يوضح خلفيات المشاركة السياسية للمرأة**

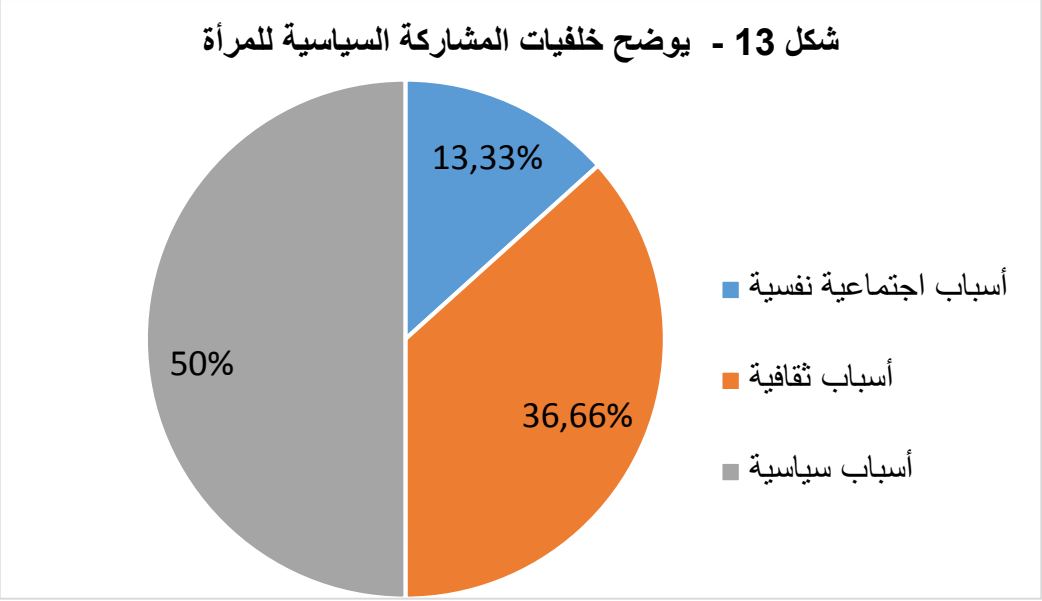


كشفت لنا نتائج الجدول 31 وبنسبة 50% أن المشاركة السياسية تعود إلى الأسباب السياسية من خلال التعددية السياسية التي فتحت الباب على مصراعيه للمرأة في النشاط العام التي رأت أن التوجهات السياسية تتناسب مع ميولاتها وقناعتها، وتدعيم مشاركة المرأة في القيادة والقرار من خلال فتح الفرصة في اعتماد نظام الحصص حسب النوع الاجتماعي في المجال السياسي.

واعتبرت نسبة 36.66% أن مشاركة المرأة في السياسة يعود على الأسباب الثقافية وذلك أن إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة السياسية سيما في المجالس المنتخبة التي تبقيها على الالتماس بصفة مباشرة مع القاعدة الجماهيرية تعمل على تكسير ذلك النمط الذي يعكس الأدوار الاجتماعية انطلاقا من النوع الاجتماعي (الدور البيولوجي للرجال والنساء) فصنع القرار لم يبقى حكرا على الرجل وإنما لمن هو أهل له.

بالمقابل اعتبرت نسبة 13.33% من عينة دراستنا أن ذلك يعود إلى الأسباب الاجتماعية ذلك أن المرأة تتطلع للمشاركة في صنع السياسات العامة لمعالجة المشكلات التي يمر بها المجتمع كذلك إلى تحقيق مكانة اجتماعية معينة والتمتع بالنفوذ واكتساب الشهرة.

**جدول 32- أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة قبل تبني نظام الكوتا**

| الاحتمالات | التكرار | % |
|---|---|---|
| إشكالية الأعراف الاجتماعية والثقافية | 4 | 13.33 |
| استبعاد الأحزاب السياسية لترشح النساء | 9 | 30 |
| ضعف المرأة في المجتمع سياسيا | 5 | 16.66 |
| غياب القوانين الانتخابية للمرأة حتى تتمكن من التواجد في القوائم الانتخابية | 12 | 40 |
| المجموع | 30 | %100 |

**شكل 14 - أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة قبل تبني نظام الكوتا**

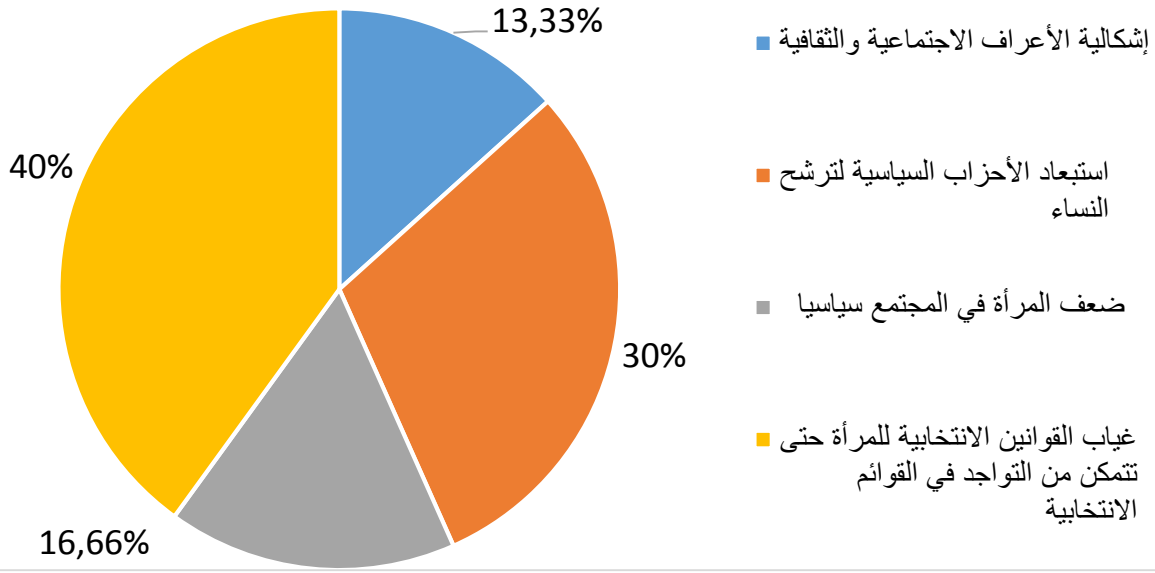


جاءت نتائج الجدول 32 لتكشف لنا عن أسباب ضعف المشاركة السياسية للمرأة قبل تبني نظام الكوتا، وقد جاءت إجابات أفراد العينة بنسبة مرتفعة إلى غياب القوانين الانتخابية للمرأة حتى تتمكن من تواجدها في القوائم الانتخابية بنسبة 40% وحسب رأي المبحوثات أن القوانين الانتخابية المعمول بها في الجزائر قبل تبني نظام الكوتا تتيح للمرأة إمكانية التواجد في القوائم الانتخابية مع أن هذه القوانين لم تطبق عمليا؛ تليها نسبة 30% والتي تطرح إشكالية استبعاد الأحزاب السياسية لترشح المرأة في القوائم الانتخابية.

وتجيب 16.66% من أفراد العينة إلى ضعف المرأة في المجتمع سياسيا وضعف تجربتهن السياسية، بالمقابل نجد 13.33% من المبحوثات وهي أدنى نسبة يسجلها الجدول إلى إشكالية الأعراف الاجتماعية والثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الجزائري.

**جدول 33- محددات المشاركة السياسية للمرأة**

| الاحتمالات | التكرار | % |
|---|---|---|
| نظام الكوتا | 12 | 40 |
| العامل الاقتصادي | 5 | 16.66 |
| العامل المهني | 7 | 23.33 |
| تمكين المرأة في شتى المجالات | 3 | 10 |
| أخرى | 3 | 10 |
| المجموع | 30 | %100 |

يتعلق هذا البعد بمدى تواجد المرأة في غمار الحياة

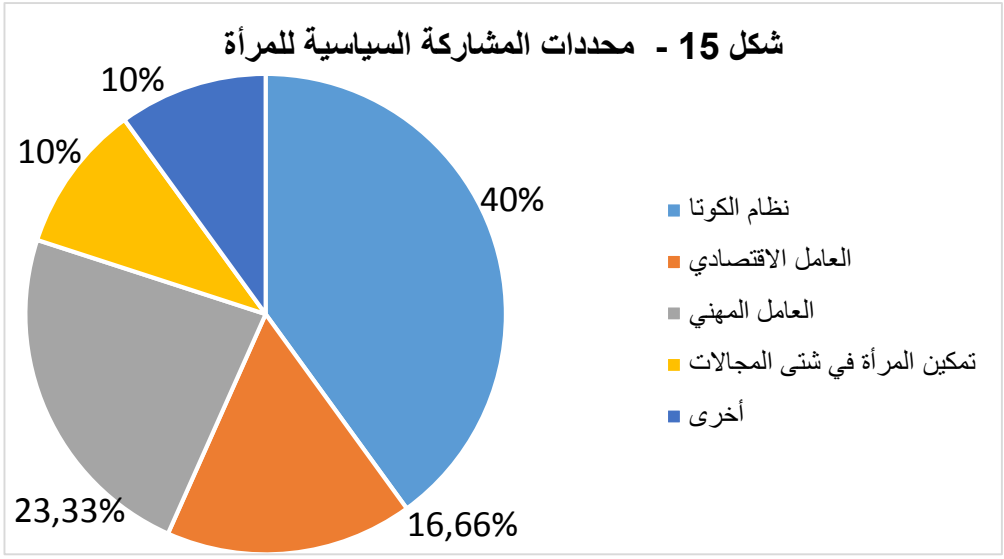


السياسية لتؤكد نسبة 40% من أفراد العينة وهي أعلى نسبة مدونة في الجدول أن ذلك كان لتبني نظام الكوتا حيث استطاعت الجزائر من خلال تبني نظام الكوتا أن ترفع من نسبة تواجد عدد النساء في المجالس المنتخبة إلى أرقام قياسية مقارنة بما كان عليه.

وتؤكد 23.33% من مبحوثاتنا بتلك التحولات الهيكلية لأدوار المرأة في الحياة المجتمعية ذلك أن المرأة الجزائرية أثبتت جدارتها في المجالات المهنية والتعليمية وهو من بين العوامل المهمة التي تشجعهن لدخول الحياة السياسية.

ولربما نجد تفسير تواجدها في غمار الحياة السياسية إلى التمكين الاقتصادي الذي يحققه التمكين السياسي حيث ترى نسبة 16.66% إلى دور العامل الاقتصادي ومختلف المزايا والمكاسب المتعلقة بالمنصب وما يستطيع أن يمكن المرأة النائبة من الاستفادة منه، بالمقابل توضح 10% من المبحوثات إل تمكين المرأة في شتى المجالات ذلك أن انضمام المرأة إلى قبة البرلمان كذلك يعتبر وسيلة للدفاع عن مختلف الحقوق المنقوصة في المجتمع بصفة عامة وهو ما يوحي إلى درجة من الوعي السياسي للدور الذي تلعبه أصواتهن في ترجيح كفة تواجدهن للدفاع عن حقوقهن والرغبة في ترقية المرأة في المجتمع، وبنفس النسبة دائما تفسر 10% من مبحوثاتنا إلى روح المواطنة التي تتمتع بها المرأة ما يمكنها من إصلاح المجتمع والتغير والمساهمة في إخراج البلاد من أزمتها كما أن العمل بقبة البرلمان يسمح بإبراز مكانة المرأة.

## 4. النتائج الجزئية:

### أ) نتائج المبحث الأول:

- اختلفت الفئات العمرية لدى المبحوثات ما يضفي خصوصية على تجربة كل مرحلة عمرية ما يتيح للمرأة فرصة نقلة نوعية من خلال خبراتها وتجربتها والتي بإمكانها أن تؤثر على عملية المشاركة السياسية.
- توزعت الحالة العائلية للمبحوثات بين العازبات والمتزوجات والمطلقات ذلك أن كل فئة من هذه الفئات تتميز بخصوصيات اجتماعية وثقافية وسياسية وهو ما يؤثر على أدائها السياسي خاصة إذا كانت على مسؤولياتها الأسرة والأولاد.
- يلعب تنوع الوظائف المهنية الأصلية لدى المبحوثات دورا كبيرا في تحفيزهن على المشاركة السياسية حيث كشفت لنا النتائج أن أغلب المبحوثات كن يعملن في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ثم بالمجال التربوي التعليمي والقانوني.
- تنوعت تركيبة المجلس الشعبي الوطني للتشكيل الحزبي لعينة الدراسة وكان على رأسها حزب جبهة التحرير الوطني يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي ثم حزب الحركة الشعبية الجزائرية وحزب العمال وحركة مجتمع السلم وقائمة الأحرار وأخيرا حزب جبهة المستقبل.
- تكشف لنا النتائج أن نسبة 90% من العينة هي نسبة عضوات المجلس الشعبي الوطني اللواتي انتخبن فيه لأول مرة.

**ب)النتائج الجزئية للفرضية الأولى:**

- لعبت البنية الثقافية أثرا جليا فيما تحمله المرأة عضوة المجلس الشعبي الوطني من اتجاهات وميولات نحو مختلف قضايا المجتمع الاجتماعية والسياسية ولا شك أن التحصيل العلمي للأمهات من المتغيرات الثقافية المؤثرة في تنمية وتزويد المبحوثات بمختلف المعارف والخبرات والثقافة السياسية، لاحظنا أن أغلب أمهات المبحوثات ذوات مستوى علمي وتحصيل دراسي متدني فغالبيتهن ضمن فئات (أمية، تقرأ وتكتب، خريجة الدراسة الابتدائية والمتوسطة)
- وجود فارق واضح في التحصيل الدراسي عند آباء المبحوثات مقارنة بالتحصيل الدراسي لدى أمهاتهن حيث لاحظنا ارتفاعه بشكل نسبي عند خريجي التعليم الجامعي بالمقابل تبقى نسبة الآباء ذوي التحصيل العلمي متدني للفئات ( أمي– يقرأ ويكتب – المستوى الابتدائي والمتوسط)

إن هذا المردود السلبي في المستوى التعليمي للآباء على وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتلقاها الأبناء وتكوينهم في الثقافة السياسية لكنه لم يكن عائقا أمام الانفتاح على المشاركة السياسية للمبحوثات، بالمقابل حظيت نسبة معتبرة بآباء ذوي مستوى تعليم جامعي وهو متغير ضروري جدا لما له من تأثير في تكوينهن وإدماجهن في الإطار الثقافي والسياسي حيث أن تصورات واتجاهات ومواقف عينتنا تتبلور وفق المستوى التعليمي والثقافة السائدة داخل الأسرة ما يمكنها من تفعيل مشاركتها السياسية وتدعيم وجودها التمثيلي في الهيئات المجتمعية والسياسية العليا.

- حظيت عضوة البرلمان عينة دراستنا من خلال محيطها العائلي باكتساب قيم واتجاهات ومعتقدات سياسية وثقافية وتدربت كذلك على طريقة التفكير وأنماط السلوك المختلفة التي شكلت آراءها ومواقفها تجاه القضايا السياسية والتي سمحت لها بالاندماج في الإطار السياسي.
- إن العوامل وراء اللواتي لديهن فكرة غير واضحة حول المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني ومن لديهن فكرة واضحة وحتى من ليس لديهن أدنى فكرة حول المشاركة السياسية تعكس حقيقة مختلف التغيرات السياسية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري وحقيقة تواجدهن في المعترك السياسي. لا حظنا كيف أن أغلب عينة دراستنا كانت لديها فكرة حول المشاركة السياسية لكن هذه الفكرة غير واضحة يتخللها بعض

الغموض والملابسات إلا أنها فيما بعد ونتيجة دخولها معترك الأحزاب السياسية اكتسبت بعض المعارف من خلال الدورات التدريبية والمؤتمرات التي تنظمها والإضراب مما عزز من قدرات المرأة على التعامل مع مختلف المواقف والتصرفات إزاء الأوضاع السياسية المختلفة وخاصة بعد اعتماد نظام الحصص حسب النوع الاجتماعي لتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة، بالمقابل أقرت نسبة من العينة وهي نسبة ضئيلة بوجود فكرة واضحة عن المشاركة في الحياة السياسية فبالرغم من وجود استعدادات وجاهزية معارفية سياسية من قبل المبحوثات إلا أنه لم تحن لها الفرصة لدخول عالم السياسة إلا في ظل نظام المحاصصة الذي عمل على تمكينها داخل المجلس الشعبي الوطني.

- هناك انفتاح واضح لأسر وعائلات المبحوثات لمشاركتهن السياسية مع مختلف المتغيرات السياسية والثقافية للمجتمع الجزائري فالغالبية العظمى للمبحوثات لاقت القبول لمشاركتهن السياسية وبدون أية عراقيل فالمحيط العائلي لعب دورا أساسيا في التأثير على تفعيل المشاركة في العملية السياسية سواء كمترشحة أو عضوة منتخبة أو المشاركة في العمل الحزبي.[1]
- تلقت المبحوثات كامل الدعم والتشجيع من قبل محيطهن العائلي وبنسبة عالية جدا، حيث حظيت المرأة عضوة البرلمان في عينة الدراسة بآباء منفتحين كنظام ومؤسسات أفراد قدموا لهن المساندة والتحفيز حتى يكن عضوات منتميات إلى مجتمعهن وفاعلات في مختلف عمليات التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية.

[1] انظر ص 49 من الجانب النظري.

**ت) النتائج الجزئية للفرضية الثانية:**

- توزعت المستويات التعليمية للمبحوثات بين مستوى التعليم الجامعي والدراسات العليا والتعليم الثانوي، وكشفت لنا النتائج أن أعلى نسبة تمثلها صاحبات مستوى التعليم الجامعي تليها ذوات الدراسات العليا وهو ما يمكنها من تعزيز تواجدهن داخل المجلس الشعبي الوطني وما يعطيهن مرونة في أدائهن النيابي، في حين كانت أدنى نسبة سجلها الجدول 3% وهي ضعيفة جدا تمثل ذوات مستوى التعليم الثانوي.[1]
- تنوعت التخصصات الحائزة عليها المبحوثات حيث تشير النتائج إلى أن أعلى نسبة من ذوات تخصص العلوم القانونية والإدارية تليها تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع وعلم النفس) واللغة الفرنسية، كما تنوعت التخصصات بين التقنية والإلكترونية والطبيعية وكذلك المحاسبة والضرائب وحقوق الإنسان واللسانيات وهو ما يعزز من أدائها داخل المجلس الشعبي الوطني ويمكن هذا الأخير من الاستفادة من هذه الكفاءات.
- تشير النتائج إلى أن 80% من عينة الدراسة سهل عليها مؤهلها العلمي واختصاصها تناول القضايا بالمجلس الشعبي الوطني ولا سيما اللواتي حظين بتخصصات العلوم القانونية والإدارية وهو ما يعزز من أدائها النيابي، في حين تؤكد نسبة 20% وهي نسبة ضعيفة أن الرؤية غير واضحة تماما في فهم بعض القوانين ما يسبب لها تعذر تناول بعض القضايا إلا بعد مراجعتها من جديد وهو ما يؤثر على أدائها بصفتها عضوة في البرلمان.
- يلعب المؤهل العلمي وخاصة المعلومات القانونية على تأدية الأدوار النيابية بأحسن أداء وهو ما تؤكده نسبة 70% من العينة ذلك أن اللجان والعمل البرلماني يعتمد على التشريع في فهم الرسائل المشفرة وقراءة النصوص بوضوح وأبعاد الرسائل.

[1] انظر ص 50 من الجانب النظري.

**ت) النتائج الجزئية للفرضية الثالثة:**

- لقد أتاح التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الجزائري ارتقاء المرأة عضوة البرلمان إلى مكانة اجتماعية مميزة ذلك أن المجتمع أصبح يعطي ذوي المناصب والمراتب تقديرا لائقا معتبرا كما أصبح يعترف بقدرات المرأة عضوة البرلمان على تحمل المسؤوليات على الصعيدين المهني والأسري وانعكست هذه المكانة من خلال ما تقدمه من خدمات لأفراد المجتمع وتلبية رغباتهم ومتطلباتهم ولرفع قضاياهم وانشغالاتهم وهو ما يسمح لها بنسج شبكة من العلاقات الاجتماعية.
- لقد أتاح السياق السياسي للمرأة عضوة البرلمان تمكينها اقتصاديا واجتماعيا من خلال استخدام مواردها المالية في مختلف الوسائل وهو ما أعطاها درجة أكبر من الاستقلالية المالية والاعتماد على الذات وكذلك كان له دور محوري في القرار الاقتصادي داخل الأسرة وبالتالي التأثير في صنع القرار داخل المجتمع.
- إن حالة التحول التي مرت بها الجزائر وفرت فرصة مهمة لإحداث تحول في النظم الاجتماعية التقليدية وحققت مهمة المرأة تقديما ملحوظا فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتمكين في ظل السياق السياسي بعد نظام الكوتا الذي فتح المجال للمشاركة السياسية بشكل أكبر، حيث استطاعت المرأة الاستفادة من تلك المساحات لتحقيق مكاسب تتعلق بطبيعة العلاقة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتها السياسية.
- لقد حققت المرأة عضوة البرلمان فرض وجودها من خلال إشباع حاجاتها النفسية وتحقيق طموحات شخصية معينة وإشباع ذاتها، حيث عززت مشاركتها السياسية طموحات معينة كانت تسعى دوما لتحقيقها والوصول إليها، ولقد كان حب العمل العام والرغبة في التغير وخدمة المجتمع من أبرز أهدافها النفسية، حيث حققت تواجدها بقبة البرلمان هذه الرغبة الملحة والتي اقترحت تحقيق أهداف اجتماعية ما سمح لها بالشعور والإحساس بمكانتها وكيانها وتقدير الآخرين لها واحترامها.
- لقد فتح نظام الحصص حسب النوع الاجتماعي الباب على مصراعيه للمرأة في النشاط السياسي والتي رأت أن التوجهات السياسية تتناسب مع ميولاتها وقناعاتها وتدعيم مشاركتها في صنع القرار وعليه كانت الأسباب السياسية من أحد أهم خلفيات مشاركة المرأة في العمل السياسي بالدرجة الأولى ثم تليها الأسباب الثقافية ذلك أن مشاركة المرأة

في المجالس المنتخبة تبقيها على احتكاك بالقاعدة الجماهيرية والذي يعكس الأدوار الاجتماعية انطلاقا من النوع الاجتماعي ذلك أن صنع القرار أصبح لمن هو أهل له ولم يبق حكرا على الرجال.

- لقد أثر غياب القوانين الانتخابية للمرأة قبل تبني نظام الحصص على تواجدها في القوائم الانتخابية وكذلك طرحت إشكالية استبعاد الإضراب السياسي لترشح المرأة في القوائم الانتخابية فكانا عاملين من أحد أهم أسباب ضعف مشاركة المرأة في الميدان السياسي قبل تبني نظام الحصص حيث أدى إقبال الجزائر على تبني نظام الحصص إلى اتساع مشاركة المرأة في العمل السياسي ودخول غمار الحياة السياسية واتساع نشاط المرأة داخل المجلس الشعبي الوطني.
- أكدت المبحوثات تلك التحولات الهيكلية لأدوار المرأة في الحياة المجتمعية حيث أثبتت جدارتها في المجالات المهنية والتعليمية أي اتساع نشاط النساء المثقفات داخل المجلس الشعبي الوطني وهو ما يخدم قيم الديمقراطية والعصرنة، ونعزو تفسير تواجدها كذلك إلى التمكين الاقتصادي وما يستطيع أن يمكن المرأة عضوة البرلمان من الاستفادة منه، بالمقابل وجدنا انضمام المرأة يعتبر وسيلة للدفاع عن مختلف الحقوق المنصوصة في المجتمع بصفة عامة وهو ما يؤكد درجة الوعي السياسي وما يرجح كفة تواجدها بقبة البرلمان والرغبة في ترقية المرأة في المجتمع وما يمكنها من إصلاح المجتمع والمساهمة في مختلف عمليات التغير التي يتعرض لها المجتمع ناهيك أن العمل بالمجلس الشعبي الوطني يسمح بإبراز مكانة المرأة في المجتمع بصفة عامة.

وعليه لاحظنا أن المشاركة السياسية للمرأة شهدت تحسنا نوعيا مقارنة بما كان عليه من قبل وهذا لأسباب متنوعة ومحفزات مختلفة سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي كما عزز النظام السياسي الجزائري فرص تواجد المرأة في المراكز السياسية بقوة في المجلس الشعبي الوطني وإلى الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية.[1]

[1]وحسب معهد الأمم المتحدة للبحث الدولي والتدريب والترقية (أنسترو) فإن الفرصة الأبرز تتمثل في اعتماد نظام الحصص حسب النوع الاجتماعي في المجال السياسي، فقد أقرت الجزائر مختلف الإجراءات الإيجابية التي تهدف إلى تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية. أنظر ص54 من الجانب النظري.

## النتائج العامة للبحث:

من خلال تحليلنا للبيانات ومحاولتنا تفسيرها تفسيرا علميا توصلنا إلى النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: كلما كانت التنشئة سياسية داخل الأسرة كانت مشاركة المرأة سياسيا أوسع.

– المؤشر رقم 1: يؤثر التحصيل العلمي والعملي للأبوين على المشاركة السياسية للمرأة

يجيب الجدول (6) بأن النسبة 76.67% من الأمهات مستواهم العلمي متدني وهي نسبة مرتفعة جدا و13.33% منهن خريجات الجامعات وهي نسبة ضئيلة جدا، أما فيما يخص التحصيل الدراسي للآباء وجدنا فارقا واضحا مقارنة بالتحصيل الدراسي لدى أمهات المبحوثات فمن خلال الجدول (7) وجدنا نسبة 26.67% خريجي التعليم العالي ونسبة 53.33% تحصيلهم الدراسي متدني.

إن هذا المردود السلبي في التحصيل الدراسي للوالدين هو مؤشر بالغ الأهمية في التأثير على وظيفة التنشئة الاجتماعية والسياسية لكنه لم يكن عائقا على الانفتاح على الحياة السياسية للمبحوثات.

ومن خلال الجدول رقم (12) اتضح لنا أن أغلبية عينة دراستنا أمهاتهن ماكثات بالبيوت بنسبة 83.34% ولا يشغلن أية وظائف تذكر، بالمقابل وجدنا 43.34% من الآباء متقاعدون و26.67% يشغلون وظائف إدارية في حين 6.67% من آباء المبحوثات خاضوا العمل في الميدان السياسي، وعليه لم تحظ عينة الدراسة بشكل كبير من خلال محيطها العائلي والعلمي والعملي لآبائهن وأمهاتهن سواء على الصعيد العلمي أو العملي.

وبهذا نلاحظ أن المؤشر رقم 1 لم يتحقق.

– المؤشر رقم 2: الذي ينص على أن الحوار في القضايا السياسية داخل الأسرة يرشد المرأة إلى المشاركة السياسية.

يجيب الجدول رقم (10) أن نسبة 83.33% من عينة الدراسة كان لمحيطهن العائلي دور حيوي في زيادة معارفهن حيث اكتسبن من خلاله قيما واتجاهات وميولات سياسية ساعدتها في تكوين شخصيتها السياسية وكانت هذه المناقشات في أغلبها من الوالد بنسبة

36.66% و16.66% من قبل الزوج، وتؤكد 16.67% من المبحوثات أنه لم تكن هناك أية مناقشات حول القضايا السياسية داخل الأسرة أو العائلة وهي نسبة ضئيلة جدا وعليه فإن المؤشر رقم 2 قد تحقق.

– المؤشر رقم 3: الذي يوضح بأن انخراط الأبوين في المجتمع المدني يحث على المشاركة السياسية للمرأة.

يجيب الجدول 14 أن 53.32% من أفراد العينة أن أفراد عائلاتهن ينتمون إلى أحزاب سياسية ومنحدرين من عائلة ثورية (شهداء ومجاهدين) وكذلك انتماء سواء الزوج أو الأخ أو أحد أفراد العائلة الكبيرة إلى عضوية المجالس الشعبية سواء البلدية أو الولائية بنسبة 3.33%؛ إن هذا الانخراط والانتماء إلى المناصب السياسية لأفراد العائلة يلعب دورا هاما في دفع المرأة إلى المشاركة السياسية وهو ما يزودهن بالخبرات والمعارف السياسية، في حين نجد نسبة 46.66% من المبحوثات وهي نسبة معتبرة إلى حد ما ينفين بأن أحد أفراد عائلاتهن شغل مناصبا سياسية؛ وبهذا نلاحظ أن المؤشر رقم 3 قد تحقق نسبيا.

– المؤشر رقم 4: يدفع التشجيع داخل الأسرة على مشاركة المرأة سياسيا ودخولها المجلس الشعبي الوطني.

أظهر لنا الجدول (13) الدور الأساسي للأسرة في تشجيع وتحفيز المبحوثات على المشاركة السياسية ودخولها للمجلس الشعبي الوطني بنسبة 99.98% وهي نسبة عالية جدا كما تشير نتائج الجدول إلى الدور الفعال الذي لعبه الوالدان وخاصة الوالد (الأب) في تلقي الدعم والمساندة حتى يكن فاعلات ومنتميات لمجتمعهن؛ وهذا المؤشر قد تحقق بنسبة عالية جدا.

من خلال المؤشرات الأربع يمكن القول بأن الفرضية الأولى قد تحققت وبالتالي كلما كانت التنشئة سياسية داخل الأسرة كلما دفعت بالمشاركة السياسية للمرأة.

- الفرضية الثانية: كلما كان المستوى التعليمي للمرأة مرتفعا كان عاملا أكبر في مشاركتها السياسية وبلوغها مركز صنع القرار.

– المؤشر رقم 1: نجد الجدول 16 يجيب عن هذا السؤال ومفاده أن المستوى التعليمي للمرأة يؤثر في مستوى المشاركة السياسية للمرأة ولاحظنا أن نسبة 53.33% وهي أعلى نسبة يدونها الجدول هن صاحبات مستوى التعليم الجامعي تليها مباشرة ذوات الدراسات

العليا (ماجستير/دكتوراه) بنسبة 36.66% بالمقابل أدنى نسبة قدرت بـ 10% هن صاحبات مستوى التعليم الثانوي.

ويفسر هذا الارتفاع في المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة بالمجلس الشعبي الوطني أن معظم الأحزاب السياسية تأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي؛ صحيح أن الشهادة الجامعية لا تعتبر محددا لدخول عالم السياسة وهذا ما تبينه نسبة 10% لكن وجدنا من خلال نتائج الجدول أن هناك تأثيرا كبيرا للتأهيل الجامعي والشهادة الجامعية لدخول المرأة على الأحزاب السياسية خاصة الأكثر استقطابا في الوعاء الانتخابي وحتى بلوغها مراكز صنع القرار في المجلس الشعبي الوطني. وعليه فإن هذا المؤشر قد تحقق.

– المؤشر رقم 2: الذي ينص على أن مستوى عضوة البرلمان واختصاصها العلمي يساهم في تفعيل مشاركتها السياسية وتعزيز أدائها النيابي.

يجيب الجدول (18) وبنسبة تقدر بـ 80% من المبحوثات أن مؤهلاتهن العلمية واختصاصهن سهل عليهن تناول مختلف القضايا بالمجلس الشعبي الوطني لا سيما من حظين بتخصصات العلوم القانونية والإدارية وهو ما يعزز من دورهن السياسي وتمكنهن داخل المجلس الشعبي الوطني، بالمقابل وجدنا نسبة 20% يتعذر عليها إلى حد ما مناقشة بعض القوانين لصعوبة فهم وفك بعض الرموز إلا بعد مراجعتها من جديد وهو ما يعيق أداءها النيابي؛ وهذا المؤشر قد تحقق بدوره.

من خلال المؤشرين الأول والثاني يمكن القول إن الفرضية الثانية قد تحققت وبالتالي كلما كان المستوى التعليمي للمرأة مرتفعا كلما ساهم في مشاركتها السياسية وتفعيلها بشكل أفضل داخل المجلس الشعبي الوطني.

- الفرضية الثالثة:

– المؤشر رقم 1: تؤثر المشاركة السياسية لدى المرأة بتحقيق مكانة اجتماعية مميزة.

يجيب الجدول رقم (20) بأن نسبة 99.99% كان لمشاركتهن السياسية وبلوغهن مراكز صنع القرار أثر واضح في تحقيق مكانة اجتماعية مميزة وتتعلق هذه المكانة بما تقدمه عضوة البرلمان من خدمات لفائدة أفراد المجتمع وتؤكد 20% من 99.99% أن المرأة المنتخبة تحظى بمكانة اجتماعية لائقة من خلال التغير الاجتماعي الذي عرفه المجتمع والذي أصبح يعطي لذوي أعلى المناصب والمراتب تقديرا مميزا و13.33% من

العينة ترى أن هذه المكانة تعود إلى شبكة علاقات المرأة المنتخبة والتي تنعكس بشكل واضح فيما يخص وجودها في الإضراب والقوى السياسية وفي طرق التعامل معها تحت قبة البرلمان؛ وعليه نلاحظ أن هذا المؤشر تحقق بنسبة عالية.

– المؤشر رقم 2: يؤثر دخول المرأة إلى المجلس الشعبي الوطني على التمكين الأسري (القرارات داخل الأسرة)

يجيب الجدول 21 على ذلك حيث أن 76.66% وهي أعلى نسبة مدونة في الجدول تبين أن هناك تأثيرا واضحا في تمكين المبحوثات داخل أسرهن حيث حظين بمكانة لائقة داخل المحيط الأسري من التقدير والاحترام، بالمقابل 10% من العينة وهي نسبة ضئيلة غير مرتاحة تماما لمختلف التغيرات التي طرأت على حياتها داخل محيطها الأسري والتي عرفت بعض حالات التصادم بين عملها الأسري وعملها السياسي، واعتبرت 23.23% أن هناك تغيرات تحدث للمرأة ذاتها مما يوقعها في بعض المشاحنات والمشاكل الأسرية؛ ومن خلال هذه النتائج وجدنا أن هناك علاقة وطيدة بين المشاركة السياسية لدى المرأة وعملية التمكين داخل الأسرة وعليه فإن المؤشر رقم 2 تحقق بدوره.

– المؤشر رقم 3: يؤثر العامل الاقتصادي في التمكين الاجتماعي للمرأة

وجدنا من خلال الجدول 22 أن نسبة 63.33% من عينة الدراسة ترى أن العامل الاقتصادي يساهم في تمكينها الاقتصادي حيث كان هناك دور محوري للقرار الاقتصادي على مستوى المحيط الأسري حيث أعطى العامل الاقتصادي للمرأة درجة أكبر من الاستقلالية المالية والاعتماد على الذات وهو ما ساعدها على تعزيز مكانتها داخل الأسرة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا، بالمقابل وجدنا نسبة 36.66% من المبحوثات يرين أن العامل الاقتصادي لا يؤثر تماما في عملية التمكين الاجتماعي لديهن ما يسمح لنا بالقول أن هذا المؤشر تحقق أيضا.

– المؤشر رقم 4: تعمل المشاركة السياسية على إشباع حاجات وطموحات نفسية لدى المرأة العضوة في البرلمان.

يجيب الجدول 23 وبنسبة 90% من عينة الدراسة وهي نسبة مرتفعة جدا بأن المشاركة السياسية للمبحوثات كان لتحقيق رغبة نفسية وطموحات ودوافع ذاتية، بالمقابل

اعتبرت 10% من المبحوثات أن مشاركتهن السياسية لم تكن نابعة من رغبة نفسية معينة أو دوافع وطموحات ذاتية؛ ونلاحظ أن هذا المؤشر تحقق بنسبة عالية.

من خلال المؤشرات الأربع نلاحظ أن الفرضية الثالثة تحققت كذلك بنسبة عالية فكلما كانت المشاركة السياسية واسعة كلما عزز من تمكينها داخل المجتمع.

## خاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول إن المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بمحددات متعددة المستويات تزيد من فعاليتها تربط بين ما هو اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي ذات طابع وظائفي ويفسر ذلك من خلال جدلية العلاقات بين النسق العام والخاص. إن بلورة حجم المشاركة السياسية تتطلب توافر عدد من المحددات يمكن تلخيصها ضمن الآتي:

- تعتبر التنشئة السياسية أحد أهم العوامل المؤثرة في تكوين وتطوير الميولات السياسية لدى المرأة حيث لعبت الأسرة دورا أساسيا في ذلك لما لها من أثر كبير في بلورة الأنماط السلوكية تتشرب من خلالها معاني ومفاهيم تشكل من خلالها إطارا مرجعيا وكشفت دراستنا عن العلاقة الوثيقة بين المحيط الأسري للمرأة ونشاطها في الحياة السياسية وبرمجة التراث السياسي في تكوينها، وقد لعب الأب الدور الأول والأبرز على الإطلاق في إيجاد ثقافة سياسية دفعت بالمرأة إلى مشاركة سياسية فاعلة عكس ما كان عليه الأمر سابقا، إذ كان يتمركز دور المرأة فقط في الأدوار الاجتماعية كما كشفت دراستنا عن غياب النزعة الرجولية التي تنضوي تحت النظام الأبوي القائم على أساس التمييز النوعي للأدوار التي تصف النساء بعدم المعرفة السياسية وأن الرجل فقط له الأحقية في الممارسة السياسية.[1]
- تتوقف دافعية المرأة ورغبتها في المشاركة السياسية على نسق سوسيو-اقتصادي أي أن دافعيتها للنشاط في الحياة السياسية ينبثق من الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيش المرأة في كنفه وسمح بالتحسين في المستوى المعيشي وأن هناك أمامها مجالا للاستقلالية المادية والاعتماد على ذاتها، وبالتالي الإحساس بكيانها وإبراز مكانتها الاجتماعية، وهي من أبرز المتغيرات المفسرة للتباينات المختلفة في ضوء النسق الإيديولوجي المعبر عن مصالح معينة وتعكس ديناميات الإشباع المادي والنفسي والتمتع بالنفوذ وتحقيق المنافع.[2]
- كما أن تعزيز مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي مراكز صنع القرار ينعكس بشكل إيجابي لإشباع حاجات نفسية لدى المرأة وتحقيق ذاتها وطموحاتها كمسؤولة وطنية ورغبة في التغيير والمساهمة في تنمية المجتمع وتطويره فتفرغ المرأة شحنتها

[1] انظر الجداول 1-2-3-4-5-6 في الملحق رقم 2
[2] انظر الجداول 1-2-3-4-5 في الملحق رقم 4

العاطفية والنفسية من خلال التأثير على صنع السياسات ومجريات الأمور السياسية مما يعزز الثقة بالنفس والإحساس بكيانها ومكانتها الاجتماعية.[1]

- تمثل المشاركة السياسية كذلك انعكاسا للمتغيرات الثقافية ويقاس عادة بالشهادات العلمية المتحصل عليها، أي أن توافر إطار ثقافي-تعليمي يكون محفزا للمزيد من الوعي السياسي مما يحث المرأة على العمل في المجال السياسي لا سيما وأن معظم الأحزاب السياسية تأخذ في الحسبان المستوى التعليمي للاستقطاب في الوعاء الانتخابي، فالمرأة التي تحظى بمستوى تعليمي معين يفتح المجال أمامها للولوج لمراكز صنع القرار.
- إن المستوى التعليمي لم يكن أبدا عائقا للانفتاح على الحياة السياسية لكن افتقار المرأة للمهارات اللازمة يحيط مزاولة المهام السياسية بشيء من الصعوبة ولهذا الارتباط الوثيق تأثير كبير في بناء مشاركة سياسية فاعلة والاستفادة من الفرص والخيارات المتاحة.

لقد برهن النسق السياسي عن العلاقة الموجبة في تدعيم البناء الاجتماعي بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال ميكانيزمات توفر الشروط اللازمة لتوسيع المشاركة السياسية، ويجب أن نقر أن التجربة الجزائرية التي بدأت تخطو خطوات متتالية باعتماد نظام الحصص (الكوتا) في المجالس المنتخبة ويسمح بتمثيل المرأة في البرلمان وفي المراكز الإدارية والبحث عن آليات لتوسيع حظوظ المرأة في المشاركة السياسية ويحق لنا أن نتساءل جديا عن حجم ومستوى المشاركة السياسية في بيئة مجتمعية تفرز نساء مؤهلات للعمل السياسي وفي ظل نسق سياسي محدد لمجال المشاركة السياسية والعكس كذلك.

لقد ظل التحليل الاجتماعي-الثقافي وإلى وقت قريب يؤطر حجم مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية على أنها تراكمات ثقافية تنطوي على تغييرات منظومة قيم مجتمعية ثقافية، وحتى الوقت الذي بدأ نظام التمثيل الديمقراطي الحديث قدم لنا النسق السياسي تفسيرا آخر عن محددات المشاركة السياسية ليكشف لنا وبصورة متزايدة على أنها أنساق متشابكة متداخلة وذات درجة عالية من التباين البنائي الوظيفي.

[1] انظر الجداول 1-2-3-4-5 في الملحق رقم 3

إن تعزيز الدور السياسي للمرأة يتطلب مقاربة متعددة المستويات تضمن مجموعة من الآليات الداعمة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وإطارا قانونيا ينظم أساليب المشاركة السياسية يسمح بخلق نساء فاعلات في مراكز صنع القرار وقادرات على التلامس مع احتياجات مجتمعهن.

# قائمة المراجع

## I. المراجع باللغة العربية:


1. أبراش إبراهيم، **علم الاجتماع السياسي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.
2. أبو القمصان نهاد، **المشاركة السياسية للمرأة رؤية واقعية**، القاهرة: المركز المصري لحقوق المرأة، 2000.
3. أبو رمان حسين، **المرأة العربية والمشاركة السياسية**، الأردن: دار سندباد للنشر، 2000.
4. أبو شنب جمال ،**الصفوة العسكرية والتنمية السياسية في دول العالم الثالث**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.
5. أبو غزالة هيفاء وآخرون، **الاستراتيجية الإقليمية لحماية المرأة العربية الأمن والسلم**، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة، مصر: 2010.
6. الأسود صادق، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1916.
7. سيد إبراهيم دسوقي، **الحماية الدولية لحقوق المرأة على ضوء اتفاقية منع التمييز الجنسي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.
8. الأمير عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، ط2 منقحة، بيروت: دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، 1964.
9. البارىء إسماعيل حسن، **أبعاد التنمية**، ط 2، القاهرة: دار المعارف، 1982
10. الباشا أمل، المنتدى الوطني الديمقراطي الأول للمرأة العربية، صنعاء:منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، 2005.
11. بحات إبراهيم، **الدولة الرستمية دراسة في الأوضاع الاقتصادية والحياة الفكرية**، غرداية: المطبعة العربية،1993.

12. الرياشي سليمان ، **الأزمة الجزائرية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

13. بركات أنيسة، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

14. برنامج طرابلس، منشورات جبهة التحرير الوطني، الجزائر: 1962.

15. برو فليب، **علم الاجتماع السياسي**، (تر: محمد عرب صاصيلا)، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والإشهار والتوزيع، 1998.

16. بسام العسلي، **المجاهدة الجزائرية**، بيروت: دار النفائس، ط 2، ، 1990.

17. بفايفر سيمون ،**مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، (تر أبو العيد دودو)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974.

18. بكوش الطيب وآخرون، **المشاركة السياسية للمرأة العربية –تحديات أمام التكريس الفعلي للمواطنة**، تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2004.

19. بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط 2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

20. بورديو بيار وآخرون ، حرفة عالم الاجتماع، (تر نضير جاهل)، بيروت: دار الحقيقة، 1993

21. وزارة المجاهدين، **كفاح المرأة الجزائرية**، دراسات وبحوث الملتقى الأول حول كفاح المرأة، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، ط2.

22. جبلي علي، **علم الاجتماع المعاصر أسس ودراسات واقعية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1982.

23. جمعة سعد إبراهيم، الشباب والمشاركة السياسية، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984.

24. حملاوي حنفي، **النساء ولعبة السياسة**، ط 2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998.

25. السويدي محمد ،**علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

26. الجيلالي عبد الرحمن ،**تاريخ الجزائر العام**، ط4، الجزء 4، بيروت: دار الثقافة، 1980.

27. حسني قمر، **حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق الإنسانية وتطورها وضماناتها**، الإسكندرية: دار الكتب القانونية، 2006.

28. عفيفي مصطفى، **نظامنا الانتخابي في الميزان: سعد رأفت**، مصر: جامعة عين شمس، 1984.

29. عبد الرحمن عبد الله محمد، النظرية في علم الاجتماع النظرية السوسيولوجية المعاصرة، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2003.

30. عبد الرحيم طلعت حسن، **علم النفس الاجتماعي المعاصر**، ط 2، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981.

31. عبد الهادي وآخرون، "المشاركة السياسية ودراسة علم الاجتماع السياسي"، مكتبة نهضة الشرق، 1984.

32. عبد الوهاب طارق محمد، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، مصر: دار غريب للطباعة والنشر، 2000.

33. عدس عبد الرحمن، **أساسيات البحث التربوي**، عمان: دار الفرقان، 1999.

34. عصار خير الله، **محاضرات في منهجية البحث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

35. ولد خليفة محمد العربي ،**التنمية الديمقراطية في الجزائر والمنطقة العربية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

36. عيسى عبد العزيز إبراهيم، عمارة محمد محمد جاب الله، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

37. غريب سيد أحمد، **البحث الاجتماعي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.

38. الغزال إسماعيل، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989.

39. قنديزهند، **دور المرأة أثناء الحرب التحريرية، ملتقى كفاح المرأة الجزائرية**، ط 2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية.

40. قنديل أماني، **مؤسسات المجتمع المدني: قياس القابلية ودراسة حالات**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.

41. كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي من النضال السياسي إلى القائد العسكري**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2011.

42. كريب إيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، (تر محمد حسين غلوم)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

43. فؤاد عاطف أحمد ، علم الاجتماع السياسي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1995.

44. لهرب ناريمان يونس، **استراتيجية البحث الإثنوغرافي**، ط 1، عمان: دار الطباعة للنشر والتوزيع، 2010.

45. سرور أحمد فتحي، **الحماية الدستورية للحقوق والحريات**، ط 2، القاهرة: دار الشروق، 2000.

46. شلومر فندلين ،**قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837)**، (تر أبو العيد دود)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980.

47. طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

48. محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر دراسة تحليلية نقدية**، سطيف: دار المحدد للنشر والتوزيع، 2010.

49. محمود هادي، **مفهوم حقوق المرأة وعلاقته بمفهوم حقوق الإنسان**، مركز الدراسات المستقبلية الاستراتيجية، العراق، 2003.

50. معتوق فتيحة، **الدراسات المسحية الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة**، الجزائر، (د ت ن).

51. ناصر جابي، **مواطنة من دون استئذان**، الجزائر: منشورات الشهاب، 2006.

52. نزال ريما كنانة ،**المرأة والانتخابات المحلية المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح"**، القدس، ب ت ن.

53. هيجوت ريتشارد، **نظرية التنمية السياسية**، (تر حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد)، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001.

54. والي عبد الوهاب محمد، **التنمية الاجتماعية**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1988.

55. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، دمشق، 2009.

56. وزارة الإعلام والاتصال، "المرأة الجزائرية عبر التاريخ"، **جريدة المقاومة الجزائرية**، العدد 16، 3 جوان 1957، الجزائر، 1984.

57. وزارة التضامن الوطني والعائلة، **رسالة التضامن**، 1 جوان 1998.

58. وزارة المجاهدين وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر: 1996.

59. الجوهري عبد الهادي وآخرون، **المشاركة الشعبية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، مصر: مكتبة نهضة الشرق، 1984.

60. حرطاني أمين، **تمثيل النساء في المؤسسة السياسية في المغرب العربي دراسة مقارنة**، مركز الإعلان والتوثيق والطفل والمرأة، أفريل 2006.

## مذكرات وأطروحات:

61. بودرهم فاطمة ،المشاركة السياسية للمرأة في التجربة الديمقراطية الجزائرية، (دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

62. سعد إسماعيل علي، **علم الاجتماع السياسي في السياسة والمجتمع**، الزرايطية: دار المعرفة، 2005.

63. نصيب نعيمة،"المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية"، (دكتوراه)، **جامعة عين شمس**، 2002.

64. الهلالي هالة السيد، "دور الأمم المتحدة في حماية حقوق المرأة دراسة حالة لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة"، (ماجستير)، **جامعة القاهرة**، 2003.

65. مصطفى عوفي، "الوضعية الاجتماعية للمرأة العاملة وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي"، (ماجستير)، **جامعة قسنطينة**، 1993.

66. بلول صابر، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية الواقع"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 2، 2003.

67. بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية (التصويت- العمل الحزبي- العمل النيابي)، (ماجستير)، **جامعة قسنطينة**، 2005.

68. ربوح ياسين ، "الأحزاب السياسية وأثرها في التنمية السياسية بالجزائر (1996–2008)، (ماجستير)، **جامعة الجزائر**، 2009.

69. حمداد صبيحة، "المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي مدينة وهران نموذجا"، **جامعة وهران 2**، 2016.

70. باديس فوغالي، الحقوق السياسية للمرأة العربية الجزائر أنموذج.

71. بشار قويدر، "قراءة في أدبيات نضال المرأة الجزائرية إبان الثورة"، **ملتقى كفاح المرأة الجزائرية**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

72. بوراضي لزهر، "المشاركة السياسية للطلبة وعلاقتها بمتطلبات الواقع الاجتماعي والسياسي"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 2، 2017/2016.

73. بورنان نعيمة، "المشاركة السياسية في الجزائر"، (ماجستير)، **جامعة الجزائر 2**، 2013/2012.

74. بن رحو سهام، "المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال إلى 2004 دراسة مقارنة"، (ماجستير)، **جامعة وهران**، 2007.

75. حريزي زكرياء، "المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية الجزائر نموذجا، (ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

76. بقدوري حورية،"المشاركة السياسية للطالبات في الجزائر– دراسة ميدانية حول المشاركة السياسية لطالبات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجزائر"، (ماجستير)، **جامعة الجزائر**، 2006.

77. تاج الدين أحمد سعيد، **الشباب والمشاركة السياسية ترجمة المادة الأجنبية**،(د ت ن)

78. ريما كنانة نزال، **المرأة والانتخابات المحلية المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية "مفتاح"**،القدس: ب ت ن

79. سعد حورية، "الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال"، (ماجستير)، **جامعة الجزائر**، معهد علم الاجتماع، 1995/1994.

80. الشاوش سعود محمد ناصر، "المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمين 1990–"2001، (ماجستير)، **معهد البحوث والدراسات العربية**، 2002.

81. الخوالدة صالح عبد الرزاق فالح، " المشاركة السياسية للمرأة الأردنية دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخاب مجلس النواب السادس عاشر 2012، **جامعة العلوم الإسلامية الأردن**، جوان 2014.

82. محرز مبروكة ،"المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري"، (ماجستير)، **جامعة بسكرة**، ، 2014/2013.

83. الخطيب نعمان، "الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر ،(دكتوراه)، **جامعة عين شمس**، 1983.

## الدوريات والمجلات العلمية:

84.جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس،**المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

85.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**، دستور 1996.

86.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون العضوي للأحزاب السياسية**، الجريدة الرسمية، عدد 12، 16 مارس 1997.

87.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 08-19 المؤرخ في 17 ذي القعدة 1429هـ الموافق 15 نوفمبر 2008 المتضمن التعديل الدستوري**: الجريدة الرسمية، العدد رقم 63 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008.

88.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرأة الجزائرية واقع ومعطيات**، الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، الجزائر، 2012.

89.حزب جبهة التحرير الوطني، **الميثاق الوطني**، 1986.

90.خالدي عبد الحميد، "دور بجاية الحمادية في الحركة الفكرية"، **مجلة آفاق عربية**.

91.الخطيب سلوى عبد المجيد، **نظرة معاصرة في علم الاجتماع المعاصر**، القاهرة: مطبعة النيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

92.الخطيب عمر إبراهيم، "التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربي"، **المستقبل العربي**، السنة الخامسة، عدد 40، 1982.

93. الدسوقي سيد إبراهيم، "المجتمع المدني في الجزائر"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز الوحدة العربية، العدد 259، سبتمبر 2000.
94. "المرأة الجزائرية ... دور نضالي مشهود"، **مجلة المجاهد**، العدد 1403، 26 جوان 1987.
95. بوزيدي عبد اللطيف،" المنافسة الإلكترونية في المشاركة السياسية، دراسة حالة الجزائر في 2008"، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 1، جانفي، 1995.
96. بيبرس إيمان، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، المشهرة برقم 3527.
97. تابليت نور الدين، "مكانة المرأة في الحياة السياسية الجزائرية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 9، جوان 2014.
98. أعجال محمد لمين لعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 12، نوفمبر 2007.
99. أعمال المؤتمر الدولي السابع المرأة والسلم الأهلي، طرابلس، 19-21 مارس 2015.
100. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **قرار الدورة 64، البند 114**، من جدول أعمال جويلية 2010.
101. ب إيمان وآخرون، "حظوظ المرأة الجزائرية في الحياة السياسية ضعيفة ولا تتعدى 7 بالمائة"، **الشروق اليومي**، 7 مارس 2010.
102. بن عميرة محمد، "الكاهنة"، **مجلة التاريخ**، العدد2
103. بوزايد خضراء، "في رحاب الأوراس... شموخ أصالة وتاريخ"، **جريدة المجاهد**، العدد 1722، 6 أوت 1993.
104. الدلال سامي محمد صلاح ، "إشكالية مفهوم الديمقراطية من خلال مدارسها"،البيان، العدد 104، 1996.
105. الديوان الوطني للإحصائيات، 2014.

106. "المرأة الجزائرية ... دور نضالي مشهود"، **مجلة المجاهد**، العدد 1403، 26 جوان 1987.

107. بن عشي حفصية، بن عشي حسين، "ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة"، **مجلة الفكر**، العدد 11، سبتمبر 2014.

104. تقرير مركز الإعلام والتوثيق، "دراسات مقارنة حول تمثيل النساء في المغرب العربي"، **مركز الإعلام للنشر والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة**، 2006.

152. الجاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، لبنان: دار النهضة العربية، 2008.

153. جاكر لحسن، **موقف الرأي العالمي من قضية جميلة بوحيرد**، تونس: محاضرة تحت الطبع لمؤسسة التميمي.

154. جباري سامية، مداخلة في الملتقى الدولي بالجامعة الإسلامية بغزة حول العمل الإسلامي آفاقه وضوابطه، 2012.

155. (مداخلة)، "ترقية الحقوق السياسية للمرأة في الجزائر: بين النصوص القانونية والممارسات الميدانية"، **جامعة قاصدي مرباح**.

156. زايت كمال، "المرأة والاستحقاقات الانتخابية ديكور التباهي"، **يومية الخبر**، ع/6973، 2009/3/8.

157. زياني صالح، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية بالجزائر"،**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، 2007.

158. الطيب مولود زايد، **علم الاجتماع السياسي**، (نسخة إلكترونية)، 2007.

159. عباس عمار، بن طيفور نصر الدين، "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 10، جوان 2013.

160. قارح سماح، "التغير الاجتماعي والتنشئة السياسية،**مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، العدد 2-3 ، 2011.

161. يحياوي مسعودة، **دور المرأة الجزائرية في الثورة التحريرية إبان الثورة**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

162. يومية الخبر، 2012/5/16.

## مواقع الانترنت:

163. http://sawt-alahrar.net/ara/national/6977المتصفح يوم 2013/5/5.

164. المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر، http://wwwons.dz/emploietchomage2008html، 2011/04/27.

165. http://sawt-alahrar.net/ara/national/6977المتصفح يوم 2013/5/5.

166. المكتب الوطني للإحصاء في الجزائر، http://wwwons.dz/emploietchomage2008html، 2011/04/27.

167. http://www.echooroukonline.com/ara/articles/149693.html

، المتصفح يوم 2013/5/5.

168. http://www.echooroukonline.com/ara/articles/149693.html

، المتصفح يوم 2013/5/5.

169. جمعة محمد، مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا،
http://www.islamweb.net/media/index.php?page=articleαlarg=α
id> , 11/10/2009.

170. عليوة منى محمود، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،
//ahram/2001/1/1/youth.htmhttp://www.ahram.org.eg/ocpss.

171. فوغالي ياسين، الحقوق السياسية للمرأة العربية الجزائر أنموذجا،
http://badisfoughali.maktooblog.com

172. قادري حسين، **الدروس المستخلصة من نسب الثلث للنساء في مشروع قانون الانتخابات**، منشورات أساتذة جامعة باتنة، www.ar.univ-batna.dz، 2013/12/13، 20:00.

173. لخضر خثير، "المشاركة السياسية للمرأة في المجالس الشعبية المحلية المجلس الشعب الولائي لولاية سطيف أنموذجا"، **جامعة الجزائر 2**، 20182017/ .

174. المادة 55 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، http://www.Un.org.

175. المادة الأولى والثامنة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة،
http://www.Un.org.

176. ماشطيشريفة، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، عدد 10، سبتمبير 2000.

177. **مجلة العمل الجزائرية**، 1987.

178. معهد الأمم المتحدة للبحث الدولي والتدريب لترقية (أنسترو) ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر)، الفرص والعقبات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر والمغرب وتونس، أفريل 2010.
http://www.connectionsgroup.org

179. المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: إعلان ومنهاج عمل بيجين.

180. موقع وزارة الداخلية www.interieur.gov.dz

## II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ait Zai Nadia, « la participation politique des femmes et leur présence dans 581 la haute instance de décision », been surfing the site on 7/5/2010 political participation.
2. Bali Belahsen, **La femme algerienne dans le combat libérateur : Algérie 1954-1962**, Alger : Edition Thala, 2013.
3. Boutefnouchet Mustapha**, La culture en Algérie Mythe et réalité**, Algérie : EDSNPD, 1982.
4. Brand Philippe, Sociologie politique, Alger : Casbah Éditions, 2004 .
5. Daoud Zakia Féminisme et politique au Maghreb « soixante ans de luttes », Maroc : Eddif, 1993.
6. Laland,A Vocabulaire technique et critique de la philosophie, 6ème ed, Paris : PUF, 1951.
7. Mameri Khalifa, **Citations du président Houari Boumediene**, Alger : SNEP, 1975.
8. Meynier Gilbert, **L'Algérie contemporaine (bilan et sélection pour sortir de la cerise)**, Paris : Le Harmattan, 2000.
9. Oussedik Tahar, **Des héroines algériennes dans l'histoire**, Alger : Dar El Ijtihad, 1992.
10. Penset Marie-Anneeco, **droit constitutionnel**, Paris : edition Montchrestien.
11. POGER.http.//wwwpogar.org./arabe/themes/participation.asp

12. Pondon Macmillan, **The role of humanrightsforeignpolicy**, Bachir PR,1994.
13. Sai Fatima Zahra, **Les algériennes dans des espaces politiques : entre la fin d'un millinaire et l'aube d'un autre**, Oran : Eddar en gharb, 2002.
14. Tlemsani Rachid, **élections et élites en Algérie**, Chihabeditions 2003.

# الملاحق

# الملحق رقم ( ) استمارة البحث

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

جامعة أبو القاسم سعد الله – الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص دكتوراه في علم الاجتماع السياسي

...../ الاستمارة رقم

دليل استمارة المقابلة

حول موضوع:

**المشاركة السياسية والمرأة في المجتمع الجزائري**

التاريخ ...../...../..... الساعة: من ..... إلى .....

اليوم ..... مكان اللقاء: .....

تحية طيبة، يسعدني لقاؤكم وإنني أشكركم على منحي جزءا من وقتكم، أعرفكم بشخصي: الطالبة حمادي فاكية، أدرس في جامعة أبو القاسم سعد الله –الجزائر2 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص دكتوراه علم الاجتماع السياسي، جئت لمحاورتكم في إطار بحث يتناول موضوع السياسة والمرأة في المجتمع الجزائري والذي يسعى إلى فهم واقع المشاركة السياسية للنخبة النسوية البرلمانية وهذا في إطار إشكالية الخلفيات السوسيوثقافية للمشاركة السياسية للمرأة.

لهذا الغرض نحن نطلب من سيادتكم مساعدتنا لتحقيق هذا الهدف لأن هذا النوع من الدراسات لا يمكن أن يكون إلا بفضل وجود نساء من حجمكن في هذا النوع من المناصب – وكن على يقين أن هذه المحاورة تخص البحث العلمي لا غير–

شكرا على تعاونكم معنا.

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

حمادي فاكية بوسعادة رشيد

**البيانات الشخصية:**

1. **السن:**

☐ من 25 – 35

☐ من 36 – 45

☐ من 46 – 55

☐ من 56 – 65

☐ أكبر من 65

2. **الحالة العائلية:**

عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة ☐ أرملة ☐

3. **الخبرة في المجلس الشعبي الوطني:**

أول عهدة ☐ عهدة ثانية ☐ عهدة ثالثة ☐ أكثر ☐

4. **الوظيفة الأصلية:** .....

5. **الانتماء الحزبي:** .....

6. **اللجنة المنتمية إليها في المجلس الشعبي الوطني:**

.....

7. **هل تشغلين:**

رئيس اللجنة ☐ نائب رئيس اللجنة ☐ أخرى تذكر ☐

**المحور الأول:**

8. التحصيل الدراسي للأب: .....

أمي ☐

يقرأ ويكتب ☐

خريج الدراسة الابتدائية ☐

خريج الدراسة المتوسطة ☐

خريج الدراسة الثانوية ☐

خريج الجامعة ☐

9. التحصيل الدراسي للأم: .....

أمي ☐

يقرأ ويكتب ☐

خريج المرحلة الابتدائية ☐

خريج المرحلة المتوسطة ☐

خريج المرحلة الثانوية ☐

خريج الجامعة ☐

10. مهنة الأب: .....

11. مهنة الأم: .....

12. هل كان هناك حوار ومناقشة القضايا السياسية داخل الأسرة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم، مع من كان الحوار؟ .....

13. هل كنت تمتلكين من قبل تصور معين حول المشاركة السياسية؟

وجود فكرة واضحة

وجود فكرة غير واضحة

عدم وجود اية فكرة

أخرى تذكر

14. هل تقبل محيطك العائلي مشاركتك السياسية؟

15. هل كان دور الأسرة: مشجع ☐ غير مشجع ☐ لا أعرف ☐

16. إذ كان هناك تشجيع فمن طرف من؟

17. هل هناك أفراد من العائلة تقلدوا مناصب سياسية؟ نعم ☐ لا ☐

18. إذا كانت الإجابة بنعم من طرف من؟ وما هي خصائص هذا المنصب؟

.....

19. هل عايشت حالات من المشاركة السياسية على غرار الأسرة؟

**المحور الثاني:**

20. ما طبيعة مستواك العلمي؟

.....

21. إذا كنت تحوزين على شهادة عليا فما هو اختصاصك؟

.....

22. هل كان لمؤهلك العلمي أثر في تأدية أدوارك النيابية؟

.....

23. هل ساهم مستواك في تفعيل مشاركتك السياسية بالمجلس الشعبي الوطني؟

.....

**المحور الثالث:**

24. هل كان لدخولك المجلس الشعبي الوطني أثر في تحقيق مكانة اجتماعية مميزة؟

.....

25. هل كان لدخولك المجلس الشعبي الوطني أثر في التمكين الأسري؟

.....

26. هل كان للعامل الاقتصادي أثر في تمكينك اجتماعيا؟

.....

27. هل كان بلوغك مراكز صنع القرار لتحقيق رغبة نفسية وطموحات معينة؟

.....

28. كيف تعبر المرأة عن الاندماج الإيجابي في المجتمع؟

.....

29. ماهي خلفيات المشاركة السياسية للمرأة؟

.....

30. ما هي أسباب ضعف المشاركة قبل تبني نظام الكوتا؟

.....

31. ما هي محددات المشاركة السياسية للمرأة؟

.....

# الملحق رقم 2: جداول ارتباطية متعلقة بالفرضية الأولى

جدول 1- علاقة المستوى التعليمي للأب بوجود حوار سياسي في الأسرة

| وجود حوار / المستوى الدراسي | يوجد | لا يوجد | المجموع |
|---|---|---|---|
| أمي | 3 | 1 | 4 |
| | 75% | 25% | 100% |
| يقرأويكتب | 2% | 1% | 3 |
| | 66,67% | 33,33% | 100% |
| ابتدائي | 5% | / | 5 |
| | 100% | | 100% |
| متوسط | 1% | 3% | 4 |
| | 25% | 75% | 100% |
| ثانوي | 6% | / | 6 |
| | 100% | | 100% |
| جامعي | 8% | / | 8 |
| | 100% | | 100% |
| المجموع | 25% | 5% | 30 |
| | 83,33% | 16,67% | 100% |

جدول 2- علاقة المستوى التعليمي للأم بوجود حوار سياسي في الأسرة

| وجود حوار / المستوى التعليمي | يوجد | لا يوجد | المجموع |
|---|---|---|---|
| أمي | 6 | / | 6 |
| | 100% | | 100% |
| يقرأويكتب | 6 | 2 | 8 |
| | 75% | 25,0% | 100% |
| ابتدائي | 3 | 3 | 6 |
| | 50% | 50,0% | 100% |
| متوسط | 4 | / | 4 |
| | 100% | | 100% |
| ثانوي | 2 | / | 2 |
| | 100% | | 100% |
| جامعي | 4 | / | 4 |
| | 100% | | 100% |
| المجموع | 25 | 5 | 30 |
| | 83,33% | 16,67% | 100% |

جدول 3 – علاقة مهنة الأم بوجود حوار سياسي في الأسرة

| وجود حوار سياسي / المهنة | يوجد | لا يوجد | المجموع |
|---|---|---|---|
| موظفةإدارية | 1 | / | 1 |
| | 100% | | 100% |
| قطاعالتعليم | 2% | / | 2% |
| | 100% | | 100% |
| ماكثةبالبيت | 20% | 5% | 25% |
| | 80% | 20% | 100% |
| متقاعدة | 2% | / | 2% |
| | 100% | | 100% |
| المجموع | 25 | 5 | 30 |
| | 83,33% | 16,67% | 100% |

جدول 4 – علاقة وجود حوار سياسي في الأسرة بوجود فكرة حول المشاركة السياسية

| وجود فكرة حول المشاركة السياسية / وجود حوار سياسي في الأسرة | وجودفكرةوا ضحة | وجودفكرةغيرو اضحة | عدموجودأي فكرة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| يوجد | 9 | 14 | 2 | 25 |
| | 36% | 56% | 8% | 100% |
| لايوجد | / | 5 | / | 5 |
| | | 100% | | 100% |
| المجموع | 9 | 19 | 2 | 30 |
| | 30% | 63,33% | 6,67% | 100% |

جدول 5 – علاقة وجود حوار سياسي في الأسرة بتقبل المحيط العائلي للمشاركة السياسية للمبحوثة

| تقبل المحيط العائلي للمشاركة السياسية للمبحوثة / وجود حوار سياسي في الأسرة | تقبل | لميتقبل | المجموع |
|---|---|---|---|
| يوجد | 25 | / | 25 |
| | 100% | | 100% |
| لايوجد | 4% | 1% | 5% |
| | 80% | 20% | 100% |
| المجموع | 29 | 1 | 30 |
| | 96,67% | 3,33% | 100% |

جدول 6– علاقة وجود أفراد من الأسرة تقلدوا مناصب سياسية بوجود حوار سياسي في الأسرة

| وجود حوار سياسي في الأسرة / وجود أفراد من الأسرة تقلدوا مناصب سياسية | يوجد حوار | لا يوجد حوار | المجموع |
|---|---|---|---|
| يوجد فرد | 15 | 1 | 16 |
| | 93,75% | 6,25% | 100% |
| لا يوجد أي فرد | 10 | 4 | 14 |
| | 71,43% | 28,57% | 100% |
| المجموع | 25 | 5 | 30 |
| | 83,33% | 16,67% | 100% |

## الملحق رقم 3: جداول ارتباطية متعلقة بالفرضية الثانية:

جدول 1- علاقة المستوى التعليمي للمبحوثة بمساهمة المستوى التعليمي في تفعيل المشاركة السياسية في المجلس الشعبي الوطني

| تفعيل المشاركة السياسية / المستوى التعليمي | يساهم | لايساهم | نوعاما | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ثانوي | / | 3 | / | 3 |
| | | 100% | | 100% |
| جامعي | 13 | / | 3 | 16 |
| | 81,25% | | 18,75% | 100% |
| دراساتعليا | 9 | / | 2 | 11 |
| | 81,82% | | 18,18% | 100% |
| المجموع | 22 | 3 | 5 | 30 |
| | 73,33% | 10,00% | 16,67% | 100% |

جدول 2- علاقة التخصص العلمي بتأثير الشهادة على تأدية الدور النيابي

| تأثير الشهادة على الأداء النيابي / التخصص العلمي | نعم | نوعاما | المجموع |
|---|---|---|---|
| علومطبية | 1 | 1 | 2 |
| | 50% | 50% | 100% |
| علومإنسانيةواجتماعية | 4 | 2 | 6 |
| | 66,67% | 33,33% | 100% |
| علومقانونيةوإدارية | 14 | / | 14 |
| | 100% | | 100% |
| علوماقتصادية | 3 | / | 3 |
| | 100% | | 100% |
| علومتقنية | 2 | 3 | 5 |
| | 40% | 60% | 100% |
| المجموع | 24 | 6 | 30 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 100% | 20% | 80% | |

جدول 3– علاقة المستوى التعليمي بخلفيات المشاركة السياسية للمرأة

| خلفيات المشاركة السياسية للمرأة / المستوى التعليمي | سياسية | ثقافية | اجتماعيةنفسية | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ثانوي | 3 | / | / | 3 |
| | 100% | | | 100% |
| جامعي | 9 | 6 | 1 | 16% |
| | 56,25% | 37,50% | 6,25% | 100% |
| دراساتعليا | 3 | 5 | 3 | 11% |
| | 27,27% | 45,45% | 27,27% | 100% |
| المجموع | 15 | 11 | 4 | 30% |
| | 50% | 36,67% | 13,33% | 100% |

جدول 4- علاقة المستوى التعليمي للمبحوثة بأسباب ضعف المشاركة السياسة للمرأة

| الأسباب / المستوى التعليمي | استبعادالأحزابا لسياسيةلترشحالمرأة | غيابالقوانينلتوا جدالمرأةفيالقوائ مالانتخابية | ضعفالمرأةفيالمجتمعسياسيا | الأعرافالاجتماعيةوالثقافية | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ثانوي | / | 2 | 1 | / | 3 |
| | | 66,67% | 33,33% | | 100% |
| جامعي | 6 | 8 | / | 2 | 16 |
| | 37,50% | 50,00% | | 12,50% | 100% |
| دراساتعليا | 4 | / | 5 | 2 | 11 |
| | 36,36% | | 45,45% | 18,18% | 100% |
| المجموع | 10 | 10 | 6 | 4 | 30 |
| | 33,33% | 33,33% | 20% | 13,33% | 100% |

جدول 5- علاقة المستوى التعليمي بمحددات المشاركة السياسية للمرأة

| المحددات / المستوى التعليمي | نظامالكوتا | العاملالمهني | العاملالاقتصادي | تمكينالمرأةفيشتىالمجالات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ثانوي | 2 | / | / | 1 | 3 |
| | 66,67% | | | 33,33% | 100% |
| جامعي | 9 | 2 | 4 | 1 | 16 |
| | 56,25% | 12,50% | 25,00% | 6,25% | 100% |
| دراساتعليا | 1 | 5 | 1 | 4 | 11 |
| | 9,09% | 45,45% | 9,09% | 36,36% | 100% |
| المجموع | 12 | 7 | 5 | 6 | 30 |
| | 40,0% | 23,33% | 16,67% | 20% | 100% |

# الملحق رقم 4: جداول ارتباطية متعلقة بالفرضية الثالثة

جدول 1- علاقة السن بتأثير الدخول إلى المجلس الشعبي الوطني في تحقيق مكانة اجتماعية

| تحقيق مكانة اجتماعية / السن | يؤثر | لا يؤثر | المجموع |
|---|---|---|---|
| 35 إلى 25 من | 6 | / | 6 |
| | 100% | | 100% |
| 45 إلى 36 من | 9 | / | 9 |
| | 100% | | 100% |
| 55 إلى 45 من | 7 | / | 7 |
| | 100% | | 100% |
| 65 إلى 56 من | 7 | 1 | 8 |
| | 87,50% | 12,50% | 100% |
| المجموع | 29 | 1 | 30 |
| | 96,67% | 3,33% | 100% |

جدول 2- علاقة الحالة المدنية بتأثير الدخول إلى المجلس الشعبي الوطني في تحقيق مكانة اجتماعية

| تحقيق مكانة اجتماعية / الحالة المدنية | يؤثر | لايؤثر | المجموع |
|---|---|---|---|
| عزباء | 9 | 1 | 10 |
| | 90,0% | 10,0% | 100,0% |
| متزوجة | 16 | / | 16 |
| | 100,0% | | 100,0% |
| مطلقة | 4 | / | 4 |
| | 100,0% | | 100,0% |
| المجموع | 29 | 1 | 30 |
| | 96,67% | 3,33% | 100,0% |

جدول3- علاقةالحالةالمدنيةبتأثيرالدخولإلىالمجلسالشعبيالوطنيفيالتمكين

| التأثير في التمكين / الحالة المدنية | يؤثر | لا يؤثر | المجموع |
|---|---|---|---|
| عزباء | 10 | / | 10 |
| | 100% | | 100% |
| متزوجة | 11 | 5 | 16% |
| | 68,75% | 31,25% | 100% |
| مطلقة | 4 | / | 4% |
| | 100% | | 100% |
| المجموع | 25 | 5 | 30% |
| | 83,33% | 16,67% | 100% |

جدول4 -علاقةالحالةالمدنيةبأثرالعاملالاقتصاديفيالتمكينالاجتماعي

| أثر العامل الاقتصادي في التمكين / الحالة المدنية | يؤثر | لايؤثر | المجموع |
|---|---|---|---|
| عزباء | 1 | 9 | 10 |
| | 10% | 90% | 100% |
| متزوجة | 16% | / | 16% |
| | 100% | | 100% |
| مطلقة | 3% | 1% | 4% |
| | 75% | 25% | 100% |
| المجموع | 20 | 10 | 30 |
| | 66,67% | 33,33% | 100% |

جدول 5- توزيع المبحوثات حسب نوع أثر العامل الاقتصادي على التمكين

| نوع الأثر | التكرار | % |
|---|---|---|
| الاعتمادعلىالنفسوالاستقلاليةالمالية | 18 | 60 |
| غيرمعني | 12 | 40 |
| المجموع | 30 | 100 |